

محمد الطويل

إهداء

في برطانيه



طويل



التراث والعلم والإسلامية لكل الشعب

تصدر عن مؤسسة

دار الشعب

للصحافة والطباعة والنشر

رئيس مجلس الإدارة

ومدير عام التحرير

أحمد شوقي القيسي

رئيس التحرير

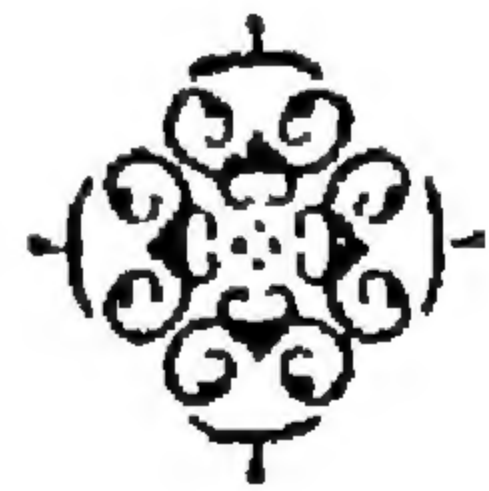
أنور زعلولك

الإدارة: ٩٢ شارع قصر العيني - القاهرة

ت: ٣٥٥١٨١ / ٣٥٥١٨٨ / ٣٥٥١٩٠ / ٣٥٥١٩٩

تلكس دولي: ٢٥٧٤

سنظل القاهرة .. دائما قلب العروبة والإسلام
الناض .. تنبوا مكانها التاريخية والحضارية ..
في عالم الفكر والثقافة والنشر !!



الإشراف الفني:

م. محمد أبو ليلة

حسن أحمد خليل

سكرتارية التحرير:

شروت الشعر اوى

أنور عبد الدايم





ثقافة وعلوم إنسانية لكل الشعب

يَمِين

ف

برلمان مصر

محمد الطويل

١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

- ☐ الفـلـاف بـريـشة الفنـان .
 - ☐ عـادل ثـابت
-

مقدمة

نعم .. كان هناك يهود في برلمان مصر !؟

لأن مصر ، كانت عظيمة بمحتواها الوطني ، ولم تعرف أى فتنة ، إنما كان للاستعمار دائما وسائله وطرقه فى إثارة أى فتنة طائفية ، وكانت هناك الطائفة اليهودية المصرية .

وتمتعت هذه الطائفة بكل الحقوق الوطنية .. حتى بلغ بعض أقطابها الى أرقى المراكز السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى مصر .

فمنهم من كان نائبا بالبرلمان سواء فى مجلس النواب أو الشيوخ . ومنهم من كان وزيرا .. للمالية وللمواصلات .

وعلى ذلك كانوا يمارسون السياسة على أعلى مستوى مرموق ..

وكان الظاهر من ممارستهم ، انها فى اطار القومية المصرية .. ومن خلال هذا الظاهر .. كانت لنا هذه الدراسة .

وان كنا سنستعرض نشاط نواب هذه الطائفة من الجانب البرلمانى .. فان أحد نوابهم وهو حاييم ناعوم وهو عضو مجلس الشيوخ فى عام ١٩٣١ ..

فانه لم يمارس نشاطا يذكر حيث كان يحمل صفة
دينية فهو كبير الخاخامات اليهود في مصر . . ولكن
ضمه واتعيينه بمجلس الشيوخ كان رمزا . . اكثر منه
عملا .

اما نواب الطائفة الآخرين فقد مارسوا رقابتهم
البرلمانية ودورهم التشريعي في محاولات عديدة منها :
الخدمات الجماهيرية وحماية البيئة المصرية والحفاظ على
تراث الآثار الفرعونى ومتابعة دور محصول القطن في
الاقتصاد القومى وكذلك دورهم فى الشئون المالية
بالبلاد . وقد كانت هذه المجالات محل تساؤلاتهم
واستجواباتهم ومناقشاتهم .

بالاضافة الى موقفهم الوطنى الظاهر من قرار تقسيم
فلسطين وحرب ١٩٤٨ ، ثم التعرض لموقف هجرة بعض
هذه الطائفة الى اسرائيل .

ومن هنا فاننا نلقى الضوء البرلمانى على تمثيلهم
البرلمانى لاستكشاف مدى تمثيلهم الطائفى او القومى ،
ومدى نيابتهم للاقلية ام للقاعدة القومية والشعبية جميعها
والى اى مدى كانوا يمثلون جزءا من الحركة السياسية
والاجتماعية والاقتصادية فى اطار القومية المصرية ؟
هذا ما سنحاول الاجابة عنه فى هذه الدراسة
البسيطة والتي اتقدم بها الآن .

محمد الطويل

● أول تمثيل
يهودى
للقومية المصرية

● الفصل
الأول

((أول تمثيل يهودى للقومية المصرية))

وكان أول تمثيل برلمانى أو نيابى قومى من طائفة اليهود المصريين هو يوسف اصلان قطاوى باشا والذى كان عضوا فى الجمعية التشريعية فى عام ١٩١٤ حيث قد زامل العديد من النواب الذين استمروا فى مجالس نيابية متعاقبة ومنهم الزعيم سعد زغلول الذى كان رئيسا للجنة الحقانية ثم لجنة الاقتراحات والعرائض ثم وكيلا للجمعية التشريعية التى بدأت أولى دوراتها البرلمانية فى ٢٢ يناير عام ١٩١٤ وانتهت فى ١٧ يونيه من نفس العام .

وقد بدأت بوادر ممارسة ونشاط يوسف قطاوى باشا بعد شهر من بداية الدورة وبالتحديد فى ٢٢ فبراير حيث أرسلت الحكومة للجمعية التشريعية مشروع ميزانية إيرادات ومصروفات الحكومة لسنة ١٩١٤ المالية . وذلك لكى تنظر الجمعية فيها وتبدي آراءها وملاحظاتها أو رغباتها بشأنها طبقا للمادة ٢٢ من القانون النظامى الصادر فى أول يوليو عام ١٩١٣ (١) .

وفور عرض الحكومة لميزانيتها اقترح العضو عبد العزيز فهمى بك بأن تقوم كل لجنة من لجان الجمعية التشريعية بدراسة جزء من الميزانية أو الفصل الخاص بالنظارة (الوزارة) الداخلة فى اختصاصها .

الا أن الأعضاء قد اختلفوا حول تأييد أو رفض هذا الاقتراح وأعلن حينذاك عطوفة رئيس مجلس النظائر رأيه فى هذا النقاش بقوله : « ان المسألة ليست لها أهمية كبرى سواء أحيلت الميزانية على

*** أرقام الهوامش هى أرقام المراجع الموجودة فى آخر الكتاب .

لجنة المالية مباشرة أو قسمت على لجان لتضع كل لجنة تقريراً عن الجزء الخاص بها . ولكننى أرى أنها لو وزعت على اللجان لكانت اللجنة المالية قصيراً مع أنه فى ذاته قصير لأقله يلزم وقت لأن تفحص اللجان الميزانية وتضع عنها تقارير ويلزم للجنة المالية وقت آخر لفحص تلك التقارير ووضع تقريرها هى ، .

وقد اتفق يوسف قطاوى باشا معه فيما ذهب إليه ولكنه - للمواءمة السياسية استدرك قائلاً : « وانه بالنظر لأن هذه أول مرة عرضت فيها الميزانية على الجمعية فيكون اقتراح حضرة عبد العزيز فهمى بك محتم القبول بوجه استثنائى فى هذه السنة ولذلك أوافق عليه » .

ولكن قلينى فهمى باشا رئيس اللجنة المالية رفض الاقتراح وكذلك المنزلاوى بك أحد أعضائها فى مواجهة عبد العزيز فهمى وقطاوى باشا عضوى اللجنة أيضا .

ثم تحدث مقدم الاقتراح موضحاً دوافع وبواعث اقتراحه فقال : « أكرر علمنا ولا أخجل من أنى أصرح تصريحاً تاماً بأننى محتاج فى بحث الميزانية لمعرفة اخوانى فى ذلك . وأقول اننى لست كفأ ويجوز أن رئيس اللجنة والمنزلاوى بك كفآن ولكننى لا أشك فى أن سعادة قطاوى باشا من الأكفاء وقد وافقنى على اقتراحى ويصح أن يكون فى كفة وقلينى باشا ومنزلاوى بك فى كفة » .

وهذه المقارنة - فى الكفاءة - قد أثارت غضب رئيس اللجنة الذى تصدى للرد عليها بقوله : « أنا لم أدع لنفسى العصمة ، وعبد العزيز فهمى بك يعيرنى ويقول بأنى لم أكن أحسن من قطاوى باشا . أنا لم أقل ذلك والدخول فى هذا الموضوع جرح للعواطف ، وأطلب من عطوفة الرئيس أن يشير على الأعضاء بأن يتجنبوا الغمز واللمز فى كلامهم » .

وسارع عبد العزيز فهمى بك بالاعتذار من سوء الفهم فنرد عليه قائلا : « أستغفر الله أنا لم أقصد أن أمس بك » .
وانتهى النقاش برفض الاقتراح المقدم من عبد العزيز فهمى بك .

ولكن من هذا الحوار السابق وملاحظات والحوار العام للنقاش تبدو هناك عدة نقاط تلفت النظر ومنها :

أولا - ان العضو عبد العزيز فهمى بك استند الى كفاءة قطاوى باشا دون النظر على الاطلاق لعقيدته الدينية أو انتمائه الى طائفة اليهود وانما كان الاستناد اليه لكفاءته المالية حيث أنه كان مديرا لبنك تجارى . بل ان هذا يؤكد الوحدة الوطنية فى إطار القومية المصرية من أجل المصلحة العامة فى هذا المجال وهو تدارس ميزانية الحكومة بالتفصيل وبدقة .

ثانيا - ان غضب قلبنى فهمى باشا ليس من الاستناد الى يوسف قطاوى باشا بحكم انتمائه لطائفة اليهود وهو من طائفة الاقباط انما كان بسبب عقد المقارنة فى الكفاءة المالية بينه وبينه المنزلاوى بك فى كفة والقطاوى باشا فى كفة مقابلة وقد عبرت كلمات غضبه عن هذا المعنى ولا سيما ان كلمات عبد العزيز فهمى تعنى ان كفاءة يوسف قطاوى المالية تساوى فى كفة واحدة عضوين وليس أحدهما فقط مما يعد اهانة عقلية فى إطار الفهم والدراسة والكفاءة للشئون المالية والاقتصادية .

ثالثا - ويلاحظ ان عبد العزيز فهمى باشا رجل مسلم وقلبنى فهمى باشا رجل قبطى ويوسف قطاوى رجل يهودى . ورغم هذا الاختلاف الدينى الا أنهم تحدثوا - بالرأى للمصلحة العامة دون حساسية أو حرج أو نظر لهذا الاختلاف الدينى انما تجتويهم القومية المصرية فى ممارستهم السياسية والبرلمانية .

رابعاً - لقد بدأ يوسف قطاوى باشا برلمانيا دبلوماسيا حيث ذهب الى الاتفاق مع رئيس النظار من حيث عدم أهمية الاقتراح الا أنه يرى الاستثناء لموامة سياسية وان احالة الميزانية الى اللجان المتنوعة هو امان فى الفحص والدراسة الأعمق لابوابها وفصولها وبنودها ومن هنا فهو يشير الى الأخذ بنظام رقابى برلمانى أكثر دقة من خلال اقتراح عبد العزيز فهمى بك . وهذا الاقتراح قد أخذ به البرلمان المصرى فيما بعد ويؤكد هذا المجالس النيابية المتعاقبة بعد هذه الواقعة .

وحيث أن يوسف أصلان قطاوى باشا كان عضواً بلجنة المالية بالجمعية التشريعية فقد ساهم وشارك فى تدارس ووضع تقرير ومذكرة فى هذه الميزانية رفعت الى مجلس النظار كما شارك فى العديد من التقارير الأخرى نذكر أبرزها : تقرير عن مشروع القانون الخاص بتعديل المادة الأولى من الأمر العالى الصادر فى ٧ مايو عام ١٩٠٣ وثنائيهما عن مشروع قانون الموازين والمقاييس وثنائيهما تقرير برأى اللجنة المالية فى ردود الحكومة على آراء الجمعية وملاحظاتها ورغباتها بخصوص ميزانية سنة ١٩١٤ المالية .

فأما عن التقرير الأول فكان موضوعه أن أحمد حلمى باشا وزير المالية قد تقدم بمشروع تعديل لأمر عال (قانون) الى الجمعية التشريعية فى يوم ٢٠ ابريل عام ١٩١٤ . حيث جاء به :

قضى الأمر العالى الصادر بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٠٣ بأن مستخدمى وعمال الجمارك ورجال الضبط والربط المنوطين بالمراقبة الجمركية يعاقبون اذا ثبت ارتكابهم لجريمة من جرائم التهريب بالحبس من ثلاثة أشهر الى ثلاث سنين دون أن يكون الحكم بهذه العقوبة مانعاً من الحكم بالغرامات والمصادرات التى تقضى بها قوميونات الجمارك .

وقد لفتت مصلحة الجمارك نظارة المالية الى أن بعض مستخدمي المصالح الاميرية الأخرى كالبوستة والسكك الحديدية والمواني والفنارات كثيرا ما يقدمون على ارتكاب مثل هذه الجرائم واقترحت رغبة في وضع حد لهذه التصرفات السيئة تعميم أحكام الأمر العالي الصادر في ٧ مايو سنة ١٩٠٣ المشار اليه وجعلها سارية على مستخدمي جميع المصالح الاميرية بلا استثناء .

ولا ترى نظارة المالية مانعا من قبول هذا الاقتراح لأن اشتراك عمال الحكومة في عمل من أعمال التهريب وهم أولى الناس بطاعة القوانين واحترام أحكامها ونواهيها أدعى الى المأخذة واللوم مما لو كان صادرا من فرد من أفراد الناس لا صفة رسمية له لا سيما وان وظيفة المستخدم والملابس الرسمية التي يرتديها تجعله في مأمن من وقوع الشبهة عليه وتسهل عليه الخلاص من مراقبة حراس الجمارك بسبب ثقتهم به وخلو أذهانهم من الريب من جهته .

فبناء على ذلك تعرض نظارة المالية على مجلس النظار مشروع أمر عال بتعديل الأمر العالي الصادر في ٧ مايو سنة ١٩٠٣ راجية التكرم بالتصديق عليه .

وعندما أحيل هذا المشروع الى اللجنة المالية ، لم تكتف هذه الأخيرة بدراسة هذا المشروع انما رأت انه لما كانت القوانين لا توضع الا اذا قضت بها الضرورة ، فقد سألت اللجنة الحكومة عن الحوادث التي وقعت من مستخدميها واقتضت في نظرها وضع هذا المشروع فأرسلت في ٢٢ ابريل سنة ١٩١٤ كشفين بالحوادث التي حصلت ابتداء من سنة ١٩١٢ للآن أي حتى موعد تقديم الحكومة لمشروعها .

وعقدت اللجنة عدة اجتماعات وبعد البحث والمناقشة مع وزير المالية أصدرت اللجنة تقريرها برفض هذا المشروع وقد عرض على الجمعية التشريعية في ١١ مايو ١٩١٤ حيث جاء به :

أولا - ان كل ما وقع من مستخدمى الحكومة بحسب الكشفين المذكورين ينحصر فى ثلاث وقائع فى سنة ١٩١٢ وثلاث فى سنة ١٩١٣ واثنين فى سنة ١٩١٤ وكلها حوادث تهريب حشيش وجميعها حاصلة بجهة بورسعيد والمهربون غالبهم من عمال السكة الحديد ومعظمهم من الخدمة الخارجين عن هيئة العمال ، فهى اذن حوادث محلية صرفة واقعة بمنطقة جمركية واحدة من جمارك الحكومة ومتعلقة بصنف واحد من الاصناف المحرم دخولها فى القطر وتافهة الموضوع فى ذاتها وعلى هذا الاعتبار فهى لا تدعو للانزعاج ولا لوضع المشروع الذى يراد به مع ذلك تعميم العقاب وهو الحبس من ثلاثة أشهر الى ثلاث سنين على كافة عمال مصالح الحكومة على اختلاف أنواعها سواء فى الجهة التى وقعت فيها تلك الحوادث أو غيرها من جهات القطر وسواء كان الشئ المهرب هو الحشيش أو غيره .

بل ترى اللجنة ان شيئا من دوام المراقبة بتلك الجهة كافى لمنع وقوع هذه الحوادث أو جعلها أندر مما هى عليه الآن .

على أن المشروع لا يقصر التعميم على ذلك فقط بل ان المادة تشمل أمورا لم تظهر للجنة بالمرّة من مذكرة الحكومة الواردة مع المشروع مما يدل على ضرورة تعميم عقوبتها على عمال المصالح الاميرية الذين لا علاقة لهم بالجمارك .

ثانيا - أن قانون ٧ مايو سنة ١٩٠٣ المراد تعديله والذى ينص على عقاب مستخدمى الجمارك ورجال الضبط والربط المنوطين بالمراقبة الجمركية اذا ارتكبوا الأمور الواردة فيه ليست علة ان هؤلاء موظفون فى الحكومة بل علة الواضحة هى خيانتهم لما ائتمنوا عليه . والمشروع الجديد بتسويته فى العقاب بين هؤلاء وبين مستخدمى الحكومة الآخرين على الاطلاق يكون ظاهرا عدم صوابه اذ

يجعل مجرد التوظيف علة في العقاب ويسوى فيه بين الخائنين فيما لم يؤتمنوا عليه وبين الخائنين فيما ائتمنوا عليه .

وهذا لا انصاف فيه .

ثالثا - ان بين المستخدمين الذين وقعت منهم الحوادث الواردة بالكشفين المقدمين من الحكومة اشخاصا تابعين لدول اجنبية كما ان كثيرا من عمال الحكومة هم من الاجانب الذين يقضون اجازاتهم الصيفية في أوروبا وقد يجوز عند عودتهم ان يقع منهم شيء من المحظورات الواردة بالمادة فتكون النتيجة ان تلك المحظورات التي يأتيا الوطني والاجنبي على السواء يعاقب عليها الموظف الوطني بالحبس ويفلت منها الموظف الاجنبي .

وهذا لا انصاف فيه .

رابعا - نقول هذا على فرض ان القوانين الحالية ليست وافية بتفكير مانع من هذه الذنوب والا فان موظفي الحكومة وغير الموظفين اجانب كانوا أو وطنيين داخلون جميعا تحت حكم قانون الجمارك الذي يقضى بالمصادرة والغرامة وتضعيف الرسوم على مهربى البضائع الممنوعة أو محاولى ادخال البضائع بلا رسم وهذا جزاء فوق الكفاية للموظفين وغير الموظفين .

خامسا - فيما يتعلق بالموظفين وبخصوصهم فان هؤلاء ان استتروا مع الافراد فيما يتعلق بعقوبات القوانين الجمركية فان لدى الحكومة سلاحا آخر خاصا بهم لا مانع مطلقا يمنعها من استعماله وهو العقوبات التأديبية التي قد تصل الى الرقت والحرمان من المعاش بل ان معظم الموظفين هم عادة من الخدم الخارجيين عن هيئة العمال كما يستفاد من الكشفين المقدمين من الحكومة وهؤلاء يمكن للحكومة طردهم بسهولة بلا محاكمات تأديبية نظامية .

سادسا - أن هذا المشروع عام يشمل صور تهريب الممنوع وتهريب غير الممنوع لعدم دفع رسومه الجمركية فتطبيقه في العادة قد يثول الى مبالغتات غير حميدة الأثر لا ترضاهها الحكومة لموظفيها اذ قد يتفق كثيرا أن يحضر موظف صغير أو كبير من الخارج وقد يكون معه شيء من البضائع الواجب دفع الرسم عليها فلا يعلنها سهوا منه وقد يتضح وجود هذه البضائع بطرقه ويحصل خلاف بينه وبين عمال الجمارك على ما اذا كان عدم الاعلان عنها هو عمد أو سهو وقد تقوم قرائن كاذبة على أنه عمد فان لم يكتف في حقه بالغرامة وتضعيف الرسوم كقانون الجمر ك كان من الواجب محاكمته جنائيا فان مجرد المحاكمة ولو خرج منها بريئا يكون من أثرها ايذاؤه في سمعته وإيقاع الاضطراب في عمل وظيفته وهذا أمر لا يصح أن ترضاه الحكومة .

كتلك الاعتبارات ترى اللجنة رفض المشروع والرأي للجمعية :

وحاول الوزير ان يرد على ما ورد في التقرير من حيثيات الرفض وأسبابه الا أن عبد العزيز فهمي بك قد تصدى له بقوة اقناع وحجة وبدأ في الشرح وبالتالي أقنع أعضاء الجمعية التشريعية برفض المشروع كما جاء بتقرير اللجنة المالية التي يرأسها قليني فهمي باشا وعضوية آخرين منهم يوسف أصلان قطاوى باشا .

وأما التقرير التالي فكان خاصا برأي اللجنة المالية في ردود الحكومة على آراء الجمعية وملاحظات ورغباتها بخصوص ميزانية ١٩١٤ المالية .

وهذا التقرير يعنى أنه عندما تقدمت الجمعية التشريعية بتقرير الرد على بيان الحكومة مشفقوا بالملاحظات والرغبات والمطالب فقد ردت الحكومة عليها الا أن اللجنة المالية عادت وتدارست هذه الردود ومن ثم وضعت هذا التقرير المشار اليه والذي سنعرض لبعض ما جاء به .

فقد سبق للجمعية التشريعية ان طلبت اضافة فوائد الاسهم ومتحصلات مبيع املاك الميرى الى الاحتياطى العمومى وعدم درجها ضمن الايرادات الاعتيادية كما حصل فى ميزانية سنة ١٩١٤ فاجابت الحكومة بما يستفاد منه أنها لا تقبل ضم فوائد الاسهم للاحتياطى وان ضم متحصلات مبيع الاملاك اليه هو عندها محل نظر .

ولكن اللجنة المالية ترى انه يمكننا أن نقبل ما رآته الحكومة فيما يتعلق بفوائد الاسهم على اعتبار أن هذه الفوائد ليست جزءا من رأس مال الحكومة بل هى ثمرة لرأس المال كايجار املاكها مثلا وبهذه المثابة قد يكون لا مانع من عدم اضافة هذا النوع للاحتياطى . أما متحصلات بيوع الاملاك الاميرية فانه لا شبهة فى أنها جزء من رأس المال وكنا ننتظر أن تجيبنا الحكومة صراحة أنها ستعمل على اضافتها الى الاحتياطى بدل أن نقول أنها ستنظر فى الأمر فان الموضوع لا يحتمل الارجاء بل المقدمات التى وضعتها لردّها فى هذا الصدد تنتج رقما بلا تردد وان هذا النوع هو احتياطى ومتى كان ولذلك وجب ضمه للاحتياطى بلا تردد .

كما أشارت اللجنة أنه مع استمرار الحكومة على درج كشف بيان السلفيات الممنوحة للسودان والمصروفات العسكرية المختصة به المحسوبة على ميزانية نظارة الحربية فى الحساب الختامى ومع اعلانها بأنها ستمسك حسابا مفصلا عن الفوائد . لا ترى اللجنة موجبا لعدم نشر حساب هذه الفوائد مع حساب السلف فى الحساب الختامى خصوصا ان الجمعية لا تطالب بالدفع الا عند الميسرة وكل ما تطلبه هو معرفة الدين وفوائده سنويا فقط .

وعندما حصلت مصر على تصريح ٢٢ فبراير عام ١٩٢٣ واصبحت دولة مستقلة الا قليلا فانه على اثر ذلك تمت انتخابات عامة وتكون

اول مجلس نيابى على غرار المجالس النيابية الاوربية
فقد نجح يوسف اصلان قطاوى باشا فى دائرة كوم أمبو بأغلبية مطلقة
وانضم الى مجلس النواب كعضو فى ثلاث دورات متتالية .

وحيث عقد المجلس أولى دوراته فقد رشح نفسه لعضوية اللجنة
المالية (٢) وحصل على ١٤٧ صوتا من أصوات الأعضاء للانضمام اليها
فى مقابل ١٥٤ صوتا للدكتور فؤاد سلطان الذى جاء ترتيبه الأول
ولكنه رأس اللجنة أيضا فيما بعد فى دورة كاملة . كما انضم الى
عضوية لجنة الاشغال حيث جاء ترتيبه الثالث ضمن المرشحين لعضوية
هذه اللجنة .

ولكنه انتقل بعد ذلك لعضوية مجلس الشيوخ بدءا من يوم
٣١ يناير ١٩٢٧ واستمر به حتى ٦ يولييه ١٩٣٨ . وحيث صدر
تعيينه بالمجلس بمرسوم ملكى ليحل محل العضو المعين أحمد فؤاد
عزت باشا لاستقالته .

وقد انضم للجنة المالية بالمجلس فى ٧ مارس ١٩٢٧ وفى العام
نفسه وافق مجلس الشيوخ على ندبه لحضور جلسات المؤتمر
البرلمانى الدولى للتجارة الذى يعقد فى ريودى جانيرو فى ٥ سبتمبر ،
وكذلك فى المؤتمر الذى عقد فى ٣ أبريل من العام التالى أى ١٩٢٨ ،
كما ندبه مجلس الشيوخ ممثلا له فى المؤتمر الذى عقد فى
روما « بسرأى الكابيتول » فى ١٩ أبريل عام ١٩٣٣ والايام التالية
لذلك .

وكان دائما عضوا باللجنة الخاصة بالشئون المالية فى أى
مجلس نيابى ينضم اليه ففى ٢٣ ديسمبر عام ١٩٣١ وبقاعة مجلس
الشيوخ كان قد حصل على ٦٧ صوتا لترشيحه للجنة المحاسبية
وحصل على مثليها محمود أبو النصر بك وبالتالى كان لابد لرئاسة
اللجنة من أحدهما . ورفض محمود أبو النصر بك ذلك وأصر يوسف

قطاوى باشا على رفضه أيضا مما دعاه الى تقديم اعتذاره عن عضوية لجنة المحاسبة . وازاء هذا الموقف رأس اللجنة أحمد عرفان باشا وكان قد حصل على ١٣ صوتا فقط (٣) .

ثم تقدم بترشيح نفسه لعضوية اللجنة المالية فى ٢٨ ديسمبر عام ١٩٣١ حصل على ٧٣ صوتا وحسن سعيد باشا على ٧٤ صوتا وقلينى فهمى باشا على ٧٢ صوتا ومحمد طلعت حرب باشا على ٦٩ صوتا . وقد اعتذر هذا الأخير عن عضوية اللجنة لمشغوليته . فأصبح قطاوى باشا رئيسا للجنة .

واذا تابعنا نشاط يوسف قطاوى باشا فى مجلس الشيوخ من حيث اهتماماته وعن ماذا تدور مناقشاته أو رقابته البرلمانية فائنا نلمس على الفور ان الشئون المالية تجذبه للحديث والنقاش والاستيضاح وكذلك حماية مصر من الارهاب والجريمة من الأجانب وأيضا الصحة العامة وارتباطها بالفلاح المصرى .

فقد تقدم باقتراح يطلب فيه من الحكومة التفاهم مع ممثلى الدول الأجنبية لابعاد كل مشتبه فيه من رعاياها واصدار التعليمات لممثلى مصر فى الخارج بضرورة التثبت من حسن سلوك من يرغب الحضور الى القطر المصرى من الأجانب . وجاء فى نص الاقتراح (٤) : عرف القطر المصرى برحابة صدره لكل وافد اليه من الخارج ، وامتاز على غيره من الاقطار بأن الوافد اليه يجد فيه ما قد لا يجده فى غيره من توفر أسباب الراحة والرفاهية وتأمين المعيشة بل وجمع الثروة ، ولذا تكاثر رواده بنسبة قل أن يكون لها نظير فى البلاد الأخرى وكلهم يتمتعون بحماية القانون ويسخاء البلاد . الا أن هؤلاء ليسوا جميعا أهلا لهذه الضيافة فبعضهم تسول لهم نفوسهم الشريرة أن يقابلوا الخير بالشر ويهددوا الأمن العام بتعدياتهم على الوطنيين والأجانب .

ان تلك الجناية الفظيعة التي حصلت فى القاهرة وكان الجناة وشركاؤهم فيها كلهم أجانـب ما عدا واحدا منهم هو فى كل حال من أصل أجنبى قد أزاحت نقابا محزنا عن حقيقة بعض العناصر الغريبة عن دارنا .

ولقد رأينا الحكومة متخذة تدابير حازمة بازاء الدعايات الخطرة على نظام الاجتماع والاخلاق كالشيوعية وما شاكلها فكان لها شأنها المفيد . وحبذا لو ذهبت الى اتخاذ تدابير ادارية أخرى بازاء هذه الطغمة الفاسدة فستطرد لبلاد من جيرانها وتقام فى الوقت عينه حواجز منيعة فتحول دون هجومها علينا .

وبناء عليه اقترح :

أولا - أن يطلب من الحكومة التفاهم مع ممثلى الدول الأجنبية فى مصر على أن يشرع قناصلهم فى تنقية رعاياهم الموجودين فى القطر تنقية تامة وابعاد كل مشتبه فيه .

ثانيا - اصـدار تعليمات شديدة الى ممثلينا فى الخارج لأجل التثبت من حسن سلوك من يرغب فى الحضور الى القطر المصرى من الأجانب عند التأشير على جوازاتهم ورفض ذلك التأشير كلما وجد لديهم شبهة .

وعرض هذا الاقتراح على المجلس برئاسة محمد علوى الجزار بك بالنيابة ووافق المجلس على إحالته الى لجنة الاقتراحات والشكاوى ثم عقدت هذه الأخيرة اجتماعا وافقت فيه على هذا الاقتراح (٥) « .

وقد أرسل وزير الخارجية مرقص حنا باشا رده على هذا الاقتراح مكتوبا فى ١٤ مايو ١٩٢٧ حيث تلى على المجلس بعد يومين وجاء به (٦) :

« أنه قد أرسل مذكرتين الأولى خاصة بالفقرة الأولى من الاقتراح وهي الطريقة المتبعة لغاية الآن هي ان تراقب ادارة الأمن العام جميع الأجانب المقيمين فى القطر المصرى حتى اذا ما قامت شبهات ضد بعضهم وتحقق لديها ذلك تقوم بمخاطبة القنصليات التابع لها هؤلاء الأشخاص للاتفاق معها على ابعادهم من هذا القطر حفظا للأمن العام فاذا اعترض تنفيذ ذلك صعوبات تخاير ادارة الأمن العام بوزارة الخارجية لعمل المساعى اللازمة لها من المفوضية التى تتبعها القنصلية التى عارضت فى أمر الابعاد لاقناعها بضرورة التنفيذ وللآن لم تقم أية صعوبات من قبل المفوضيات الأجنبية فى هذا السبيل . وبعد ابعاد هؤلاء الاشخاص تبلغ ادارة الأمن العام المفوضيات والقنصليات المصرية فى الخارج أسمائهم وصورهم والاسباب التى بنى عليها أمر الابعاد حتى لا يتسنى لهم الحصول على تأشيرة بأسماء مستعارة لدخول هذا القطر ثانية » .

وأما الفقرة الثانية من الاقتراح والخاصة بالمفوضيات والقنصليات المصرية فى الخارج فلديها من التعليمات القنصلية والمنشورات ما يقضى بعدم السماح بمنح تأشيرات بالدخول الى القطر المصرى أو المرور منه لأى شخص إلا اذا توفرت فيه شروط وضمانات وافيه سبق الاتفاق عليها مع وزارة الداخلية لكى لا يدخل الى هذا القطر الا من كان حسن السمعة ميسور الحال على ان يؤخذ رأى وزارة الداخلية فى المسائل المشكوك فيها عن كل شخص على حدة لم يتوفر فيه أحد الشروط المذكورة فى التعليمات والأوامر والمنشورات » .
ويلاحظ من مذكرة اقتراح يوسف قطاوى باشا عدة سمات منها :

أولا - ان الرجل رغم انتمائه لطائفة أقلية وهى اليهودية الا أنه يقر بأن مصر تفتح صدرها لكل وافد اليها لما تتميز به من تسامح ورحمة ورغد العيش .

ثانيا - ان مبادرته للحفاظ على مصر من أى ارهاب أجنبى لما يؤكد
انتماءه وحبه للتراب الوطنى المصرى . بل أنه أبرأ أحدهم
وهو يحمل الجنسية المصرية مشيرا الى أن أصله أجنبى .

ثالثا - أنه كغيره من جموع الوطنيين فى مصر يرفض الشيوعية
وماشاكلها لما فيها من نوازع نحو العنف والارهاب داخل
مصر .

رابعا - يشدد على الحكومة بالحزم فى دخول الأجانب مصر حفاظا على
استقرارها وأمانها وأمنها للمواطنين جميعا .

ومن هنا فان يوسف قطاوى باشا لا يسعى الى حماية أقليته
التي ينتمى اليها بقدر ما يسعى الى حماية أمن المواطنين وأمنهم
بغض النظر عن مختلف عقائدهم وقصده كان يدور فى فلك
القومية المصرية .

وأن كان يوسف قطاوى باشا قليل الكلام أثناء نيابته
البرلمانية الطويلة والتي تمتد من عام ١٩١٤ حتى عام ١٩٣٨ مع
استقاط فترة عشر سنوات غابت فيها الحياة النيابية عن مصر فى
الفترة المذكورة . . الا أن المسائل المالية والحسابية تجذبه دائما
للحديث والنقاش والادلاء برأيه .

وقد يتجلى ذلك فى عضويته - دائما - باللجنة المالية بالمجالس
النيابية التي كان عضوا فيها . كما بدأ ذلك أيضا فى احد
المواقف التي كانت الحكومة تعرض فيها أمرا ماليا . وكان خاصا
بشركة مياه القاهرة .

ففى احدى الجلسات عام ١٩٣٤ وقف يوسف قطاوى باشا
ليصحح بعض الأرقام والحسابات الخاصة بشركة مياه القاهرة عندما
كان الوزير يتحدث حولها . فقد وقف يقول (٧) :

أرجو أن يسمح لي بتصحيح رقم ورد في كلام حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية في الجلسة الماضية فقد ذكر سعادته أن حصة الحكومة في شركة مياه القاهرة هي أربعة آلاف سهم قيمتها لا تتجاوز ١٨٠٠٠ جنيه ، ففي سنة ١٨٨٧ اتفقت الحكومة والشركة على أمور كثيرة منها أن يكون للحكومة حصة في الأرباح لا تقل عن خمسين ألف فرنك أو ألفي جنيه إلا أنه بعد مضي سنتين اتضح أن أرباح الشركة لم تسمح بدفع حصة الحكومة المتفق عليها . فطلب وزير الأشغال وقتئذ تعديل الاتفاق . وبعد مفاوضات طويلة استقر الرأي على أن يكون للحكومة حصة في رأس المال ويكون ربحها بنسبة هذه الحصة فإن كان هناك ربح أخذت الحكومة نصيبها منه .

ثم استطرد في حديثه قائلا : حدث بعد ذلك أن أدخلت الشركة تعديلات على شكل رأس مالها فكان من نتيجة هذه التعديلات أن أصبحت حصة الحكومة كما يلي : ٤٠٠٠ سهم من أسهم رأس المال ، ١٦٠٠٠ سهم من أسهم التمتع ، ٢٠٠٠ سهم من أسهم شركة التبريدات .

وقد كانت شركة التبريدات فيما مضى فرعا من شركة المياه ثم استقلت ولذلك بقيت حصة الحكومة فيها كما هي ٢٠٠٠ سهم .

واستدرك يقول : ومما تقدم يتضح أن حصة الحكومة الآن تبلغ ٢٢٠٠٠ سهم من أنواع مختلفة قيمتها اليوم رغم نزول الأسعار المعروف ٢٨٥٠٠٠ جنيه لا ١٨٠٠٠ جنيه كما صرح حضرة صاحب السعادة الوزير بناء على البحث الذي أجرته لجنة قضايا الحكومة هذا وقد بلغت قيمة أرباح الحكومة من هذه الأسهم في سنة ١٩٣٣ ، ١٤٠٠٠ جنيه .

وختم حديثه بقوله : ولا غرض لي مما تقدم إلا تصحيح الرقم الذي ورد على لسان سعادة الوزير في الجلسة الماضية .

ثم رد عليه عبد العظيم راشد باشا وزير الأشغال قائلا : أن
قطاوى باشا أراد أن يبين أن الحكومة ليس لديها ٤ آلاف سهم فقط
بل ان لديها فوق ذلك ١٦ ألف سهم (تمتع) و ٢٠٠٠ سهم من
شركة التبريدات . ان هذا البيان بعيد جدا عن الموضوع الذى
نكلمنا فيه .

فرد عليه قطاوى باشا على الفور قائلا : كيف ذلك ؟

وعاد الوزير الى اجابته قائلا : نحن كلنا فى مجلس النواب
ونكرر هنا أنه حصل بين الحكومة وشركة المياه بالقاهرة اتفاق فى
١٨٨٩ وهذا الاتفاق كان معدلا لاتفاق آخر سبقه فى سنة ١٨٨٧ ،
فتنازلت الحكومة عن حصتها فى الأرباح نظير أربعة آلاف سهم
والنص صريح فى الاتفاق .

وعندئذ رجا الوزير حضرة مقرر التقرير المالى المعروض ان
ينوب عنه فى تلاوة ترجمة المواد من النص الفرنسى مباشرة . ثم
عاد الوزير يقول :

على كل حال لا نريد أن ندخل فى كل هذه التفاصيل الخاصة
بشركة المياه لأن هذا متروك لبحث رجال القانون وهم لم يقدموا بحجتهم
بعد وانما أردت فقط أن أستدرك على هذا البيان الذى قدمه حضرة
الشيخ المحترم يوسف قطاوى باشا وأقول ان اتفاق ١٨٨٩ كان على
أربعة آلاف سهم وأن الستة عشر ألف سهم (تمتع) جاءت فيما بعد
ولا علاقة لها بهذا الاتفاق مطلقا .

ولكن قطاوى باشا يصر على رأيه قائلا : أن الاربعة آلاف سهم
أصبحت الآن أربعة آلاف سهم (رأس مال) وستة عشر ألف
سهم (تمتع) .

فيتساءل الوزير على الفور : أخذت الحكومة فى ١٨٨٩
ستة عشر ألف سهم !! انها لم تأخذ الا أربعة آلاف سهم فقط .

ويعود قطاوى باشا مؤكدا رايه فيقول : ان ما أخذته الحكومة
فى ١٨٨٩ أصبح الآن أربعة الاف سهم وستة عشر ألف سبهم
(تمتع) وألفى سهم من شركة التبريدات •

وبعد نقاش طويل قال قطاوى باشا : اننى لم أرد الدفاع عن
الشركة بل كان كلامى منصبا على تصحيح رقم ورد فى كلام
سعادة الوزير •

ويلاحظ أن قطاوى باشا قد استلقت نظره احد الأرقام
التي أدلى بها الوزير فى جلسة ماضية وكانت يوم الاربعاء الموافق
التاسع من مايو عام ١٩٣٤ ثم أثار تصحيح هذا الرقم فى يوم
الأثنين الموافق الواحد والعشرين من ذات الشهر وبذلك فقد
استغرق بحثه وفحصه ما يزيد عن عشرة أيام من أجل تصحيح هذا
الرقم • والى أى مدى تبسّدو دقة تصويبه من الاصرار على رايه
الفاحص الدارس ولا سيما انه كان عضوا بلجنة المالية فى الجمعية
التشريعية عام ١٩١٤ وكان قد مرت عليه هذه الاتفاقية ضمن بنود
ميزانية الحكومة • بل تأكدت بياناته عندما تعرض المجلس فى عام
١٩٣٨ لدستورية الاتفاق الذى عقده الحكومة مع شركة مياه مدينة
القاهرة فى الرابع من يوليو من العام المشار اليه •

وفى السادس من يوليو عام ١٩٣٨ ومع بداية جلسة ذلك
اليوم فى قاعة مجلس الشيوخ أعلن رئيس المجلس محمد محمود
خليل بك رسالة فقال :

ورد لى خطاب من حضرة الشيخ المحترم يوسف قطاوى باشا
جاء به :

« أتشرف بأحاطة سيادتكم علما أن حالتى الصحية وما تتطلبه
من العناية لم تعد تمكننى من القيام بالعمل الذى تفرضه على

عضويتي في المجلس بالكيفية التي أريدها والتي رسمتها لنفسى
وتفديتها في الأعوام الطوال التي تشرفت فيها بالتعاون مع زملائي
المحترمين أعضاء هذا المجلس الموقر في خدمة الوطن العزيز .

ولذلك تجدوننى جد أسف لاضطرارى لتقديم استقالتي وانى
اذ أترك هذه الهيئة المحترمة سأحفظ ما حييت أطيب الذكريات
لتلك السنين التي اشتركت فيها بكل ما أوتيت من قوة مع اخوانى
الاجلاء في القيام بتأدية الرسالة المطلوبة منا .

وأؤكد لسعادتكم أنه بالرغم من ابتعادى عن المجلس سأحاول بذل
أقصى ما أستطيع فى العمل لخير مصر تحت رعاية حضرة صاحب
الجلالة الملك المحبوب .

« وتفضلوا سعادتكم بقبول عظيم الاحترام »

٦ يولييه ١٩٣٨

يوسف قطاوى

وعقب رئيس مجلس الشيوخ على هذا بقوله : وأنا آسف ان
المجلس سيحرم من خدماته وأرجو له الشفاء .
وقبلت استقالته وأعلن خلو محله .

● أول
وأخير
وزير يهودي

● الفصل
الثاني

(أول . . وآخر وزير يهودى)

وربما لا يعلم معظم أهالى مصر وخاصة الشباب

منهم . أنه كان هناك وزير يهودى فى الحكومة المصرية منذ ما يزيد على نصف قرن .

وكان هذا الوزير النائب البرلمانى يوسف أصلان قطاوى باشا وكان ذلك فى يوم ٢٤ نوفمبر عام ١٩٢٤ حيث كلف أحمد زيور باشا برئاسة الحكومة من الملك أحمد فؤاد وكان يوسف قطاوى عضو حزب الاتحاد الذى شارك فى تكوين هذه الحكومة . فرشح وزيراً للمالية حيث أن خبرته السابقة كمدير بنك تجارى مقومات تؤهله لهذا المنصب .

وان كان من جانب آخر فقد فسر ان تعيينه وزيراً للمالية يغدو مجاملة من الملك أحمد فؤاد لوصيفة شرف زوجته الملكة نازلى حيث كانت زوجة يوسف قطاوى تشغل هذه المكانة وهى تعد بمثابة مرافقة للملكة فى حركتها داخل المجتمع الا أن هناك تفسيراً أقرب الى الصواب تاريخياً وهو انضمام حزب الاتحاد المنتمى اليه يوسف قطاوى الى حكومة أحمد زيور باشا مما كان السبب فى ترشيحه لهذا المنصب .

ومع ذلك فالعبرة بالنتيجة - كما يقال - فهل كان هذا الرجل قومياً فى منصبه أم غير ذلك ؟ !

فى أثناء توليه مسئولية وزارة المالية . حرص يوسف قطاوى باشا على تحقيق أو دفع بعض السياسات المالية والاقتصادية للتنفيذ .

لزيادة موارد الدولة وتشجيع استثمار المال المصرى والأجنبى وتشجيع الصناعة الوطنية وتيسير التسهيلات الجمركية وكذلك مواءمة التصدير مع الاحتياجات الوطنية .

● **ففى مجال تشجيع الصناعة الوطنية** فقد استخدم الضرائب كوسيلة لذلك . حيث قام بتوظيفها فى هذا الاتجاه . فقد استصدر مرسوما لالغاء الأمر العالى الصادر فى ١٣ أبريل عام ١٩٠١ بتحصيل رسوم على المصنوعات القطنية المشغولة بالقطر المصرى (٨) .

● **ولزيادة موارد الدولة** فقد استصدر عدة مراسيم خاصة بزيادة بعض الضرائب لبعض المناطق التى اتسعت حدودها الجغرافية وما استتبع ذلك من زيادة فى نشاطها الاقتصادى . فقد استصدر مرسوما بتقرير رسوم مؤقتة على ضريبة الأطيان الزراعية بمديرية الدقهلية بنسبة ٥٪ من ضريبة الأطيان بالمديرية لمدة خمس سنوات اعتبارا من أول أبريل عام ١٩٢٥ ، وكذلك تحصيل رسوم مؤقتة بنسبة ١٢٪ بمديرية الشرقية لمدة خمس سنوات وأيضا مرسوما بتعديل حدود بندر المنيا لتحصيل عوائد أملاك من المباني الداخلة فيها وقد برر هذا ما حصل من اتساع يدعو الى تغيير هذه الدائرة ولنفس السبب صدر مرسوم بتحصيل جزء من أثنى عشر جزءا من قيمة الأجرة السنوية عن الأملاك المبنية ببندر قوص وآخر على عوائد مباني بندر الباجور بالمنوفية . وتحصل الرسوم المذكورة مع أقساط ضريبة الأموال ونسبتها المقررة فى هذه المراسيم منها وقد صدرت هذه المراسيم فى فبراير عام ١٩٢٥ .

● **وأما التيسير فى التسهيلات الجمركية** فقد أصدر عدة مراسيم فى هذا المجال ومنها أنه حدد استقرار التعريفات الجمركية للصادرات والواردات لمدة ثلاثة أشهر لا تتغير اطلاقا وتبدأ الفرصة الأولى من أول يناير حتى ٣١ مارس عام ١٩٢٥ .

ولذلك أصدر تعليماته في هذا المجال حيث جاء بها (٩) :
« أنه ليكن في علم كافة المستخلصين خصوصيين كانوا أو عموميين الذين يرغبون في تجديد رخص الاستخلاص الممنوحة لهم عن عام ١٩٢٥ أن يقدموا طلبا بذلك لمكتب سكرتارية جمرك الإسكندرية مبينا فيه أسماءهم وعنواناتهم بالضبط ومصحوبا بشهادة تحقيق شخصية من المحافظة وشهادة سوابق من النيابة العامة ان كانوا وطنيين أو شهادة حسن سلوك من القنصلية التابعين لها ان كانوا من الأجانب » .

وأما المستخلصون الخصوصيون فعليهم أن يقدموا أيضا خطابا من المحل التابعين له باعتمادهم لدى المصلحة عن عام ١٩٢٥ . ومن لم يقدم الأوراق اللازمة لتجديد رخصته قبل انقضاء يوم ٣١ يناير عام ١٩٢٥ يمنع بتاتا من مزاولة مهنته سواء كان مستخلصا خصوصيا أو عموميا الى أن تستوفى هذه الأوراق .

أما الرخص المعتمدة من أول أكتوبر عام ١٩٢٤ فلا داعي لتجديدها ولكن يجب على حاملها تقديمها لحضرة مأمور سراى الديوان للتأشير عليها بالاعتماد عن عام ١٩٢٥ .

ويبدو من ظاهر هذه التعليمات انها تهدف الى تحقيق الانضباط في الدائرة الجمركية وهذا الانضباط يؤدي الى تسهيل الاعمال بالنسبة للموردين والمصدرين ويمنع المهربين من التواجد داخل الدائرة الجمركية ومنع العابثين بتحقيق مكاسب دون نظر ورقابة الحكومة . كما أن هذه التعليمات لم تفرق بين من يمثل جهة حكومية أو فردا أو قطاعا خاصا فهي تسرى على الجميع من أجل المصلحة المالية للدولة في داخل الدائرة الجمركية والتي تعد من أهم دوائر موارد الدولة .

● **وفى مجال المواءمة - بين التصدير واحتياجات البلاد**
وظروفها الطارئة فقد أصدر مرسوما بمنع تصدير الحبوب والطحين
وقد جاء ذلك المنع : « حيث أنه من المفيد ومما يستلزم السرعة فى
منع تصدير الحبوب والطحين منعا مؤقتا وذلك للتأكيد وضمان
تموين البلاد من هذه السلع الضرورية حتى ظهور المحصول الجديد »
وقد شمل المنع القمح والذرة والذرة العويجة والشعير وطحنيها سواء
كان نقيا أو مخلوطا بغيره ويمنع التصدير من جميع الحدود البرية
والبحرية ولاى جهة كانت ، وفى حالة مخالفة هذه الأوامر تضبط
وتصادر لجانب الحكومة الكميات موضوع المخالفة (١٠) .

● **وكان يوسف قطاوى باشا أول وزير مالية يصدر العملة**
البرونزية من ذات الفئة مليم والفئة النصف مليم لدقة وتسهيل
وتيسير المعاملات التجارية والحسابية فى البنوك والمحلات العامة
والشركات والمتاجر وغيرها وحيث ان هذه الفئة فى ذلك الحين كانت
ذات قيمة شرائية ملموسة ولا سيما بالنسبة للفقراء . فقد أصدر
مرسوما بتعديل نظام النقود فى مصر حيث جاء به : « نظرا للحاجة
الماسة الى تداول قطع العملة الجديدة من البرونز ذات المليم لقلة
هذه القطع فى السوق والتداول يصدر هذا المرسوم فى ٤ مارس
عام ١٩٢٥ » . وقد حدد هذا المرسوم النقود المصرية القانونية
كالآتى (١١) :

نقود ذهبية : الجنيه المصرى - قطعة الخمسين قرشا (نصف
الجنيه المصرى) نقود فضية : قطعة العشرين قرشا - العشرة قروش
- الخمسة قروش - قرشين نقود نيكل : قطعة العشرة مليمات -
الخمس مليمات - قطعة المليمين .

نقود برونز : قطعة المليم - قطعة النصف مليم .

ورغم هذا التعديل فانه نص على الاستمرار فى تداول النقود النيكل ذات الفئة المليم الواحد حتى لا يهتز السوق من الغائها أو سحبها مرة واحدة .

● وفى مجال تشجيع استثمار المال المصرى والعربى والأجنبى فقد استصدر أربعة مراسيم لإنشاء أربع شركات متعددة الأغراض .
ومنها تأسيس شركة مساهمة تدعى الادارة العقارية ومؤسسوها هم :

الحاجة توفيق الحكيم تاجر من رعايا الحكومة المصرية ونصيبه ٩٥٠ سهما وجبريل مقصود جمام من رعايا الحكومة المصرية أيضا ونصيبه ٩٥٠ سهما ومن نفس الرعايا اسحق طوطح وهو تاجر ونصيبه ٢٠ سهما وموريس ليون قنصل دولة هولندا (بالنيابة) ونصيبه ٢٠ سهما وألفريد مقصود من ذوى الايراد التابع لدولة فرنسا ونصيبه ٢٠ سهما ومثله يوسف حسون ونصيبه أيضا ٢٠ سهما ثم توما زوخرانىو من رعايا الحكومة الايطالية ونصيبه ٢٠ سهما .
وقد جاء بالمرسوم ان هؤلاء جميعا مقيمون بالاسكندرية وأنه لا يترتب على هذا الترخيص أدنى مسئولية تعود فى أية حال من الأحوال على الحكومة المصرية وبشرط ان يتبع المذكورون فى ذلك قوانين البلاد وعاداتها كما لا يترتب على اعطاء هذه الرخصة أدنى مسئولية أو احتكار أو امتياز من الحكومة أو عليها .

وشركة مساهمة تدعى شركة مكاسب الاسكندرية وغرضها الاشتغال بكبس وتنظيف الاقطان بجميع العمليات الملحقه لهذه الصناعة ومؤسسوها هم (١٢) :

ادوارد ترم تاجر من رعايا اليونان ونصيبه ١٦٢٥٠ سهما وانطون أرتش بك من ذوى الاملاك المصرية ونصيبه ٤٣٧٥ سهما ومن

نفس الرعايا كوست صوابا ونصيبه ٣٧٥ سهما وموسى سرسعة من
ذوى الاملاك وسورى الأصل ونصيبه ٣٠٠٠ سهم وجريجوار قريصاتى
عضو مجلس ادارة احدى الشركات ونصيبه ٥٠٠ سهم ومن
الرعايا المصريين الفريد يواكيم وميشيل صوليا ونصيب كل منهم
٢٥٠ سهما .

ثم شركة مبانى الطراز الحديث والغرض منها شراء وبناء
واستغلال وبيع العقارات ذات الايراد فى المدن وكذلك الاراضى فى
المدن والقرى المصرية والقيام بجميع الاعمال المرتبطة بالاغراض
المتقدم بيانها .

وشركاؤها هم (١٣) : جاك فومارولى من ارباب الصناعة المصرية
ونصيبه ٦١٧٥ سهما والسبت روجينا فومارولى من رعايا الحكومة
المصرية ٢٥٠٠ سهم ونقولا جيوستينيانى صاحب مصرف من رعايا
ايطاليا ٧٢٥ سهما وجبريل مقصود حمام من رعايا مصر ٣٠٠ سهم
و ٢٥ سهما لكل من كارلو سكوتو مستخدم ومن رعايا بريطانيا
وتومازفوانيو مستخدم ومن رعايا ايطاليا ومن ذات الرعاية الأخيرة
المهندس جورجيو كاسين بنصيب ٢٥٠ سهما .

وأخيرا الشركة المساهمة للصحافة المصرية والغرض
منها انشاء وتملك واستثمار وإدارة الجرائد والمجلات اليومية أو
الدورية باللغة العربية أو باللغات الأجنبية والطبع والتجليد والحفر
والنشر على اختلاف أنواعه وتحقيقا لذلك يمكنها ان تشتري وتعد
جميع آلات الطباعة وان تطلب وتحصل على الترخيصات الادارية
كذلك على العموم لها أن تقوم بكل عمل له ارتباط مباشر أو غير
مباشر بغرضها . وتتكون من المؤسسين (١٤) :

فؤاد عزت باشا ١٠٠ سهم وأحمد تيمور باشا ٤٠٠ سهم
وفتح الله محمود باشا ٣٠٠ سهم ومحمد بدرأوى عاشور ١٠٠ سهم
وبولص حنا باشا ١٠٠ سهم ومحمد فتحى يكن باشا ٧٠ سهما
واسماعيل شاكر بك ١٠٠ سهم .

وجميعهم من ذوى الاملاك ومصريو الجنسية بالقاهرة .
ويلاحظ من تكوين مؤسسى هذه الشركات انها تضم العناصر
الاسلامية والقبطية واليهودية . ومن الجنسيات المصرية والعربية
والاجنبية كالفرنسية والبريطانية والهولندية واليونانية والاطالية .
وهذه الشركات لا يحكمها قانون خاص للاستثمار الاجنبى انما
كان يحكمها فى ذلك الحين قانون تأسيس الشركات المساهمة وكل
شركة يصدر بتأسيسها وتكوينها مرسوم خاص بمنحها الترخيص
طبقا لكل حالة على حدة . ولا حدود لهذه الشركات الا وفقا للقوانين
المصرية الجارية وعاداتها وفقا لما جاء بالمراسم .

● وبمناسبة قرب انعقاد المجلس الاقتصادى - وهو مجلس
استشارى - والذي كان قد صدر قرار بتشكيله فى ٢ سبتمبر
١٩٢٢ وعدل بقرار فى ٢٧ ديسمبر من العام المشار اليه . فقد رأى
يوسف قطاوى أنه لابد من اعادة النظر فى تشكيله فيما يختص
بالأعضاء غير المعينين بموجب وظائفهم والذين انتهت مدة انتدابهم
بالمجلس كما أشفع قراره أيضا بتحديد اختصاصات هذا المجلس .

فتقدم بمشروع قرار لمجلس الوزراء حيث ضم فى تشكيله
الجديد : اسماعيل صدقى باشا وزير الداخلية - يوسف سليمان
باشا وزير مالية سابق - قلبنى فهمى باشا عضو الجمعية التشريعية
الأسبق وعضو مجلس النواب - يوسف بتشوتويك عضو مجلس
الشيوخ - ألفريد شماس أفندى عضو مجلس الشيوخ - والمستر
هورنيس محافظ البنك الأهلى المصرى - المسيو لستاريس عضو
مجلس الادارة المنتدب لبنك أثينا - حسن سعيد باشا صاحب بنك
- وفؤاد سلطان بك نائب عضو مجلس الادارة المنتدب لبنك مصر -
المستر باكستر السكرتير المالى لوزارة المالية ابراهيم عداى بك تاجر

— علام محمد بك قاضى بالمحاكم المختلطة — على المنزلاوى بك عضو الجمعية التشريعية سابقا — الدكتور ليفى مراقب مصلحة الإحصاء سابقا (١٥) .

ويلاحظ من التشكيل السابق :

● أنه يضم كلا من قلينى فهمى باشا وعلى المنزلاوى بك اللذين زاملاه فى الجمعية التشريعية عام ١٩١٤ وأطراف واقعة المقارنة بينه وبينهم من حيث الكفاءة المالية والتي قد أثارها عبد العزيز فهمى بك .

● ضم فؤاد سلطان رئيس اللجنة المالية بمجلس النواب والتي كان أحد أعضائها يوسف قطاوى باشا .

● كما ضم اليها عضو مجلس الشيوخ اليهودى يوسف بتشوتوبك .

كما نص القرار على اختصاص المجلس الاقتصادى على الوجه الآتى :

أولا — يقوم المجلس مباشرة أو يعهد الى مصالح الحكومة صاحبة الشأن بالأبحاث والتحقيقات التى يطلب وزير المالية اجراءها فى الشئون الاقتصادية .

ثانيا — يبدى المجلس أى اقتراح بنى على الأبحاث والتحقيقات المذكورة من شأنه تنمية موارد البلاد المالية والاقتصادية أو التوفيق بين مصلحة الحكومة ومصلحة الطبقات المنتجة أو تشجيع الجهود القروية أو الاعانة على توسيع نطاق حركة التعاون أو مضاعفة أو تحسين ما تنتجه المصالح العامة التى لها صبغة اقتصادية بحثة وبالاختصار تعضيد رقى البلاد اقتصاديا عاما بكل الوسائل والأسراع فى تحقيقه .

● وقد أنعم الملك أحمد فؤاد عليه فى ٥ فبراير عام ١٩٢٥ وهو وزير بالوشاح الأكبر من نيشان النيل .

.. وقد أمضى يوسف قطاوى باشا فى منصب وزير المالية ما يقرب من أربعة شهور ، ثم أجرى تعديل وزارى انتقل به الى منصب وزير المواصلات فى ١٥ مارس عام ١٩٢٥ وتولى هذا المنصب لمدة تزيد عن شهر ونصف ثم انسحب حزبه - الاتحاد - من الحكومة فثقدم باستقالته فى ٤ مايو وقبلت فى ٦ مايو ١٩٢٥ ، وكان أبرز قراراته فى هذا المنصب الأخير هو نزع ملكية ١١ قيراطا بمركز طنطا لتوسيع محطة طنطا للسكة الحديد حيث أصدره فى ٢١ أبريل عام ١٩٢٥ .

هذا هو الوزير المصرى اليهودى الأول والأخير فى تاريخ مصر الحديث حيث أدى مهامه ومستولياته الوطنية كما يملى عليه ذلك الواجب وذاك التكليف الوطنى - دون طائفية - فى اطار القومية المصرية .

وفى الثانى عشر من مايو عام ١٩٤٢ وفى جلسة الشيوخ أعلن رئيسه وفاة يوسف قطاوى باشا بعد حياة برلمانية وسياسية جافلة فى اطار القومية المصرية . فقد أعلن قائلا : أنبى الى حضراتكم المغفور له يوسف قطاوى باشا الذى كان عضوا سابقا بمجلسكم الموقر ، وأعرب باسم المجلس عن شديد الأسف على فقده ، وأرجو أن توافقوا على ان يرسل باسم المجلس كتاب تعزية الى حضرة زميلنا أصلان قطاوى بك (أخوه) والى أسرته الكريمة .

وبالطبع وافق المجلس : وأسدل ستار سياسى على أحد أقطاب الطائفة اليهودية المصرية تفانى فى خدمة مصر ومصالحها وقوميتها ..



● يهودى ..
يستجوب
الحكومة



(يهودى يستجوب الحكومة)

وليس يوسف قطاوى باشا هو البرلمانى اليهودى
الوحيد الذى انضم الى المجالس النيابية المصرية • بل
هناك بعض النواب الآخرين • ونحن نستعرض ممارستهم
النيابية لنصل الى الاجابة عن مدى قوميتهم الوطنية فى
هذه الممارسة بعيدا عن انتمائهم لطائفتهم اليهودية ••

ومن هؤلاء النائب الوفدى يوسف بتشوتو بك عضو حزب
الوفد الذى كان عضوا فى مجلس النواب ثم عضوا فى مجلس
الشيوخ بدءا من عام ١٩٢٨ وقد تجددت عضويته من خلال القرعة
مرتين •

وقد لزم يوسف بتشوتو بك جانب الرقابة البرلمانية فى أعلى
مراتبها حيث تقدم للحكومة باستجوابين اتهمها فى أولهما بالتقصير
والثانى اتهمها بسوء التصرف فى السياسة القطرية وتأثير ذلك
على الاقتصاد الوطنى •

وفى الاستجواب الأول : أثار قضية هامة تجلت فى الوقت
المناسب الذى يجب فيه على البرلمان مناقشة وقرار ميزانية الحكومة
وتأثير ذلك على أداء وانجازات الحكومة كما أن بعض النواب الآخرين
انضموا اليه فى اتهام الحكومة بالتقصير وبدأت جلسة هذا الاستجواب
وكأنها مظاهرة احتجاج شديدة اللهجة فى مواجهة الحكومة التى حاولت
القاء التبعة على البرلمان من خلال توقيت مناقشة وقرار ميزانية
الحكومة السنوية •

ففى الواحد والعشرين من مايو عام ١٩٢٨ وبقاعة مجلس
الشيوخ (قاعة مجلس الشورى حاليا) وقف النائب يوسف
بتشوتو بك يشرح الاستجواب الذى تقدم به الى كل من وزير الاشغال
العمومية ووزير المالية * حيث قال :

تعلمون حضراتكم أن فى كل ميزانية تعرض على البرلمان المبالغ
اللازمة للمصروفات بمعنى أن الحكومة تأخذ إيراداتها وتعطى للبلاد
احتياجاتها * وطبعا تحتاط الحكومة دائما حتى لا تزيد المصروفات
عن الإيرادات *

لو رجعنا الى ميزانيات السنين الأخيرة لوجدنا أن الإيرادات
زادت زيادة كبيرة عن المصروفات بسبب عدم تنفيذ بعض المشروعات
التي أقرها البرلمان وأضيفت تلك الزيادة الى الاحتياطي *

لقد قدمت لحضراتكم بيانا عن الزيادات فى الأربع السنوات
الأخيرة وفيه ان الوفورات التي تجمعت فى تلك المدة تزيد عن عشرين
مليون جنيه منها عشرة ملايين نتجت من وفورات فى اعتمادات
لأعمال هامة لم تنجز فأنه لم يصرف من اعتمادات الرى
والصرف مبالغ ٣٦٧٤٩٨٩ر٣ جنيهها ومن اعتماد السكك
الحديدية ٤٧٢ر٤٢٧ر٣ جنيهها ومن اعتماد الموانى والمناثر ١٩٣ر٨٠٥
جنيها ومن اعتماد الطرق والكبارى ١٢٠ر٥٢٤ جنيهها ومن اعتماد
المباني ٦٤١ر٥٦٤ جنيهها ومن اعتماد مصلحة الصحة ٦٢١ر٤٦٤ جنيهها
ومن اعتماد مصلحة التنظيم ٧٨٢ر٢٦٩ جنيهها ومن اعتماد مصلحة
المجارى ٨٠٥ر٥٩١ جنيهات فكل هذه المبالغ كانت مخصصة لمشروعات
لم تنفذ فضمت الى الاحتياطي حتى بلغ الآن نحو أربعين مليون جنيه
مع أن دين الحكومة لا يزيد عن تسعين مليون جنيه *

أن المشروعات كثيرة ولا شك فى أن قصد الحكومات السابقة
والحالية هو تنفيذها واذا أردت سردها طال شرحها فمنها ما هو هام

حيوى كمشروعات الرى الكبرى لزيادة المياه المخزونة التى تسمح
بزيادة الأراضى المزروعة الى أقصى حد ممكن . ومشروعات الصرف
على صورة تتفق مع مجهودات الانتاج ومشروعات الطرق لتسهيل
المواصلات فى أنحاء البلاد ومشروعات مساقط المياه لتوليد الكهرباء
وتشييد المبانى للمدارس والمحاكم والمستشفيات وردم المستنقعات
ومد السكك الحديدية فى أنحاء البلاد . كل هذه المشروعات موجودة
ولم آت لحضراتكم بشىء جديد وقصدنا هو تنفيذها .

تتعاقب الوزارات فيتكرر درس المشروعات بواسطة لجان مختلفة
تبلغ على ما يقال سبعين لجنة فهل وجدت هذه اللجان لدفن المشروعات
أو لانجازها ؟ .

ليس من الحكمة أن يتكدس الاحتياطى لهذا الحد سنة بعد سنة
مع حاجة البلاد الشديدة لتنفيذ تلك المشروعات الحيوية .

تعلمون حضراتكم أن الناس فى بلاد القطر - إذا استثنينا مصر
والاسكندرية والمدن الكبرى التى يظهر فيها الرخاء واليسر - يعانون
ضنكا شديدا زراعيا وتجاريا والسبب فى ذلك نقص الموارد المالية
من أيديهم سنة بعد سنة والدليل على ذلك هو أن أوراق العملة
المالية المتداولة فى أيدي الأهالى مع العملة الفضية والنيكل كانت
٣٦٧٠٠٠ ر ٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٢٦ وفى آخر أبريل سنة ١٩٢٨
نقصت الى ٣٢٥٠٠ ر ٠٠٠ جنيه ومعنى ذلك أنه أخذ من الأهالى فى
سنتين ٤ ملايين وربع مليون من الجنيهات وإذا استمر الحال على هذا
المنوال أدى ذلك الى استيلاء الحكومة على كل ثروة الأهالى وضمها
الى الاحتياطى وهذا ما لا تسمح به البلاد ولا ترضاه حكومتنا السنية .
لقد خصص فى ميزانية هذا العام ما ينوف على سبعة ملايين من
الجنيهات لمشروعات جديدة حيوية ولكننا نخشى أن يتبع فى التنفيذ

ما اتبع فى السنوات الماضية وأنا مع ثقتنا بالوزارة الحالية المتضامنة فى تنفيذ تلك المشروعات نريد أن يقرر هذا المجلس مبدئيا أن كل ما درس من المشروعات - خصوصا ما كان منها متعلقا بالرى والمباني والسكك الحديدية وغيرها من المشروعات الحيوية - ينفذ .

ان تغيير الوزارة أو الوزير لا يكون سببا موجبا لاعادة درس ما سبق درسه من المشروعات فى عهد وزارة سابقة فيجب أن تكون للحكومة سياسة اقتصادية مستمرة ثابتة ليرتاح الأهالى وتستفيد الحكومة ونضمن تقدم البلاد .

ان سبعة ملايين من الجنيهات المطلوب صرفها فى ميزانية ١٩٢٨ - ١٩٢٩ مخصصة كلها لأعمال حيوية وانى أوافق عليها كل الموافقة ، ولكن هل تعدنا الوزارة أن تستعمل كل ما فى طاقتها لتنفيذ هذه المشروعات فى بحر السنة المالية الحاضرة . أومل ذلك وأرجو أن تتقدم الحكومة فى السنة المقبلة بمشروعات أخرى مفيدة ولتطلب النفقات اللازمة لها من المال الاحتياطى .

يقولون أن هذه الأعمال الكثيرة تحتاج الى أخصائيين تفتقر البلاد اليهم فيجب أن نسير خطوة خطوة .

ان كان ينقصنا الأخصائيون فلماذا لا نعد بصفة وقتية مكتبا أو مكاتب فنية كما هو الحال لدى كثير من الدول الأجنبية خصوصا أمريكا - ونستعين ببعض الأجانب الاخصائيين والى جانبهم الفنيون من الوطنيين لتنفيذ المشروعات الحيوية المستعجلة ؟ .

تدفع الحكومة سنويا نحو ثلثمائة ألف جنيه ايجار المباني مع أن حكومات كل بلاد العالم تفخر بمبانيها الشاهقة فهل يصح ذلك فى حين أن فى استطاعتنا تشييد المباني اللازمة لدور الحكومة ؟

ان من الأدلة على عدم تنفيذ المشروعات بالسرعة المطلوبة أن
فى مدينة القاهرة شارعين هاميين اعتمدت المبالغ اللازمة لهما منذ
أربع سنوات ولم ينته العمل فيهما بعد ، فلا استفادت المدينة من
الشارعين ولا استفادت الحكومة فائدة تذكر من بقاء الاعتمادات
وعدم صرفها فى نفاذ المشروع لأن ما تحصل عليه الحكومة من الأرباح
لا يزيد عن ٣٪ *

لدينا مشروعات الرى الكبرى ومن بينها مشروع جبل الأولياء
وهو من المشاريع الهامة الحيوية للبلاد ، فلماذا لم تسرع فى
تنفيذها ؟ لا أظن أن فى التأخير فائدة فالذى أطلبه الآن هو أن
تقرروا سياسة اقتصادية مستمرة تسير عليها الحكومة المصرية بأن
تعين مكاتب فنية لتنفيذ المشروعات الهامة فى مدة تحددها حتى
لا تكون اجابة الحكومة دائما على ما يوجه اليها من الرغبات انها
تفضل الأهم على المهم *

تستطيع الحكومة أن تقدم لنا بيانا عن المشروعات الحيوية مرتبة
بدرجة أهميتها ثم تشرع فى تنفيذها بحسب ترتيبها بحيث تنتهى
منها فى مدة تتراوح بين خمس وعشر سنوات *
ومن عرض النائب لاستجوابه تبين عدة ملامح أو سمات
هامة وهى :

أولا - ان مسألة اللجان وكثرتها وتعددتها التى أشار اليها
يوسف بتشوتو بك وان كانت حينذاك كلجنة فان الكاتب الساخر
الكبير أحمد رجب قد أشار فى إحدى تعليقاته بأنها تربو على
الخمسمائة لجنة * ويبدو أن هذا الأمر ليس وليد اليوم أو سمة
من ملامحه الراهنة انما له جذور فى الادارة الحكومية المصرية منذ
عشرات السنين وان هذه اللجان تعد بمثابة معوقات وقننوات غير
معاونة لادارة العمل الحكومى فى الوقت المناسب *

ثانياً - أنه قد أشار الى تكديس الاحتياطي من الوفورات المالية للمشروعات التى لا تنفذ وان هذا الاحتياطي أيضا يدخل فى تكوينه نقود المواطنين وان ذلك لا يدفع بحركة النقود الحركة المالية الصحيحة من تحقيق عائد انما تكديس الاحتياطي يؤدى الى تجميدها وبالتالي التأثير السلبي على المواطنين .

ثالثاً - ان مسألة تغيير الوزارات والتعاقب الزمنى المستمر منذ ذلك الحين وحتى اليوم مازال يؤثر ذلك تأثيراً سلبياً شديداً على انهاء واستكمال مشروعات جار تنفيذها ودراسات تدور فى فلك لجان البحث والدراسة وان كان ذلك فى الثلاثينات فانه أيضا ماثل أمام العيان اليوم من مشروعات لم تستكمل من الستينات حتى كانت الخطة الخمسية ٨٢ - ٨٧ والتى ركزت على هذا الاستكمال بنسبة تزيد على ٧٠٪ من مشروعات هذه الخطة الخمسية .

رابعاً - يطالب بضرورة الاستعانة بالخبرة الفنية المصرية بالتعاون مع الخبرة الفنية الأجنبية مؤقتاً حتى تستطيع الخبرة المصرية سد احتياجات الدولة ولا جدال أن هذا المطلب مازلنا نردده منذ أوائل الثمانينات .

ثم قام بالرد على الاستجواب ابراهيم فهمى بك وزير الاشغال العمومية وكذلك بالنيابة عن وزير المالية حيث أنه مقدم لكل منهما .
فوقف يجيب بقوله :

شرح حضرة الشيخ المحترم يوسف بتشوتو بك استجوابه ولو أمعنا النظر فى هذا الاستجواب لشاركنى المجلس فى أنه عبارة عن سلسلة اقتراحات ترمى الى تحسين الحالة الاقتصادية فى البلاد ومع أنها اقتراحات فانها غير محدودة فأرجو حضرة العضو المحترم أن يحدد هذه الاقتراحات ويقدمها للمجلس وهو يحيلها على لجنة

الاقتراحات التى تدلى برأيها فيها للمجلس بما يتفق وصالح الدولة .
ولكننى لاحظت أثناء شرح حضرة العضو المحترم لاستجوابه
أنه يبدى تخوفا من أن الحكومة لم تصرف بعض المبالغ التى اعتمدها
البرلمان فى السنين الماضية فى الوجوه التى خصصت لها وبقي
جزء منها من غير صرف ، لذلك أبين لحضراتكم الأسباب التى اضطرت
معه الوزارة الى التأخير فى صرف المبالغ التى أشار اليها حتى
تطمئنوا الى أن الحكومة لم تقصر فى القيام بواجبها .

بسبب قيام الحرب وما تبع الحروب مما تعلمونه جميعا كان
طبيعيا أن تعطل الاعمال وتوقف المشروعات الكبرى .

وما جاءت سنة ١٩٢٣ حتى أخذ كثيرون من الموظفين الأجانب
والفنيين منهم على الخصوص يعتزلون خدمة الحكومة الأمر الذى
استوجب سد هذا الفراغ بالأيدي الوطنية كلما أمكن ذلك ، ولا يخفى
ما يصحب دورة الانتقال عادة من بطء هو نتيجة لازمة لهذا
الانتقال .

لذلك كان طبيعيا أن يحدث الوفر الذى يشير اليه حضرة
العضو المحترم فى ربط ميزانية المصروفات المعتمدة للأعمال الجديدة
فى مصالح الرى والتنظيم والمجارى والمباني والمقدر بخمسة ملايين
وكسور من أصل الاعتمادات البالغة تسعة عشر مليونا وكسورا .
على أن أسباب هذا الوفر من سنة ١٩٢٣ - ١٩٢٤ لغاية سنة
١٩٢٦ - ١٩٢٧ لم تكن راجعة لهذه الأسباب العامة التى أشرت اليها
فقط بل مردها الى عوامل كثيرة أهمها :

أولا - تأخير اعتماد الميزانية وعدم امكان المصالح الارتباط
بأى عمل قبل صدور قانون الميزانية وقد حدث أن اعتمدت ميزانية
سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ فى شهر أغسطس وميزانية سنة ١٩٢٦ -

١٩٢٧ فى أواخر سبتمبر وأبلغت للمصالح فى أوائل أكتوبر ،
ولا يخفى أن غل يد المصالح نحو ستة شهور لا ينتج بطبيعة الحال
الا وفرا فى الاعتمادات المربوطة للأعمال الجديدة .

ثانيا - عدم وجود العدد الكافى من الموظفين الفنيين اللازمين
لبحث الأعمال والاشراف على تنفيذها خصوصا فى السنتين التاليتين
خروج الكثير من الموظفين الأجانب .

ثالثا - عدم الاستيلاء على الأراضى اللازمة لمشروعات الرى
والصرف بسرعة تتفق وتنفيذ الأعمال فى السنة المالية ذاتها وذلك
يرجع بعضه الى تأخير اعتماد الميزانية كما قدمنا اذ بسببه
تعجز مصلحة الرى عن وضع المبالغ اللازمة لنزع الملكية تحت تصرف
مصلحة المساحة كما يرجع الى الاجراءات المطولة التى يستلزمها قانون
نزع الملكية فى حالة عدم الاتفاق على الثمن . وهذه الاجراءات هى
الآن موضع نظر وزارتى المالية والاشغال .

رابعا - كذلك يرجع بعض هذا الوقر الى حدوث خلاف بين
المصالح وبعض المقاولين الأمر الذى يترتب عليه ترحيل المبالغ المعتمدة
والمتنازع بشأنها من سنة لأخرى ، كما يرجع البعض الآخر الى تأخير
أصحاب الأملاك فى استيفاء مستنداتهم وبذلك يتأخر صرف
استحقاقاتهم من سنة لأخرى ، وأكثر ما يحدث ذلك فى مبالغ نزع
الملكية الخاصة بمصلحة التنظيم .

خامسا - هذا الى أن كثيرا من هذا الوقر يعود الى الفرق بين
التكاليف المقدرة بمعرفة المصالح والواردة بالميزانية والاسعار التى
ترتبط بها مع المقاولين سواء أكان ذلك فى الأعمال أو التوريدات .

سادسا - كذلك يوجد سبب آخر هو احتياط المصالح لعدم
تجاوز الربط الموجود بالميزانية ذلك التجاوز الذى لا يمكن بحكم

الدستور اتيانه حتى لو جرى العمل بسرعة غير متوقعة ، وقد تنتج هذه الخطة في غالب الأحيان وفرا في الاعتمادات .

على أنه بالرغم من الأسباب التي ذكرتها يسرني أن أعلن أن وزارة الأشغال مسترشدة بنصائح البرلمان عاملة على تنفيذ رغباته في حدود ما تسمح به ميزانية الدولة من جهة وكفاية موظفيها من جهة أخرى قد ارتبطت بأعمال ومشروعات قدرت تكاليفها النهائية في مصلحة الري وحدها بمبلغ ٧٣٦ر٦٧٠ر١٥٠ جنيها وقد بدأ العمل في الكثير منها مما يتطلب تنفيذه أكثر من سنة واحدة منذ سنة ١٩٢٥ والمنظور صرفه لغاية اليوم هو ٥٩٤ر٥٧٩ر٣ جنيها حسب الوارد بالميزانية والاعتماد المفتوح في الميزانية المعروضة على حضراتكم ٧٥٩ر٧٧٦ر٢ جنيها والباقي من هذا المبلغ موزع على السنوات القليلة المقبلة .

هذا ولما كانت وزارة الأشغال تقدر تماما ما حل بالبلاد من الحسارة بسبب التأخير في تنفيذ مشروعات الصرف تلك المشروعات التي كانت محل عنايتها قبل الحرب قد عنت كثيرا بهذه المشروعات التي قدر لتمامها مبلغ ١٩٩ر١٣٣ر٦ جنيها والاعتماد المفتوح في ميزانية هذا العام لأغراض الصرف هو ٠٠٠ر٦١١ جنييه وقد تحقق أمل وزارة الأشغال بالحصول على اعتمادكم لهذه المبالغ أخيرا .

ومما يسرني الإشارة اليه ما ورد بتقرير اللجنة المالية لمجلس النواب مشاركة في ذلك لجنة الأشغال في تعليقها على الأعمال الجديدة بميزانية وزارة الأشغال عن سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ اذ قالت « وقد أظهرت لجنة الأشغال اغتباطها وتشاركها لجنة المالية في ذلك - بما كان من توفيق الوزارة في توخي العدالة في أمر توزيع المشروعات على جميع جهات القطر كذلك رحبت بالزيادات المطلوبة

للأعمال الجديدة التي تعتبرها عنوانا لمجهود صادق في سبيل تحقيق رغائب البرلمان .

وبالجملة فميزانية هذا العام المعروضة على مجلسكم المحترم شاهد حي على ما اعتمدته الوزارة من المضي في تنفيذ برنامج واسع النطاق يتناول أهم ما يشغل بالكم . ووزارة الأشغال في تحقيق ما رسمته لنفسها من خطط في أشد الحاجة الى صادق معونتكم ودوام عنايتكم .

ولكن النائب يوسف بتشوتو بك عاد للحديث مرة أخرى ليعقب على اجابة الوزير وكان حديثه لاذعا حيث قال :

أشكر معالي الوزير جزيل الشكر على الايضاحات التي أبدأها للمجلس الآن ولكن ليسمح لي معاليه أن أقول : أن نفس هذه البيانات قد أدلى بها فيما سبق ونحن لا نعارض فيها ولا نشك في حسن نيات الحكومة الحالية ورغبتها في تنفيذ المشروعات التي لديها بقدر ما يمكنها ولكن لو رجعتم حضراتكم الى الأسباب التي أبدأها معالي الوزير في عدم صرف بعض المبالغ التي اعتمدها البرلمان لوجدتم أن منها ما يرجع الى تأخر موعد اقرار الميزانيات السابقة ومنها ما يرجع الى اختلاف الأسعار أو الى وقوع خلاف بين الحكومة وبين المقاولين وغير ذلك من الأسباب التي أبدأها معالي الوزير ، وهذا يدل على أنه من الضروري أن تضع الحكومة سياسة اقتصادية ثابتة ترمي الى تنفيذ المشروعات التي يقرها البرلمان بحيث لا تتأثر هذه السياسة بتتابع التوزارات المختلفة . ان القول بأن عدم تنفيذ المشروعات يرجع الى تأخير اقرار الميزانية ما كان يمنع الحكومة من أن تطلب الى البرلمان بصفة استثنائية في خلال العام اعتماد المبالغ اللازمة لها من المال الاحتياطي المكسب لتقوم بما تريد تنفيذه من المشروعات الجديدة الحيوية . أما اذا استمر الأمر على هذا الحال من

أن تقول كل وزارة تأتي أنها لا تنفذ إلا ما تستطيع ثم لا تعمل عملاً وتأتي وزارة أخرى وتقول مثل هذا القول فإن المال الاحتياطي يتجمع ويتكدس بينما البلاد في احتياج شديد إلى تنفيذ المشروعات التي خصصت لها تلك المبالغ .

أقول لو أنه لم يكن لدى الحكومة مال احتياطي لكان من الواجب عليها أن تعقد القروض للقيام بما تطلبه البلاد من المشروعات الحيوية المستعجلة فما بالكم ولدى الحكومة من المال ما يزيد عن حاجتها ؟ لذلك أطلب من الحكومة أن تعدنا بأن تضع لها سياسة اقتصادية ثابتة لتنفيذ المشروعات الحيوية الهامة .

أما أن يطلب منى معالى الوزير أن أبين ما هي هذه المشروعات فليس فى امكانى أن أبين ما هو الأهم منها وما هو المهم ، ولكن على الحكومة أن تبين لنا ما لديها من المشروعات مقدمة الأهم منها على المهم وتطلب من البرلمان الاعتمادات اللازمة لها حتى يقررها .

لذلك أرجو من المجلس أن يطلب من الحكومة أن تعدنا بتنفيذ المشروعات التي تقرر في ميزانية سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ وأن تطلب من البرلمان تقرير ما يلزمها من المال الاحتياطي لتنفيذ المشروعات الحيوية للبلاد . وكفى ما ضاع من الوقت بما يعود بالضرر علينا خصوصا وأن الحكومة تأخذ من الأمة في كل عام أموالا تتراوح بين المليونين والثلاثة ملايين من الجنيهات مع أنها ليست بحاجة إليها ولذلك فهي تضيفها إلى الاحتياطي .

ان ميزانية الحكومة الانجليزية تبلغ نحو ٧٦٠ مليوناً من الجنيهات بما يوازي ميزانيتنا عشرين مرة وعندما تقدمت تلك الحكومة بالميزانية إلى مجلس العموم ورأى أن الإيرادات تزيد على

المصروفات بمقدار أربعة عشر أو خمسة عشر مليوناً من الجنيهات قرر تخفيف عبء الضرائب عن الأهالي بقيمة. هذه الزيادة وبذلك يكون الأهالي قد استفادوا بمقدار هذا المبلغ . ولكننا هنا نفرض ضرائب ونحصلها من الأهالي لنضيفها الى الاحتياطي وهذا ما لا تسمحون به .

ومن التعقيب السابق للنائب يوسف بتشوتو بك نرى أنه يشير للوزير الى عدة عناصر هامة وهي .

أولاً - أشار اليه بوضوح ان اجابته مكررة وليس فيها جديد . وان كان حاول تخفيف حدة هذا الكلام بأنه لا يشك في حديثه الا أن التلميح الواضح عدم اقتناعه بمبررات التأخير .

ثانياً - اصراره على وجود سياسة اقتصادية ثابتة للبلاد بغض النظر عن تعدد وتعاقب الوزراء في أى قطاع بالدولة .

ثالثاً - رفض مطلب الوزير بتحديد المشروعات الأهم فالهم حيث أن هذا الأمر يبدو من الاختصاص التقديرى للحكومة وان ذلك يعد مخالفاً لمبدأ الفصل بين السلطات وانما يرى أن اختصاص البرلمان ينحصر فى الموافقة على الاعتمادات اللازمة لهذه المشروعات أو غيرها .

رابعاً - ان التأخير أصاب البلاد بالضرر حيث أن الضرائب التى تحصل من الجمهور لابد من استثمارها فى مشروعات تخدم الجماهير ولا يجب تكديسها أو تجميدها كاحتياطي وبالتالي تفوت فرصة الاستثمار والنفع للجماهير .

خامساً - أنه يرى ألا تحصل ضرائب من الجمهور طالما أنه لا يستفاد بها وليس بالكلام انما تخفيف هذه الضرائب لنفس المبرر .

سادساً - أنه يمنع مبرر التأخير بإمكانية طلب الحكومة من البرلمان الاستثناء فى اعتمادات مالية للمشروعات خشية تأخيرها

وان البرلمان لن يمانع فى ذلك تحقيقا للمصلحة العامة للجماهير .
ويلاحظ أن الوزير حاول أن يسقط مبرر التأخير على البرلمان
وهذا ما دفع نوابا آخرين أن يتصدوا لذلك وان يتضامنوا مع
النائب بتشوتو وحيث توالى أحاديثهم فى هذا الاطار . فوقف
النائب عزيز ميرهم أفندى وتحدث قائلا :

من الأسباب التى تقدم بها معالى وزير الأشغال تبريرا لعدم
صرف المبالغ التى طلبت الحكومة فتح اعتمادات لها والتى قررها
البرلمان بالفعل عدم اقرار الميزانية فى الوقت المناسب ، أى أن معاليه
يقول ان الميزانية تتقرر فى وقت متأخر فلا تستطيع الوزارة القيام
بتنفيذ الأعمال التى طلبت من أجلها تقرير الاعتمادات واننى أرى
أن هذا العذر ليس وجيها لأن الحكومة نفسها هى التى طلبت تأخير
السنة المالية شهرا وهى التى طلبت من البرلمان تقرير ذلك فإذا
كان قد تراءى للحكومة أن موعد اقرار الميزانية متأخر فما عليها
إلا أن ترجع الى النظام القديم أو أن تطلب من البرلمان جعل موعد
اقرار الميزانية أسبق من هذا الموعد بشهر ، هذا ومن الجائز أن
تحتج الحكومة بأن انعقاد البرلمان يأتى أيضا متأخرا مع أننا نعلم
جميعا أن مرسوم افتتاح كل دور برلمانى هو عمل حكومى تأتى به
الحكومة من نفسها ، فإذا كانت ترى أن فى موعد الافتتاح تعطى
للعمل فلها أن تبكر فى افتتاح الدور البرلمانى فبدلا من أن يكون
فى منتصف نوفمبر يكون فى أكتوبر مثلا وينص الدستور على
أن البرلمان ينعقد من تلقاء نفسه فى السبت الثالث من نوفمبر اذا
لم يدع للانعقاد قبل ذلك ولكن للحكومة أن تبادر بافتتاحه .

فإذا فتح البرلمان فى شهر أكتوبر فان الجو يكون وقتئذ ملائما
للعمل وقد تنتهى الدورة فى شهر مايو بدلا من اضطرارنا للعمل فى
شهر يوليه أو أغسطس مثلا فى جو حار نثن منه والتبكير بافتتاح

البرلمان عمل حكومى تستطيع الحكومة أن تأتية من تلقاء نفسها ،
فاذا ما أتته استحققت شكرنا وتكون قد أدت بذلك للبلاد خدمة
جليلة .

ثم تحدث النائب عبد العزيز رضوان بك فقال :

أنى أنضم أيضا الى ما قاله الأستاذ عزيز ميرهم أفندى من
أن الأعذار التى ذكرها معالى وزير الأشغال قد لا تكفى جوابا
ويمكن لهذه المناسبة أن أذكر مثلا يناقض ما قاله معاليه تناقضا
تاما . يقول معاليه أن من الأسباب التى تدعو الى تعطيل الأعمال
تأخير التصديق على الميزانية ، فما قول معاليه فى مشروع بناء
لتفتيش رى القسم الأول ببندر الزقازيق ؟ ذلك التفتيش الذى
تقرر انشاؤه منذ خمسة عشر عاما وأدرجت له الاعتمادات اللازمة
فى الميزانيات السابقة ولم يبدأ فيه بالعمل للآن . يشمل اختصاص
تفتيش رى القسم الأول جميع المنطقة الواقعة بين السويس
والقاهرة فالصلاح الذى يقيم مثلا بسرابيوم المجاورة للسويس
يضطر ان كانت له مصلحة أن يتكبد مشاق السفر خمس أو ست
ساعات للحضور الى مركز التفتيش بالقاهرة . عمت الشكوى
وتقرر انشاء مكتب لتفتيش الرى بالزقازيق وأدرج الاعتماد اللازم
بالميزانية منذ سنين ولكن الاعتماد كان ينقل من ميزانية لأخرى
ولم يبدأ العمل به للآن .

هذا مثل من أمثلة كثيرة . لذلك أنضم الى حضرة عزيز ميرهم
أفندى وأرجو أن تتخذ الحكومة وعلى الأخص وزارة الأشغال خطة
حازمة منتجة خصوصا وأن فى تنفيذ تلك المشروعات فائدة أخرى
هى تشغيل الأيدي العاطلة .

ثم التقط خيط الحديث النائب ابراهيم نور الدين بك حيث قال :
عرض زملائي للرد على معالى وزير الأشغال فيما قاله من أن

تأخير التصديق على الميزانية هو السبب في عدم انجاز الأعمال وأقول أن هذا السبب كان وما يزال موجودا للآن وسيتكرر وقوعه كلما قدمت الميزانية لأن الموعد المحدد لتقديمها لم يتغير والموعد الذي اعتاد المجلسان التصديق عليها فيه لم يتغير أيضا اذن فالعلة التي استوجبت تأخير انجاز الأعمال في الماضي باقية وستبقى وعلى هذا فلا أمل في السير بالمشروعات في الوقت الملائم ، وفي تأخير تنفيذها يضاف الى هذا أن الوزارة لم تعمل على إيجاد حل معقول كأن الميزانية يجب أن تقدم في موعد كذا فيتم بذلك التصديق عليها في الوقت الذي تراه كافيا لانجاز الأعمال ، لم تقدم الحكومة للمجلس هذا في الوقت المناسب وبما أنها لم تفعل ولا أظنها تفعل وقد كان الجواب في غاية الإبهام ، فمن أجل ذلك كنا ولازلنا عند رجائنا لمعالى الوزير ان يتقدم ببيان أوضح يبين فيه الوقت الملائم للبدء في تلك الأعمال واذا قيل بأن المجلس لا يبدأ انعقاده الا في شهر نوفمبر فان في الامكان في أي وقت حتى وفي غير الدورة متى وجدت أعمال هامة اذا ما طلبت الحكومة عقده وهو ما لم يحصل للآن ، فالمسألة اذن في يد الحكومة وهي التي في مقدورها ازالة هذا العائق .

من أجل هذا كنت ولازلت عند رجائي وحسن اعتقادي في أن الوزارة تعمل مع المجلس يدا بيد في سبيل تنفيذ ما طلبه زميلي صاحب الاستجواب حتى نصل الى الفائدة المرجوة من القيام بتنفيذ المشروعات المعطلة سنوات وخصوصا ما كان منها حيويا للبلاد كمشروعات الري .

وما يلي ذلك من اصلاح الأراضي اصلاحا يدر الخير على البلاد .
ثم تدخل رئيس المجلس ليؤكد سببا آخر لتأخير التنفيذ لم يرد بإجابة الوزير حيث قال :

ان لتعطيل الأعمال أسبابا أخرى منها اعتزال عدد كبير من الموظفين الأجانب الذين شجعهم قانون التعويضات على ذلك بالحصول على مكافآت باهظة عن خدمة الحكومة وكانت الوزارة تبحث عن محل محلهم فلموزارة شئ من العذر فى هذا التأخير .

ولكن النائب حضرة ابراهيم نور الدين بك عقب على كلمة رئيس المجلس فقال :

أفهم من أدراج المبلغ فى الميزانية أن الوزارة جادة وعلى استعداد لتنفيذ المشروعات فورا ولكن عبارة سعادة الرئيس يفهم منها أن الوزارة غير مستعدة للقيام بهذه المشروعات اذ كيف نوفق بين ادراج الأموال فى الميزانية لعمل المشروعات وعدم الاستعداد لتنفيذها ؟

ان القول بعدم وجود الاكفاء من الموظفين لا أظن أن معالى الوزير يوافق عليه .

وأما النائب الوحيد الذى دافع عن الوزير فهو معالى محمد شفيق باشا حيث قال :

أرى قبل التكلم فى موضوع الاستجواب أن أتكلم عنه من الوجهة الشكلية .

هذا الاستجواب وجه الى حضرتى صاحبى المعالى وزير المالية ووزير الاشغال العمومية على أن المطلع على الأوراق المؤيدة له يجد أنها تتضمن أعمالا خاصة بالسكك الحديدية والموانىء والمنائر والطرق والكبارى وهذه الأعمال على الرغم من أنها تتطلب مبالغ كثيرة فإنها ليست تابعة لا لوزير المالية ولا لوزير الأشغال .

نرى أيضا أرقاما خاصة بالصحة وهذه من الأعمال التابعة لوزارة الداخلية ولا أفهم كيف يمكن لمعالى وزير الاشغال أن يتناقش فى أعمال السكك الحديدية وغيرها وفى الأعمال المتعلقة بالصحة .

وكذلك لا أفهم كيف يناقش وزير المالية في هذه الأعمال أيضا .
ان وظيفة وزير المالية هي حفظ أموال الدولة وصرفها في الطرق
المقررة لها فاذا لم يصرف وزير المواصلات المبالغ الواردة في ميزانية
وزارته فما ذنب وزير المالية في ذلك ؟

فمن جهة الشكل ، أرى أن هذا الاستجواب غير مستوف
ولا يصح مطلقا أن يستجوب وزير عن عمل وزير آخر .

أما اذا كان صاحب الاستجواب مصرا على استجواب وزير
الاشغال ووزير المالية فيجب أن يقصر استجوابه عليهما دون التعرض
لأعمال الوزارات الأخرى .

هذا فيما يتعلق بالشكل ، أما فيما يتعلق بالموضوع فأرى أن
مصرفات الحكومة في المدة التي أشار اليها المستجوب هي ١٣٤ مليون
جنيه عن الأعمال العادية والأعمال الجديدة والمبلغ الذي لم يصرف هو
عشرة ملايين جنيه أي نسبة ٧٥٪ من مجموع المبالغ المقررة
للمصرفات فاذا رجعنا للأعمال الجديدة نجد أن المبلغ المقرر لها كان
٤٩ مليون جنيه والذي لم يصرف منه عشرة ملايين جنيه في
أربع سنوات .

سمعنا من معالي وزير الأشغال أسبابا وجيهة جدا عن تأخير
تنفيذ المشروعات ومع ذلك يقال أنها أسباب غير وجيهة هذه
الأسباب التي ذكرها معاليه وجيهة جدا ويجب أن نعترف بأنها وجيهة
وستؤثر علينا مستقبلا كما قال حضرة ابراهيم نور الدين بك .

نحن الآن في الحادى والعشرين من شهر مايو أي أنه مضى
واحد وعشرون يوما من السنة المالية ولا ينتظر أن تنتهى من نظر
الميزانية قبل نهاية شهر مايو وشهر يونية وقبل نصف شهر يولية
سنة ١٩٢٨ .

أنظروا حضراتكم الخطر العظيم من تأخير بحث الميزانية الى
ما بعد حلول السنة المالية .

لا يمكن لمصلحة من المصالح أن تبدأ بتنفيذ عمل من الأعمال أو طرح مناقصة من المناقصات التي أدرجت من أجلها مبالغ بالميزانية قبل التصديق عليها فإذا فرضنا أن الميزانية تنتهى فى ١٥ يونية مع أن ماضينا يدل على أننا لا ننتهى من بحثها فى السنة الماضية قبل ١٥ يولية وقد تستمر الاجراءات الى آخر هذا الشهر وبذلك يكون قد ضاع على مصالح الحكومة ووزاراتها ثلاثة أشهر وهى شهر مايو ويونية ويولية وهى أحسن أيام العمل .

افرضوا حضراتكم أن وزارة الأشغال قررت عمل مصرف وأدرجت المبالغ اللازمة له فى الميزانية فإذا صدقنا على الميزانية فى شهر يونية وطلبنا تقديم عطاءات قد لا تتم الا بعد ثلاثة شهور فلا يمكن بعد ذلك لوزارة الاشغال أن تقوم بعمل المصرف المذكور لأنها تجد نفسها أمام استحالة مادية وهى غمر الأراضى بالمياه . ولكن اذا صدقنا على الميزانية قبل حلول السنة المالية أى قبل أول مايو بالضبط فان وزارة الاشغال وغيرها من المصالح تستطيع أن تقوم بالأعمال والافاقات المناسبة لها .

ان البرلمان اذا استمر على التأخير فى التصديق على الميزانية فسيترتب على ذلك تأخير الأعمال وترحيل المبالغ المقدرة لها من سنة الى أخرى لذلك أرى أن الضرر من عدم تنفيذ الأعمال سببه تأخير التصديق على الميزانية وعدم وجود الوقت الكافى للوزارات وأخصها وزارة الأشغال التى كما قلت أن أنسب الأوقات لأعمالها هى أشهر مايو ويونية ويولية لا شهر أغسطس وسبتمبر حيث تكون جميع الأراضى مغمورة بالمياه .

اننا اذا أردنا عدم ترحيل مبالغ تقررت لأعمال جديدة من سنة الى أخرى وجب علينا أن نصدق على الميزانية قبل حلول أول السنة المالية ولو أدى ذلك الى تقديم وقت عمل البرلمان شهرا فنبدا عملنا فى أكتوبر بدلا من شهر نوفمبر .

ولم لا نكتفى ببحث الميزانية فى شهرين وقد سبق لمجلس
السيوخ الفرنسى أن أتم بحث ميزانية دولته فى ظرف اثنى عشر
يوما .

ولكن المستجوب عقب على الحديث السابق دفاعا واصرارا على
صحة استجوابه فوقف يعلق بقوله : اعترض زميلى المحترم معالى
محمد شفيق باشا على شكل الاستجواب المقدم منى ولكنى لا أقصد
أن أناقش كل وزارة فيما يخصها بالذات وانما قصدت أن يصدر
المجلس قرارا فيما يختص بالمشروعات عامة .

ذكر معاليه أن الحكومة قد رحلت فى أربع سنوات من المبالغ
المقررة للأعمال الجديدة مبلغ عشرة ملايين جنيه الى المال الاحتياطى
والحقيقة أنها رحلت ٢٠ مليون جنيه كما يتضح لمعاليه من البيان
المرافق للاستجواب .

وأذكر أن معاليه شكّا مرات من تأخير تنفيذ المشروعات
الحيوية للبلاد خصوصا ما كان منها متعلقا بالرى والصرف ولقد جاء
فى مذكرة معاليه التى قدمها لمناسبة الاستجواب المقدم من خضرة
ألفريد شماس أفندى بالصفحات ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ما يتضمن الشكوى
من تأخير وزارة الأشغال العمومية لمشروع اصلاح القناطر الخيرية
وتنفيذ ما وعدت به .

أردت بهذا أن أذكر لمعاليه بأنه متفق معنى فى المبدأ وأنه
لا يصح ترحيل مبالغ مقررة للأعمال الجديدة من سنة الى أخرى .

والذى أرجوه من الحكومة هو أن تعدنا بتنفيذ المشروعات فى
مدة معينة وألا تحصل من الأهالى على مبالغ لا تصرف ثم تضيفها
الى الاحتياطى خصوصا وقد ذكرت لحضراتكم أن النقود المتداولة
فى أيدي الناس تقل سنة بعد أخرى .

أما إذا أرادت الحكومة تأجيل تنفيذ المشروعات فليس من العدل أن تجبى من الأهالى مبالغ كضريبة القطن وزيادة فى العوائد وفى أجور السكك الحديدية التى تحصل منها على فوائد بنسبة ٦٪ من رأس مالها مع أنه فى بلاد أخرى لا تزيد الفائدة عن ٣٪ إذا لم تتمكن الحكومة من القيام بتنفيذ هذه المشروعات فيمكنها أن ترحم الناس من تلك الضرائب .

لذلك أرجو من معالى وزير الأشغال الذى يتكلم عن نفسه وبالنيابة عن معالى وزير المالية أن يعدنا بتنفيذ الأعمال الجديدة الواردة فى ميزانية سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ وعن الموظفين الأجانب فهذا له علاج وهو أنه يمكن للحكومة أن تتفق مع أخصائيين من الأجانب لمدة معلومة قد تكون ثلاث سنوات أو أربعة مع اشراك المواطنين معهم حتى ينتهى العمل .

وفى ختام هذا النقاش الساخن تحدث الوزير محاولا إيضاح ما يقصده من مبررات تأخير وليؤكد على التنفيذ الجارى فقال :

أريد أن أزيل من فكرة حضرة العضو المحترم أن تأخير صرف المبالغ معناه إيقاف المشروعات لأن الحقيقة غير ذلك إذ أن الحكومة مرتبطة بمبالغ تزيد عن الخمسة عشر مليونا من الجنيهات فإذا اعتمد لها مثلا نصف مليون من الجنيهات لمشروع من المشروعات وصرفت منه ثلاثمائة أو أربعمائة ألف جنيه وتبقى منه مائتان أو مائة ألف من الجنيهات فليس معنى ذلك أن المشروع أوقف لأن ما يتبقى بدون صرف ما هو الا جزء من المبالغ المعتمدة . على أن الوزارة لا تجد صعوبة الا فى السنة الأولى لكل مشروع للأسباب التى سبق أن قدمتها وهى أنه لا يتسنى للوزارة الارتباط والبدء فى العمل الا فى وقت متأخر من السنة المالية وبذلك لا تتمكن الا من صرف جزء من المبلغ المعتمد .

وأن ما تتأخر فى صرفه فى العام الاول تنفقه فى غالب الأحيان فى الأعوام التالية بعد أن تكون قد ارتبطت بالعمل وشرعت فى التنفيذ فعلا .

ولا يمكننى أن أعد بأن تصرف الحكومة فى هذا العام كل المبالغ المعتمدة فى الميزانية مادام أن هذه الأسباب قائمة وانما تعمل جهد المستطاع فى أن تصرف أكثر ما يمكن من المبالغ المعتمدة .

أما ان يطلب حضرة العضو من الحكومة برنامجا للأعمال الكبرى فليس هذا محل استجواب ولحضرتك اذا أراد أن يتقدم باقتراح معين .

على أن هذه الأعمال الكبرى مبينة فى مشروع الميزانية وقد تقدمت الحكومة بالبيانات اللازمة عنها الى لجنـة المالية بمجلس النواب والشيـوخ وعرضت على حضراتكم فى تقريرى هاتين اللجنتين وأقررتـهما .

وعندما انتهى الوزير من هذا الايضاح أعلن رئيس المجلس ان هناك اقتراحا مقدما من خمسة أعضاء وهم : عزيز ميرهم أفندى ، عبد العزيز رضوان بك ، ابراهيم نور الدين بك ومعالى محمد شفيق باشا ، كامل صدقى بك يطلب اقفال باب المناقشة والانتقال الى جدول الأعمال. فوافق المجلس. الا ان من الملاحظ أن اثنين من هؤلاء قد تحدثوا متضامين مع المستجوب وآخر معارض له واثنين لم يتحدثوا فى نقاش هذا الاستجواب ، وعند هذا انتهى نقاش استجواب المجلس فى هذا الموضوع الهام والحيوى .



الفصل
الرابع

● اليهود
والآشور
الفرعونية

(اليهود . . والآثار الفرعونية)

وكان من أبرز اهتمامات النواب اليهود ، آثار مصر الفرعونية وهذا مرجعه لعدة اعتبارات منها : أولها أن معظم نواب هذه الطائفة اليهودية المصرية كانوا ينحدرون من عائلة كبيرة وهى عائلة قطاوى وموطنها بمنطقة كوم امبو وهى ثرية بالآثار ، بالإضافة الى أنها جزء من جنوب مصر الغنى بالآثار القديمة وخاصة الفرعونية منها .

وثانيهما ان السياحة الأجنبية كانت تتجه فى مصر - أول ما تتجه الى الجنوب وذلك للمشاهدة والاطلاع والتمتع بالآثار الفرعونية القديمة وبالتالي فان الاهتمام بالآثار والمحافظة عليها وان كان يعد موردا قوميا الا أنه يعد أيضا موردا محليا على مستوى الجنوب وما يستتبع ذلك من التنشيط السياحي هناك تنشيط حركة التجارة التى يمكن ان يروج بها الجنوب من خلال النشاط السياحي والآثرى .

وثالثها ان هذه الطائفة المصرية كانت ترى انها جزء من التراب والتراث الوطنى المصرى ومن ثم وجوب الاهتمام بهذا التراث الذى يفاخرون بالانتماء اليه دون يهود العالم الآخرين .

ومن ثم كانوا يهتمون أيضا بحماية البيئة المصرية من التلوث وضرورة تشجيرها والاهتمام بالآثار الفنية وكل الآثار القديمة .

ومن ذلك على سبيل المثال : سؤال برلمانى تقدم به النائب رينيه

قطاوى بك الى محمد حسين هيكل باشا وزير المعارف حيث وقف
يعارضه قائلا :

لا يخفى على معالى وزير المعارف العمومية ، وهو المهيم على
الفنون الجميلة وكل ما يتصل بها ، أن منبع الفن هو ما يحيط بنا من
المناظر سواء أكانت تلك التى رسمتها الطبيعة أم التى خلقتها لنا
يد الانسان على الأجيال المتلاحقة والحضارات المتعاقبة ، كما لا يخفى
أن آثار مصر ومناظرها هى التى تجلب فى كل عام عشرات الألوف
من الأجانب الذين يفدون الينا ليروا عن كثب ما صورته لهم الخيال ،
خيال الفنانين من جمالها الرائع على الحجر واللوحه أو الوتر .

فسواء من جهة تكوين الملكة الفنية عند أبناء الوطن أو من جهة
جذب السائحين وما تكسبه مصر منهم ماديا وأديبا يظهر جليا أن
من أوجب واجباتنا المحافظة على ما حوته بلادنا من آثار ومناظر
والسعى لإخراج ما كمن من الأولى ومنع العبث بالأخيرة ، وهذه
يصعب تحديدها لأنها قد تتكون من مساحات واسعة كمعالم المدن
والمناظر الريفية وشواطئ النيل وجزره وسواحل البحر الخ .
ويقصد بحمايتها منع امتداد يد الانسان اليها بتعديل قد يزيل
بهجتها ويضيع انسجامها وأكبر مشوه لها اقامة المباني المبعثرة فى
غير نظام ذات الأحجام والألوان البستانية أو وضع ألواح الاعلانات
الكبيرة أو غير ذلك .

فهل يرى معالى الوزير أنه قد حان الوقت لإصدار قانون لحماية
مناظر البلاد من كل تعد من نوع ما سبق ذكره ولإزالة كل ما يعوق
ظهور تلك الآثار والمناظر حتى تعود الى بهجتها الأصلية (١٧) .

وقد رد الوزير بإجابة مقتضبة حيث قال : وضعت
الوزارة مشروعا يرمى الى تحقيق جميع الأغراض التى أشار اليها
حضرة النائب المحترم فى سؤاله وهذا المشروع قيد البحث الآن بقسم
القضايا .

ثم عاود ذات النائب التقدم بسؤال آخر - بعد ثلاث سنوات
حيث كان يدور حول الآثار فقال فى سؤاله :

ان تلك الآثار الخالدة التى خلفها لنا الفراعنة العظام من رسوم
ونقوش على جدران المعابد والمقابر المبعثرة فى أنحاء وادى النيل ،
لتعتبر حقا تراثا تاريخيا وفنيا وعلميا لا مثيل له ولا يقدر بثمن ،
ومن أهم واجبات الحكومة صيانة تلك الآثار والمحافظة عليها تماما ،
حتى لا تبلى أو يتطرق اليها أى تلف مهما كان بسيطا أو ضئيلا .
وأردف قائلا :

ولكن مع الأسف الشديد فان تلك النقوش والرسوم قد تركتها
الحكومة تحت رحمة عوامل الطبيعة الهدامة تنشب فيها أظافرها فيأخذ
البلى يتطرق اليها بعد ان يكشفوا عنها مباشرة ، والكثير من هذه
الرسوم وبعضها لم يدرس ولم ينشر شئ عنه تفككت أجزاءها ثم
تساقطت أو غيم نقوشها وألوانها بفعل الرطوبة والأملاح .

ثم استدرك بقوله :

ولعل نقوش مقابر بنى حسن ومقبرة الملكة نفرتيتى (نمره
٦٦ بيان الرسم) التى اكتشفتها بعثة ايطالية فى عام ١٩٠٤ ،
والأخذة نقوشها تاريخيا فى التساقط وألوانها فى الانحدار - على
تلك الحالة المؤسفة .

ثم تساءل وقال :

فهل لحضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية ان يبين
لنا ما هى الطرق أو الاحتياطات التى اتخذتها أو ستتخذها الحكومة
لصيانة هذه الكنوز الفريدة والمحافظة عليها محافظة دقيقة ،
خصوصا أنه طبقا لأراء خبراء علماء الآثار فان هذه النقوش والرسوم
ان تركت هكذا بعد بضع سنين ستصبح أثرا بعد عين ولن يمكننا
وقتئذ تعويض هذا التراث بتاتا ؟ (١٨) .

ووقف محمد حسين هيكل باشا وزير المعارف ليرد على السؤال
فقال :

لم تقصر مصلحة الآثار فى حماية الآثار وصيانتها من كل خطر ،
وهى تضاعف العناية بهذا الأمر كلما ظهرت الحاجة الى ذلك ،
ويتولى القسم المختص فى كل عام أعمال الترميم والصيانة فى
حدود الاعتمادات المقررة سواء أكانت من المشاريع واسعة المدى
كترميم الكرنك والدير البحرى والعرابة المدفونة مما حاز تقدير
العالم أجمع .

ولكن الوزير استدرك قائلا :

على أن هناك صعوبات مفاجئة تنشأ عن قدم عهد الآثار وعن
طوارئ جوية لا يد للمصلحة فيها ، فعند ظهور هذه المصاعب
تبذل الوزارة كل الجهود الممكنة للتغلب عليها ، وصيانة الآثار من
نتائجها ، كما حدث فى مقابر طيبة التى فتحت منذ قرن وأصبحت
أحجارها الرخيصة غير قادرة على المقاومة ، فقد جدت المصلحة فى
العناية بهذه الآثار وهى تتخذ كل اجراء لكى تهم صيانتها فى أقرب
وقت ، ومن أجل ذلك ومبالغة فى الاحتياط ، قررت الوزارة ان
تنشئ قسما خاصا لصيانة الآثار بالطرق العلمية الناجعة
وأدرجت الاعتماد اللازم لهذا الغرض وسيعرض على البرلمان فى
هذه الدورة .

وقد ختم اجابته بالإشارة الى ما جاء فى تساؤل النائب
حيث قال :

أما نقوش مقابر بنى حسن فلا خطر عليها ، لأنها عملت على
صخر صلب لا خوف عليه من التفتت ، وكل ما فى الأمر أنه ظهرت
عليها طبقة من السلكيات عن رشح الصخر الذى هى عليه ،
وقد أجرت المصلحة تجارب لازالة هذه الطبقة ، ولا بد من الانتظار
بعض الوقت لامكان معرفة نتائج هذه التجارب والتحقق من أن
الطرق الكيميائية التى اتبعت لا تؤثر فى هذه النقوش .

كما برز هذا الاهتمام الحضارى لدى العضو أصلان قطاوى بك
والذى خلف أخاه يوسف قطاوى باشا فور استقالته من مجلس
الشيوخ لأسباب صحية . حيث صدر فى الحادى عشر من يوليو
عام ١٩٣٨ مرسوم بتعيينه عضوا بمجلس الشيوخ وأقسم يونها
اليمن الدستورية وأصبح شيخا بمجلس الشيوخ .

وبعد سنوات . كان هناك السؤال الذى توجه به أصلان
بك الى الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهورى باشا وزير المعارف
العمومية فى ١١ يناير عام ١٩٤٦ . الا أنه قد تأجلت الاجابة عنا
ثلاثة أسابيع ، وكان يدور حول الآثار الفرعونية وفى الثانى عشر
من فبراير عام ١٩٤٦ ناقش مجلس الشيوخ هذا السؤال حيث
عرضه أصلان قطاوى بك فقال : الآن وقد أتم مؤتمر التعويضات
أعماله بعد ان قدمت مصر فيه طلباتها ، ألا ترى الحكومة أن الفرص
سائحة لطلب تمثال رأس الملكة نفرتيتى الذى استولت عليه بعد
المانية فى ظروف لم تنفك مصر عن الاعتراض عليها وادخاله فى
حساب ما هو مقرر لمصر مع التعويضات .

فرد الوزير قائلا :

لما أذاعت الصحف أن تمثال رأس الملكة نفرتيتى موجودة فى
وايزبادن بألمانيا ، اهتمت وزارة المعارف بهذا الخبر اهتماما شديدا
وعرضت الأمر على لجنة الآثار فقررت اللجنة وجوب المطالبة بالتمثال
قد أعدت وزارة المعارف مذكرة بينت فيها كيف أن البعثة الألمانية
التي كان يشرف عليها الأستاذ بورشار قد أخفت حقيقة التمثال
وتمكنت بذلك من أن تنقله الى ألمانيا فيكون حصولها عليه مبنيا
على الغش ولذلك تطالب الحكومة المصرية باسترداده .

وختتم رده بقوله : وقد أرسلت وزارة المعارف هذه المذكرة الى
وزارة الخارجية لتبلغها الى الجهات المختصة وهى تنتظر نتيجة هذ
السعى ، ولن تدخر وسعا فى المطالبة بهذا التمثال واسترداده .

● اليهود
وحماية الصحة
العامة



(اليهود . . . وحماية الصحة العامة)

وأذا كانت الصحة العامة هي العماد الأساسي والرئيسي لقوة الأمة وقدرتها على التقدم والبناء والحضارة والانتاج والحماية فإن النواب اليهود لم يفتهم هذا المعنى . . وهذا الفهم للصحة العامة للمواطن المصرى .

وفى ذلك المجال تقدم يوسف اصلان قطاوى باشا بسؤال لوزير الداخلية فى ٤ مايو عام ١٩٢٧ يدور حول البرك والمستنقعات وعن سبب التباطؤ فى تنفيذ قانون خاص بردمها ؟ .

وبعد أيام قليلة - وعلى غير العادة - ناقش المجلس هذا السؤال حيث وقف النائب يشرحه قائلا :

اتجهت غاية البرلمان وعناية الحكومة الى تحسين حالة الفلاح الصحية ، وتجلت قدرة الرغبة فيما تقدم من الاقتراحات وما دار من المناقشات العديدة فى البرلمان . ولا شك أن أفعال الوسائل فى تحسين حالة الفلاح الصحية تقوم على تطهير القرى وتنظيفها وردم ما يحيط بها من المستنقعات والبرك التى يستعملها الفلاحون فى شربهم وفى غير ذلك من حاجات معيشتهم وهى منبت قتال للجراثيم والعدوى بمختلف الأمراض الفتاكة ، فردم هذه المستنقعات من أولى ما ينبغى أن تتجه اليه همة الحكومة اتجاها خاصا .

ثم استلذك يوسف قطاوى باشا بقوله : ومن حسن الحظ أن لدى الحكومة قانونا هو القانون رقم ١٨ لعام ١٩١٦ يهيم للحكومة الوسائل القانونية لردم البرك والمستنقعات ولكن مع الأسف الشديد فإن الحكومة لم يبد منها شئ من الهمة فى تنفيذ القانون ،

مع أنه لو نفذ بعزيمة وحزم لتحسنت حالة القرى تحسنا عظيما جدا، وزادت بذلك مقدرة البلاد على الانتاج ازديادا كبيرا * ومن هنا كان سؤالى عن سبب التباطؤ فى تنفيذ ذلك القانون على الوجه الذى تقتضيه العناية بصحة الفلاح ؟

ثم رد عليه أحمد زكى أبو السعود باشا وزير الحقانية بالنيابة عن وزير الداخلية بإجابة مقتضبة حيث قال : ترجع أسباب التأخير فى تنفيذ القانون رقم ١٨ لسنة ١٩١٦ الخاص بردم المستنقعات الى هذه المواد المتعلقة بالتنفيذ فتقتضى اجراءات قانونية وادارية طويلة تتولاها الجهات المختصة طبقا لأحكام هذا القانون ، ولما رأت مصلحة الصحة العمومية أن طول هذه الاجراءات يؤدى الى استمرار الضرر الناشء من البرك بادرت الى سن مشروع قانون يفى بالغرض الذى ترمى اليه مصلحة الصحة من كل الوجوه ليحل محل القانون الحالى وذلك بواسطة لجنة شكلت من مندوبى مختلف الوزارات والمصالح المختصة وقد أتمت اللجنة أعمالها وسيعرض القانون قريبا .

ومن هذا السؤال * يتأكد لدينا أن هذا النائب اليهودى العقيدة والمصرى الانتماء يهدف الى قضية الصحة العامة وارتباطها بالفلاح المصرى ومدى تأثيرها على زيادة الانتاج من خلال وجوب صحة جيدة لهذا الفلاح الذى كان منتجا للأرض تضرب به الأمثال دائما وكان صريحا بالتلويح فى وجه الحكومة انها لا تهتم بهذا الأمر الاهتمام الكافى والمناسب لتحقيق صحة جيدة للفلاح وقد بدت دقته فى الاستناد على قانون قائم لا ينفذ بعزيمة كاملة ومن هنا كان سؤاله .. وصراحته منبعها دوافع وطنية لأهداف قومية .

ولكن الأمر لم يتوقف عند هذا فقط : بل أن أصلا نقطاعاوى بك قد التقط الحيط - وان كان ذلك بعد سنوات - والخاص بالصحة العامة وخاصة عندما اعترى البلاد مرض الملاريا وبدا ظاهرة وأزمة

صحية • فقد تقدم بسؤال لوزير الصحة العمومية فى الثانى من
سبتمبر عام ١٩٤٢ حيث شرحه أمام مجلس الشيوخ فقال (١٩) :

لا يخفى على معاليكم أن حمى الملاريا من الأمراض ذات الفتك
الثيريع فى مناطق شمال الدلتا بسبب اتساع زراعة الأرز •

ونظرا للظروف الناشئة عن الحرب (الحرب العالمية الثانية)
نقصت كمية « الكينين » الموجودة بالقطر المصرى نقصا كبيرا ،
ولذلك فإن الوزارة ترفض صرفها لغرض الوقاية ، قاصرة الصرف
على الحالات التى تثبت فيها الإصابة بهذا المرض • ولا شك أنه من
الواجب أن يكون فى الوسع اتخاذ احتياطات كفيلة لمنع انتشار
الملاريا بين الأهالى المقيمين فى تلك المناطق •

فهل لمعالى الوزير ان يتفضل بإفادتى عن الاجراءات التى
اتخذتها وزارة الصحة أو تعتزم اتخاذها علاجاً لهذه الحالة •

فأجابه الدكتور عبد الواحد الوكيل بك وزير الصحة العمومية
حيث قال :

حينما نشأت الحرب قدرت الوزارة صعوبة استيراد « الكينين »
فحصلت منه على كميات غير قليلة ولكنها زيادة فى الاحتياط قررت
قصر استعماله على علاج الملاريا وبعض الأمراض الأخرى التى يعتبر
جوهريا فى شفاؤها •

كما أوقفت استعماله للوقاية من الملاريا وهو استعمال كان
محدودا من قبل لما هو ثابت عمليا من عدم إمكان الاعتماد عليه
فى منع ذلك المرض على نطاق واسع •

ثم يستدرك الوزير قائلا : وما يدل على صحة هذا التصرف من
جانب الوزارة أن السلطات الصحية فى انجلترا ، اتخذت أخيرا مثل

ذلك القرار وكان هذا بمناسبة احتلال اليابان لجزر الهند الشرقية التي تنتج ٩٠٪ من « الكينين » في العالم والوزارة توجه من زمن عناية كبرى لمقاومة الملاريا في مناطق الأرض شمال الدلتا ، فأنشأت بها ست محطات ثابتة لبحث ومقاومة انتشار ذلك المرض بخلاف سبع محطات سواها في جهات أخرى بالقطر ، هذا فضلا عن أربعة مستشفيات متنقلة للملاريا خاصة ، وثمانية مستشفيات للأمراض المتوطنة بما فيها الملاريا وغيرها من المستشفيات العمومية والمركزية والوحدات القروية .

ثم اضاف بقوله : وبمناسبة التوسع في زراعة الارز تراقب الوزارة حالة انتشار الملاريا مراقبة دقيقة ولم تحدث لحسن الحظ الى الآن في شمال الدلتا زيادة من اصابات السنين السابقة ، فاذا ظهر فان الوزارة مستعدة لانشاء وحدات اضافية في الحال . هذا فضلا عن أنها تقوم الآن بتجارب مختلفة لمنع توالد البعوض الناقل لذلك المرض في مياه الارز كما أن توفر المياه النيلية هذا العام سيساعد على تقليل ذلك التوالد بتجديد مياه تلك الحقول ومنع ركودها .



● اليهود
.. والتوفير
.. والمقتطن



اليهود . . والتوفير والقطن

وليس بجديد أن تشير الى اهتمامات اليهود دائما
بالمسائل المالية والاقتصادية فان هذا الأمر يعد من أبرز
سماتهم المعروفة عنهم في أى مجتمع كانوا يمثلون فيه
أقلية أو طائفة .

بل ان النواب اليهود المصريين كانت لديهم هذه
الاهتمامات من حيث انهم كانوا يديرون بنوكا كيوسف
قطاوى باشا ومن رجال الأعمال أصلان قطاوى بك
وغيرهم .

واذا تفحصنا هذا الأمر ودوافعه لديهم في مصر . فاننا لن
نسبq المقدمات قبل الوصول الى النتيجة . ولذلك فسنعرض
لاهتماماتهم المالية فى البرلمان لنستجلى الأمر على واقعته فى اطار
القومية المصرية الحقة .

فقد تقدم أصلان قطاوى بك باقتراح هام وحيوى للاقتصاد
القومى المصرى فى الثانى عشر من أبريل عام ١٩٣٩ وهو خاص
باستثمار المبالغ غير المستعملة والموجودة بصناديق التوفير وقد
جاء به :

أن أفضل وأسرع الوسائل لتمصير المشروعات العامة وفى
مقدمتها الشركات المساهمة هو أن تكون أغلبية الأسهم الخاصة بهذه
الشركات فى أيد مصرية .

لذلك أرى الانتفاع من النزول الحالى لجميع الأوراق المالية المصرية
وشراء جزء من أسهم الشركات المهمة ، ومن الممكن البدء فى تنفيذ هذا
المشروع تنفيذاً عملياً باستثمار المبالغ غير المستعملة والموجودة
بصناديق التوفير والتي تبلغ قيمتها حوالى أربعة أو خمسة ملايين من

الجنهات المصرىة ، والأسهم التى نشر بشرائها هى التى تخص شركات الدرجة الأولى التى تقدم الضمان الكافى بحسن إدارتها واحتياطها المالى .

وقد أقال مجلس الشيوخ هذا الاقتراح فى الثالث عشر من يونىة عام ١٩٣٩ الى لجنة المالية والجمارك . وقد عقدت هذه اللجنة اجتماعىن لمناقشة هذا الاقتراح حضر الأول فیه وزیر المالية فى ٣٠ مايو والثانى حضره مقدم الاقتراح فى ٥ يونىة ١٩٣٩ . وقد شرح فیه الغرض من تقديم اقتراحه هذا وهو تمصير هذه الشركات فعلا وذلك بأن يكون للمصريين أغلبية الأسهم فیه ، كما شرح ما هو متبع بشأن الأموال المودعة فى صناديق التوفیر بفرنسا وانجلترا . وبعد مناقشة أعضاء اللجنة لأصلان قطاوى بك ، رأوا أنه لا محل لاملأ خطة معينة على الحكومة فى استثمار هذه الأموال فربما نتج عن شراء بعض الأوراق المالية خسارة مالية كبيرة تكون الحكومة ملزمة بتحملها . كذلك قررت اللجنة المالية اأالة هذا الاقتراح الى وزارة المالية كى تضعه موضع البحث (٢٠) .

ثم كان سؤال أصلان قطاوى بك والذى وجهه الى وزیر المالية فى ١٩ يونىة عام ١٩٤٤ والخاص بالموقف المالى بالبورصة وحيث جاء بالسؤال :

أعلنتم معالىكم مرارا بحق بصفة كونكم وزيرا للمالية ، أنكم تتبعون بعناية جميع الوسائل الممكن اتأخاذها لاستيعاب الأموال الفائضة بالقطر المصرى ، التى هى فى رأى جميع الاقتصاديين من الأسباب الرئيسية لحالة غلاء المعيشة السائدة ومن الأسباب التى يمكن أن تؤدى الى التضخم . . وهذه الأموال تترقب الفرصة الملائمة لاستخدامها فى عقد صفقات شراء كبيرة ، على أنه كلما جد عامل من العوامل الهامة التى تسبب نزولا فى سوق الأوراق المالية ، تبادر الحكومة فتتدخل لمنع تجاوز هذا النزول عن ٤٪ من أسعار

اليوم السابق ، وهذا ما يحول فى النهاية دون استخدامها رأس المال
الفائض فى هذه السوق .

ومن هنا يتساءل أصلان قطاوى بك بقوله :

أفلا ترون معاليكم أنه اذا ما ترك السوق حرا للنزول وفقا لقانون
العرض والطلب فان مركز السوق يصبح سليما ويؤدى من جهة الى
هبوط الأسعار التى تضخمت بالمضاربة ، ومن جهة أخرى يهيىء
الفرصة لاستخدام رؤوس الأموال استخداما مفيدا للبلد بشراء
أسهم بأسعار معقولة ؟

ثم يعود قائلا :

أن لتحديد الحكومة للحد الأدنى للأسعار ما يبرره فى حالة
وقوع زعر ناشئ عن اضطرابات فى الموقف المالى ، ولكن ألا ترون
معاليكم ان مركز مصر المالى سليم وطيد الأركان وأظه من المصلحة
للبلد فى هذه الظروف أن يترك السوق حرا بدون أى تدخل بتجديد
الحدود الدنيا للأسعار ؟ (٢١) .

ثم جاء دور الحكومة فى الرد على هذا السؤال فى ١٢ يولية عام
١٩٤٤ وقد أجاب عنه محمد صبرى أبو علم باشا وزير العدل بالنيابة
عن وزير المالية وقد أودع هذه الاجابة فى سكرتيرية المجلس نظرا
لطولها .

وبالقاء نظرة عليها . نتبين أنه قد جاء بالاجابة ما يأتى :

يتناول سؤال حضرة الشيخ المحترم ثلاث نقط سأتولى الاجابة
عنها فى شئ من الافاضة .

- ١ - ترك سوق اوراق المالية حرة .
- ٢ - امتصاص جزء من الفائض من الأموال .
- ٣ - هبوط الأسعار التى تضخمت وتهيئة الفرصة لاستخدام رؤوس
الأموال بشراء أسهم بأسعار معقولة .

ففي النقطة الأولى أوافق حضرة الشيخ المحترم علي ترك السوق حرة وقد نفذت ذلك بالفعل اذ أشرت في ٧ سبتمبر ١٩٤٣ بإلغاء الحدود الدنيا للأسعار التي كانت مقررة منذ الحرب (الحرب العالمية الثانية) .

وليس معنى هذا ان وزارة المالية تنازلت عما لها في حق الإشارة بوضع حد أدنى للأسعار كلما دعت الظروف الى ذلك ، لأن تجربة الأحداث الماضية دلت على أنه كلما وقع من الأحداث السياسية أو العسكرية كسقوط روما أو بدء غزو القارة الأوربية ما يحمل على الظن بأن الحرب وشيكة الانتهاء تردد صدهاء في سوق الأوراق المالية وساد الاعتقاد بأنه قد يصبح من الميسور استثمار الأموال المدخرة في شراء قراطيس مالية في أوجه أخرى يسهل تحقيقها متى انتهت الحرب ، كان من المتعين على كوزير للمالية له الهيمنة على سوق الأوراق ان أدبر لجمهور المتعاملين فيها فرصة يتدبرون في خلالها أمورهم ويقررون ما فيه مصلحتهم .

ولا سبيل الى ذلك الا بوضع حد للنزول ريثما تنجلي الحالة وهذا ما وقع فعلا اذ امتد هذا التحديد من ظهر يوم الثلاثاء ٦ يونية الماضي الى الجمعة التاسع منه ، ثم افتتحت السوق صبيحة يوم الاثنين ١٢ يونية وهو أول أيام العمل بعد الجمعة ٩ يونية ١٩٤٤ .

وكان التحديد ضيق المدى أى بواقع ٢٪ عن السندات الحكومية والسندات ذوات السريع الثابت و ٤٠٪ عن سائر القراطيس المالية ، أن لم تصل الأسعار بصفة عامة الى هذا الحد الأدنى . ومثال ذلك :

القرض الوطنى $\frac{3}{4}$ ٪ كان سعره في يوم الاثنين ٥ يونية ١٩٤٤ ، ١٠١٨٠ قرشا فحدد سعره في يوم ٦ يونية بواقع ٩٩٧٥ قرشا ، ومع ذلك كان سعره عند الأقفال ١٠١٩٥ و ١٠١٣٥ في يوم ٧ يونية و ١٠١٢٠ في يوم ٨ يونية و ١٠١١٥ في يوم ٩ يونية .

البنك الأهلي - كان سعره يوم ٥ يونية ١٩٤٤ ، ٤٠١٠ قرشا
وحدد له ٣٨٤٠ قرشا بنزول ٤٪ وكان اقفاله على النحو الآتي :

٤٠٠٠ قرش	يوم ٦
٣٩٢٦ قرشا	يوم ٧
٣٩٢٦ قرشا	يوم ٨
لم يحصل تعامل	يوم ٩

وبعد أن ألغى التحديد اتخذت قرارات من شأنها تشديد الرقابة
على السوق وهي :

١ - منع المياومين (الجوبر) من البيع الا اذا كانوا يملكون فعلا
الأوراق المالية الراغبين في بيعها .

٢ - الزام السماسرة بعدم تنفيذ أوامر البيع الا اذا كانوا على ثقة
من أن العميل يملك فعلا الأوراق المالية ، والتي أمر ببيعها فان
أشكل عليهم الأمر وجب عليهم مطالبة العميل بتقديم الأوراق
المالية قبل تنفيذ أمر البيع .

ورغبة في التأكد من تنفيذ هذه التعليمات بدقة طلب الى
السماسرة ان يقدموا في نهاية كل يوم كشفا بالعمليات التي لم تتم
تصفيتها في الميعاد القانوني لمعرفة ما اذا كانت هناك أسباب قوية
تبرر هذا التأخير .

وعلى كل حال فحضرة الشيخ المحترم يعرف حق المعرفة اسم
المتعاملين في سوق الأوراق المالية وهم فريقان ، فريق يرغب في
استثمار أمواله لتدر عليه دخلا معقولا وهذا الفريق يتولى اختيار
القراطيس التي تجمع بين ضمان الأموال المستثمرة فيها ويحقق الربح
المنشود وهو لا يقدم على الشراء الا اذا وثق بقدر المستطاع من تحقيق
هذين الشرطين ، وفريق يجرى وراء الكسب عن طريق المضاربة وليس
من المرغوب فيه كثيرا حماية هذا الفريق .

واما عن النقطة الثانية : فان صح ان هناك امتصاصا للفائض من
الأموال بسبب استثمارها في القراطيس المالية فليس من حسن

التبصر أن يضمن بأى سوق الأوراق المالية وطمأنيتها لغرض لن يعدو أثره أن يكون غير محسوس .

وفيما يختص بالنقطة الثالثة : لا أتردد فى تكرار القول بأن مهمة وزير المالية كمهيمن على الادخار القومى المحافظة على الأموال المستثمرة فى القراطيس المالية كلما حدثت عوامل استثنائية قد تؤدي الى هبوط مصطنع فى أسعار هذه القراطيس .

ومرة أخرى يتقدم أصلاً قطاوى بك بسؤال لوزير المالية عن أسعار الأوراق المالية وعوامل هبوطها وكان ذلك فى أوائل مايو عام ١٩٤٩ وقد تأجلت الاجابة عنه من ١٥ الى ٢٩ مايو عام ١٩٤٩ وقد جاء بالسؤال :

لا شك فى أن معاليكم مطلعون على الأخبار غير الحقيقية التى تذاع فى الخارج عن حالة مصر الاقتصادية ، وبالأخص المقالات التى تنشر بالجرائد وترد فيها الوقائع على غير حقيقتها وتذاع فى بعضها أخبار مزعجة لا صحة لها .

حتى ان بعض البنوك (المصارف المالية) الأجنبية الكائن مركزها بأوربا ترسل خطابات دورية لعملائها تصف فيها حالة مصر السياسية والاقتصادية بصورة قاتمة وبها تشير ببيع الأوراق المالية المصرية .

ألا يرى معالى الوزير أنه من الواجب الاسراع فى نشر أخبار حقيقية عن الحالة الاقتصادية فى مصر لمقاومة الاشاعات الكاذبة التى تنشر ضدها ؟ .

وهل لمعالى الوزير ان يتفضل بالادلاء للمجلس بما اتخذته الحكومة وما تنوى اتخاذها فى المستقبل من التدابير لايقاف هذا التيار الخطر ؟

وقد أجاب محمد حسين هينكل باشا وزير المعارف بالنيابة عن وزير المالية حيث قال :

تروج أحيانا اشاعات كاذبة عن الحالة الاقتصادية في البلاد المختلفة ومنها مصر ، تؤدي الى بعض الاضطراب في الأسواق المالية ، وتعتمد الحكومة المصرية فيما يتعلق بها الى تكذيبها كلما وصل الى علمها شيء من ذلك ، كما أنها تنتهز المناسبات الجدية لاصدار بيانات عن حقيقة الحالة وتتصل بوزرائها المفوضين في الخارج لتكذيب مثل هذه الاشاعات المختلفة الضارة ، وستعمل الحكومة باستمرار على وضع الأمور في نصابها وان كان من الصعب القضاء على مثل هذه الاشاعات القضاء التام .

كذلك ان القطن كان من الزراعات التي جذبت النواب اليهود الى الاهتمام به اقتصاديا وماليا حيث انه كان يمثل أهم عناصر ميزان المدفوعات المصري لتصديره وشهرته العالمية وفي ضوء ذلك كانت هناك تساؤلات عديدة .

فكان عضو مجلس الشيوخ بتشوتو بك قد تقدم باستجواب لوزير المالية محمد محمود باشا في يوم ٦ يونية عام ١٩٢٨ . وعندما حدد موعد لمناقشته وكان ذلك بعد أسبوع من التقدم بالاستجواب وهي فترة سريعة نادرا ما حلت أو وقعت بالحياة النيابية في مصر فانه عدل عن توجيه استجواب وطلب تحويله الى سؤال فقط وبالطبع فان هناك فرقا بين الاستجواب كاتهام وبين السؤال الذي هو أقرب الى الاستيضاح أو الاستفسار أو التنبيه أو لفت النظر من أن يكون اتهاما .

وفي ضوء ذلك وقف الشيخ يوسف بتشوتو بك يشرع في تساؤله لوزير المالية حيث قال :

في يوم ٢ أبريل سنة ١٩٢٨ قدمت لمعالكم السؤال الآتي :

« ان الحكومة قد أحسنت عملا في تدخلها عام ١٩٢٥ لشراء القطن عندما اقتضت الحاجة اليه لمنع نزول أسعاره وتلافى الضرر

الذى كاد يصيب البلاد من جراء ذلك النزول . فالآن ازاء الصعود الذى حصل أخيرا أستسمح بتوجيه سؤالى لمعاليكم راجيا اجابتي اذا كانت الحكومة تفكر فى اغتنام هذه الفرصة لبيع القطن الموجود لديها أولا خوفا من اضعاف رتبته اذا طال تخزينه . وثانيا لتجنبى من وراء هذا البيع ربحا يذكر ربما لا تجده فى فرصة أخرى وهذا الربح يكون لها أكبر معضد تستند عليه للمستقبل اذا لا سمح الله . اقتضى الحال لدخولها فى ظروف أخرى عسيبة لانجاد البلاد فاذا كان الجواب ايجابيا فليعجلنا معاليه بسرعة نفاذ ذلك تدريجيا لمصلحة الحكومة والبلاد . واذا كان الجواب سلبا فنرجو التكرم باعطاء الأسباب لمعاليكم مزيد الشكر سلفا .

ومعاليكم أجبتكم هكذا :

دخلت الحكومة سوق القطن مشتريه مراعاة للمصلحة العامة . وهى تراقب الآن أسعاره بيقظة تامة ومتى سنحت الفرصة المناسبة فستبيع الحكومة أقطانها مراعية فى ذلك التوفيق بين مصلحة الخزينة والمصلحة العامة .

وها قد مضت عشرة أسابيع على تلك الاجابة ولم تأخذ الحكومة أى قرار نحو تصفية هذا القطن مع أنه من البديهي أن الوقت الحاضر هو الوقت المناسب للخلاص منه حيث بقاء هذا القطن يعتبر عبئا ثقيلا على السوق ويكون ما يسمونه « قطن الحكومة » أداة رعب مستديمة بيد حزب النزول يفرعون به السوق كلما وجد هذا للصعود سبيلا ، وسبب مناسبة بيعه فى الوقت الحالى عن كل وقت آخر هو الأقطان السكلاريدي الموجودة الآن فى ميناء البصل قليلة من جهة وملك من جهة أخرى للتجارة أو للصناعة مع أنه من جهة أخرى اذا امهلت الحكومة بيع القطن فى هذه الآونة فلا يمضى ثلاثة أو أربعة شهور الا ويتقاطر المحصول الجديد وعندئذ يكون قطن الحكومة علة كبرى

على السوق وسببا أعظم لنزول أسعاره وفي هذه الحالة تضطر الحكومة لمنع بيعه وتركه الى أن يتلف لدرجة أن تضيع قيمته وتخسر الحكومة مبلغا جسيما وهذا ما ينافي مصلحة الخزينة والبلاد .

ثم في سؤالى السابق لم أطلب بيع هذا القطن دفعة واحدة بل وضحت أن يكون ذلك تدريجيا أى باعتبار ألفين الى ثلاثة آلاف قنطار يوميا بصفة ألا يؤثر على الأسعار فى سوق يباع فيها يوميا ما لا يقل عن عشرة آلاف قنطار من صنف السكلاريدي .

فيما تقدم يتضح أن هذا البيع لا يمكن أن يكون سببا لنزول الأسعار بل يساعد على ثباتها أن لم يكن صعودها . فضلا عن أن هذا البيع يمنع الرعب والتهويل من حالة وجود هذا القطن ويرتاح السوق مما يخرج مركزه لا سيما بالنسبة لقرب دخول المحصول الجديد .

وبما أنه على أى الأحوال هذه الاقطان لابد من بيعها يوما ما وازاحتها من السوق اذ يستحيل أن تكون الحكومة قابلة بالاحتفاظ بها الى الأبد أو عازمة على ائلافها والزمن الحاضر هو أكثر ملاءمة لهذا البيع بالنظر لخروج المحصول الحالى من أيدي الزراع وبالنظر لموافقة الاسعار الحالية وللخلاص من هذه الاقطان قبل ورود المحصول القادم . حيث بحالة اتمام هذا البيع يأتى المحصول الجديد على الرحب والسعة خاليا من عبء أقطان تسمى أقطان الحكومة . وعلى الحكومة أن تحدد سعرا أدنى يوميا وتمارس البيع بطريق المزايدة بين المشتريين حسب العادة المتبعة فى مينا البصل .

فكل النظريات تقضى على الحكومة بالاسراع فى بيع قطنها تدريجيا كما ذكرنا حيث من المرجح أن ذلك سوف لا يكون ميسورا فى المستقبل فى الاحوال المرضية الآن للأسباب المشار اليها فضلا عما تفقده هذه الاقطان من جودتها من جراء مرور الزمن عليها . وهذا كله فضلا عما تقتصده الحكومة اذا باعت فى الوقت القريب من

نفقات على تخزين هذه الاقطان وعما تربحه من استثمار الأموال التي تقبضها ثمنها له فان أربعمئة ألف قنطار من الرتب العالية لا يقل ثمنها على معدن السعر الحالي عن ثلاثة ملايين ونصف من الجنيهات ومثل هذا المبلغ لا تجهل فوائده لو وجد في خزينة الحكومة نقدا • علاوة على كونها تربح من جراء هذا البيع نحو نصف مليون جنيه بعد ما كانت ترى في أقطانها خسارة توازي هذا المبلغ • وقبل أن تعرض نفسها لمثل هذه الخسارة أو ما يربو عليها اذا هي استمرت في تأجيل البيع فضلا عن استمرار التأثير السيء الذي ينتج من حفظ هذا القطن على السوق •

والمصلحة تقتضى أن تتخلص الحكومة من هذا القطن بأحسن نتيجة لتكون على استعداد للتدخل مرة أخرى اذا — لا سمح الله — أوجبت الظروف ذلك لمصلحة البلاد •

فبناء عليه أرجو من صاحب المعالي وزير المالية أن يتكرم بإفادتنا اذا كانت الحكومة غازمة على بيع هذا القطن ومتى وبأى طريقة تشرع في ذلك حرصا على الخزينة ومصلحة البلاد ؟ وبهذه الحالة نرجو من معاليه أن يعدنا بتنفيذ ذلك ابتداء من هذا الاسبوع منعا لضياغ الوقت المناسب • واذا كانت الحكومة مصرة على حفظ هذا القطن وتأجيل بيعه فنرجو توضيح الأسباب التي يفهم منها عدم حصول أى ضرر للخبزينة وللبلاد •

ثم رد محمد محمود باشا وزير المالية حيث قال :

ليس عندي ما أضيفه الى ما أجبته به في جلسة ٢ أبريل سنة ١٩٢٨ على السؤال الذي سبق أن وجهه الى حضرة الشيخ المحترم في موضوع بيع القطن المخزون لدى الحكومة وهو :

دخلت الحكومة سوق القطن مشتريه مراعاة للمصلحة العامة وهي تراقب الآن أسعاره بيقظة تامة ومتى سنحت الفرصة المناسبة

فستبيع الحكومة أقطانها مراعية في ذلك التوفيق بين مصلحة
الخزانة والمصلحة العامة (تصفيق) .

ولكن يوسف بتشوتو بك - عاد حديثه وقال :

أشكر معالي الوزير على اجابته ولكن ليسمح لي معاليه أننى لاحظ
أن نفس هذه الاجابة قيلت منذ عشرة أسابيع وللآن لم تجد الوزارة
فرصة مناسبة لبيع هذا القطن فأنا ألفت نظر معالي الوزير مرة أخرى
الى أن القطن مخزون منذ ثلاث سنوات والمشاع هو أن كميات
كبيرة منه قد بدأ يصيبها التلف .

فتدخل رئيس المجلس فقال لقد أجاب معالي الوزير على هذا .

ثم عقب يوسف بتشوتو بك قائلا : وأنا ألفت نظر معاليه الى
أن القطن اذا بقى بدون تصريف لمدة أكثر من أربعة شهور فانه
يخشى عليه من التلف .

وحينئذ تسأل محمد محمود باشا وزير المالية بقوله :

وهل يرى حضرة الشيخ المحترم أن تبيع الحكومة القطن فى أى
وقت حتى ولو ترتب على هذا البيع تدهور فى الأسعار ؟

فرد يوسف بتشوتو بك - على الفور : أنا لم أقصد ذلك .

ولكن محمد محمود باشا وزير المالية أنهى هذا الحوار بقوله :
الحكومة تراعى المصلحة العامة ..

وعلى أبواب الحرب العالمية الثانية التى كانت تسبب قلقا
للجميع . وحيث أن القطن كما سبق القول يعد أهم عناصر ميزان
المدفوعات والسلعة التصديرية الرئيسية .

فقد تقدم رينيه قطاوى بك بسؤال الى الدكتور أحمد ماهر باشا
وزير المالية حيث جاء به : أن الاهتمام بتصريف القطن يعد فى مقدمة
المواضيع التى تشغل البلاد ، وكلما تعددت الوسائل التى تسهل
بيعه كلما كان ذلك خيرا لنا فعلينا ان نبحث بلا انقطاع عن أبواب
جديدة نفتحها له وهناك منفذ قد لا يكون من الصعب ولوجه .

وتدفع الحكومة أموالا طائلة لمشترياتها من الخارج وفى الوقت الحاضر تتدفق الأموال المصرية الى البلدان الأجنبية أكثر من أى وقت مضى اذ أنه علاوة على الاحتياجات العسادية فان تقوية الجيش والاستعداد للطوارئ يتطلبان مشتري معدات التسليح بأنواعها وتخزين البضائع والمهمات والأدوات اللازمة للتموين وكل هذه تدفع ثمنها نقدا بينما نجد صعوبة فى تصريف محصولنا الأساسى .

أفلا يرى معالى الوزير ادخال نص فى شروط المناقصات يحتمل على البائع قبول الثمن أو جزء كبير منه قطنا ، وبهذا نضمن تصريف كميات وفيرة منه وتحفظ أموالنا فى الداخل ؟ .

فأجاب الوزير بقوله : ليس من المصلحة النص بصفة عامة ضمن شروط العطاءات على الزام البائع بقبول الثمن أو جزء كبير منه قطنا اذ أن من شأن ذلك جعل مشتريات الحكومة أو أعمالها الانشائية مقصورة على البلاد التى تستورد القطن المصرى فيفوت بذلك الغرض الأساسى من عمل المناقصات وهو الاستفادة من المنافسة الحرة بين أكبر عدد من الموردين على أن الحكومة تدرس الآن موضوع عقد بعض صفقات على أساس المبادلة بالقطن وبذلك يتحقق الغرض الذى يرمى اليه حضرة النائب المحترم دون مساس بالمناقصات .

ثم تقدم أيضا بسؤال لاحق تساءل فيه قائلا : تبذل الحكومة قصارى جهدها لاتخاذ الاحتياطات الضرورية لحالة الطوارئ . .

وهناك موضوع يهم المزارعين بل البلاد جميعا وهو معرفة ما اتخذته الحكومة بشأنه لأنه يتعلق بمحصول القطن ، فاذا ما وقعت حرب واشتبكت فيها مصر سيتعرض هذا المحصول لعقبات كثيرة يمكن تلخيصها فيما يأتى :

أولا - ايجاد طريق لايصاله الى البلدان الأجنبية •

ثانيا - ايجاد البواخر اللازمة لشحنه •

ثالثا - التأمين عليه فى الطريق •

رابعا - تخزين مالا يمكن تصديره وحمايته من الغارات •

خامسا - الاقتراض من المخزون منه •

ومما لا شك فيه أن حركة التصدير ان لم تقف تماما سوف تقل ويزداد المخزون من القطن تبعا لذلك ، وبالنسبة لتراكمه وعدم امكان تصريفه ، ولما سيكون معرضا له من الأخطار فى المخازن وامتناع شركات التأمين عن التأمين عليه فى هذه الظروف تهبط قيمته التجارية ويصعب الحصول على سلف عليه من البنوك فان لم تتدارك الحكومة هذا الموضوع بالتأمين على القطن المخزون حتى تضمن البنوك حقوقها سوف تشل الحركة المالية فى البلاد سنة ٣٠ وتعرض لازمة اقتصادية لا يمكن تحديد مداها ، اذ من هذا المحصول تستمد البلاد أموالها فان نضب هذا الينبوع فلا سبيل لاييجاد غيره •

فهل فكرت الحكومة فى هذه النقط ؟ وما هى الخطوات التى اتخذتها لدرء الخطر عن القطن فى حالة الطوارئ ومنع سقوط صرح مصر الاقتصادى ؟ •

اجاب وزير المالية باقتضاب حيث قال :

لم يفت الوزارة بحث هذا الموضوع وهو من المسائل التى تدرس الآن ، وستعلن الحكومة عن الاجراءات التى تتخذ فى هذا الشأن اذا اقتضى الحال •



● اليهود والخدمات

● الفصل
السابع

اليهود . . والخدمات

وكان للنواب اليهود نصيب في ممارسة الرقابة البرلمانية على الخدمات والمرافق بما فيها الطرق العسامة والسكك الحديدية وغيرها .

فقد اقترح رينيه قطاوى عضو مجلس النواب في الثامن من فبراير عام ١٩٣٩ زيادة طول رصيف محطة دراو وانشاء مظلة ووضع مقاعد فيها .

فأحاله المجلس الى لجنة الاقتراحات والعرائض والتي بدورها أحالته الى لجنة المواصلات في ٢٨ مارس ١٩٣٩ ، وفي ٣ مايو ١٩٣٩ نظرت اللجنة الاقتراح بحضور مقدمه وكذلك السكرتير العام لمصلحة السكك الحديدية والذي صرح قائلا : بأن المصلحة لاحظت قصر طول رصيف محطة دراو ولديها مشروع قديم باطالته ولما كان الأمر يستلزم هدم بعض مباني المصلحة بهذه المحطة ، فستقوم المصلحة بتنفيذ المشروع بمشتملاته في أول فرصة تسنح لها .

وقد وافقت اللجنة على الاقتراح ورأت توجيه الرغبة الى وزارة المواصلات لتنفيذه في ميزانية ١٩٤٠ - ١٩٤١ اذا لم تسمح حالة ميزانية العام الجارى بذلك وكذلك أشارت على المجلس في تقريرها الى ضرورة الموافقة على الاقتراح لاحالته الى وزارة المواصلات للعمل على تنفيذه ، وبالفعل وافق المجلس على ذلك .

وفي مجال النقل البرى والنهرى . . كان لأحد النواب تساؤل واقتراحات ومن المفارقات البرلمانية . . أن ما طرحه مازال محل تساؤل ورقابة مستمرة من أعضاء مجلس الشعب فى الثمانينات . فقد تقدم

رينيه قطاوى بك بسؤال الى وزير المواصلات وقد وقف لعرضه قائلا : لا يخفى على معاليكم ان احتياجات الجيشين المصرى والبريطانى لنقل الرجال والمهمات تستنفذ جهدا كبيرا من مصلحة السكك الحديدية وتشغل جزءا عظيما من القطارات والعربات مما يؤثر فى الحركة التجارية وحركة تموين البلاد ، ولقد تمكنت مصلحة السكك الحديدية من التغلب على الصعوبات التى نشأت بسبب ذلك حتى الآن ، ولكننا نشعر بأن تلك الصعوبات تزداد يوما بعد يوم ، وقد يجىء وقت يصبح فيه تموين البلاد متعذرا خصوصا أن مقدرة السكك الحديدية تقل بنسبة استهلاك معدات النقل فى المواد التى يصعب استبدالها فى الوقت الحاضر .

أفلا يرى معالى الوزير أنه يجب اتخاذ الاحتياطات اللازمة السريعة لدرء هذه الحالة وتسهيل الملاحة فى النيل والترع بعد تطهيرها ووضع العلامات والاشارات التى ترشد الى الطرق الملاحية الصالحة للملاحة ؟

فرد عليه عبد المجيد ابراهيم صالح وزير المواصلات قائلا :

ترمى السياسة التى اختطتها هذه الوزارة فيما يتعلق بالملاحة النهرية الى توصية بمناسبة خاصة بالاتفاق مع وزارة الأشغال لتحسين الملاحة فى النيل والترع ، وسوف تعمل على تذليل كل ما نستطيع تذليله من العقبات الفنية منها والمالية لتحقيق هذا الغرض .

وهذا الموضوع طرح كما سبق القول فى الثمانينات . حيث أن وزارة المواصلات تدرس الامكانيات الفنية لتنفيذ هذا الاقتراح .

وعندما وقعت حرب ١٩٤٨ بين الصهيونية والعرب ومنهم مصر ، فان هذا لم يحجب أو يؤثر فى ممارسة النواب اليهود لعملهم

البرلمانى ولا سيما أيضا فى مجال الخدمات ومنها الطرق العامة •
حيث كان هناك •

سؤال تقدم به أصلان قطاوى بك لوزير الداخلية عن الازعاج والضوضاء ونصه : ألا ترى معاليكم ان الحاجة لاتخاذ اجراءات لحماية مدينة القاهرة من الازعاج الناشئ عن سوء استعمال أصحاب السيارات للأبواق أصبحت تزداد بشدة يوما بعد آخر •

وهل يكون من الصواب اصدار قرار وزارى بحظر استعمال البوق فى مدينة القاهرة الا لتنبيه المشاة فى حالة وجود خطر ويقضى على سائق السيارة بالاكْتفاء فى جميع الحالات الأخرى بالإشارة باليد أو بالآلة المخصصة لذلك بالسيارة (٢٢) •

وقد أجاب وزير الصحة العمومية (بالنيابة عن حضرة وزير الداخلية) فقال :

لقد عهد الى قسم التشريع بمجلس الدولة صياغة مشروع يتضمن الأحكام التى تعالج الحالة التى يشير إليها سؤال حضرة الشيخ المحترم •



● اليهود
والصهيونية
في مصر

● الفصل
الثامن

(اليهودية والصهيونية • • في مصر)

لا شك أن حركة ، الصهيونية ، قد بدأت أول نشاطها الفعلي مع بداية هذا القرن بعد عدة مؤتمرات أشهرها المؤتمر الذي اتقرر فيه اقامة وطن قومي لاسرائيل • وهو ما اشتهر بمؤتمر هرتزل • وقد بدأ نشاط هذه الحركة في جميع الدول العربية ولا سيما دول منطقة الشرق الأوسط •

ولا شك أيضا ان بعضا من يهود الدول العربية قد رفضوا فكرة هذا الوطن القومي من خلال انتمائهم للبلاد المتوطنين والمقيمين فيها وهناك البعض قد استمالتهم الفكرة وتعاونوا مع الحركة الصهيونية من أجل تحقيق هذا الغرض وتقديم تلك الفكرة •

وقد فطن البعض من المصريين الى نشاط هذه الحركة في مصر ، حيث ان هناك الطائفة اليهودية التي تتمتع بكل ألوان الحرية والكرامة بل أنها رغم صغر حجم هذه الطائفة الا أن عناصرها قد بلغت أعلى المراتب والمراكز المرموقة في مصر كما سبق الإشارة الى ذلك في الفصول السابقة •

وكانت بداية النشاط الصهيوني قد تجلت في تأسيس عدد من يهود الاسكندرية عام ١٩٠٨ « جمعية بنى صهيوني » التي أعلنت تأييدها لبرنامج بال ، ثم جمعية ثانية من يهود الاسكندرية (أصلهم من روسيا) بأسم زئير صهيوني •

وكان نشاطهم محصورا في بداية الأمر في دائرة ضيقة ثم توسع الى عدد كبير من يهود الاسكندرية ، وبدأت تنظم المحاضرات

والاجتماعات والاحتفالات التى تدعو الى تحقيق أهداف المنظمة الصهيونية العالمية .

وعندما هاجر اليهود من فلسطين وسوريا بعد ترحيل الدولة العثمانية لهم أثناء الحرب الأولى بتهمة النشاط المعادى للدولة ، أحسنت الحكومة المصرية وفادتهم ونظمت أساليب مساعدتهم ، وتكونت فى معسكر اللاجئين اليهود بالاسكندرية فى ١٩١٥ نواة الفرقة اليهودية (راكب البغال) التى خدمت الحلفاء فى العمليات العسكرية فى جاليبولى .

وزاد النشاط الصهيونى بعد الحرب فتشكلت منظمات الشبيبة الصهيونية الطلائعية ورابطة نوادى المكابية ، كما أكتتب يهود الاسكندرية بنحو ١٣ ألف جنيه لشراء مساحات من فلسطين لا تزال جالية من يهود المانيا فيها (١٩٣٦) .

وبعد ظهور النازية انضم بعض يهود القاهرة الى (العصابة الدولية لمقاومة الاسلامية) المسماة LICA ليكا وكانوا فعالين جدا فى مقاطعة البضائع الألمانية ، كما تعمد وايزمان وجابوتنسكى أن يجيئا الى مصر لبث الدعوة الصهيونية بين اليهود فيها . . وقد ازداد هذا النشاط بعد مجيء الفرقة اليهودية الملحقة بالجيش البريطانى أثناء الحرب العالمية الثانية (٢٣) .

ومن الملاحظ أنه رغم الدعاية الصهيونية لم يساهم يهود مصر بالهجرة الى فلسطين قبل ١٩٤٨ الا بعدد ١٨٤٥ فردا .

ولكن بازدياد هذا النشاط الصهيونى بدأ يظهر فى أوساط بعض شباب مصر تيار للوقوف ضده وتكونت (جماعة معادية للصهيونية) كان يمثلها قطاوى باشا نفسه ، وقد شرح وجهة نظره أمام أحد أعضاء اللجنة الانجلو أمريكية ووجه الاتهام الى الصهيونيين

وأنه « لو حصل يهود فلسطين على أمالهم السياسية فقد يكون هذا خطرا على يهود البلاد العربية » .

ولم يمثل أحد من يهود مصر أمام اللجنة رسميا وعلم CRUN ان قضاوى باشا وأعضاء المنظمات الصهيونية اتفقوا فيما بينهم أنه اذا لم يظهر أحد امام اللجنة فلن يظهر الطرف الآخر ، ولكن ممثل اللجنة أطلع على وجهة نظر الطرفين فى حفلة كوكتيل اقامتها الرابطة الأمريكية لأعضاء اللجنة .

وحين قدمت الوكالة اليهودية تقريرها الى اللجنة الانجلو أمريكية ذكرت أن « يهود مصر يعيشون فى أمان » .

وقد حذر أحد النواب البرلمانيين من النشاط الصهيونى وتزايديه يعد صدور قرار التقسيم ، وعلى ذلك تقدم النائب عبد الرحمن نصير وتسعة من النواب باقتراح بقانون لمكافحة الصهيونية فى مصر . . . حيث وضعت لجنة العرائض والاقتراحات تقريراً فى هذا الاقتراح حيث جاء به :

أحدثت الحركة الصهيونية فى البلاد العربية جميعاً منذ الحرب العالمية الماضية هزة عنيفة فى الرأى العام . وتبدت خطورة الحركة بشكل واضح بعد هذه الحرب الأخيرة . وما أظهره الصهيونيون من نشاط ارهابى مسلح بغية تحقيق أهدافهم لا داخل حدود فلسطين فقط . بل تعداها الى مصر وغيرها من دول العالم كما هو ثابت من حادث مقتل اللورد « موين » الذى كاد يجر على مصر أخطر مشكلة دولية لولا ضبط مرتكبيه ومعرفة مصدر الجريمة .

وكل ذلك دعا جامعة الدول العربية الى اصدار قرار يلزم البلاد العربية ومصر من بينها باصدار تشريع لمكافحة هذه الحركة ، وتنفيذا لهذا القرار الذى التزمت به مصر من جهة ، ومن جهة أخرى فإن الرأى العام المصرى قد أظهر على اختلاف طوائفه استنكاره

الشديد للحركة الصهيونية بمختلف نواحي نشاطها ، ولم يتخلف عن اظهار هذا الاستنكار الشديد يهود مصر الذين أعلنوا في أكثر من مناسبة تضامنهم مع العرب مسلمين ومسيحيين في الدفاع عن عروبة فلسطين وبوحدتها ، ومن الواجب أن يعبر التشريع عن هذا الاستنكار بتحري الصهيونية ومعاقبة دعايتها ومروجيها .

لذا كان من المتعين اصدار هذا القانون ، لأن التشريع الحازم هو أول خطوة في سبيل مكافحة هذه الحركة الضارة لا بفلسطين وحدها وانما بمصر والشرق الأوسط كله ذلك أنها حركة دولية عنصرية يخشى أن تغرى دعايتها ببعض الطوائف فتنزلق في تيارها مما يهدد وحدة الأمة المصرية ويثير بها فتنة داخلية خطيرة .

وقد وثى وضع مواد هذا القانون ضمن قانون العقوبات وقد أضيف في نهاية الباب الأول من الكتاب الثاني لأن هذه الجرائم انما هي موجهة ضد أمن الدولة في الخارج بصفة أساسية (وان كانت الحركة الصهيونية تهدد الأمن الداخلي لمصر أيضا) لأنها تريد القضاء على بلد شريك لمصر من حيث عروبتها وحدودها ، وهي أيضا عضو في جامعة الدول العربية ، فمن غير شك أن ما يهدد أوضاع هذه الدولة على أساس الفكرة الصهيونية يهدد أيضا كيان الدولة المصرية وأمنها .

ولما كانت قد صدرت وسوف تصدر قوانين وقرارات واجراءات لمكافحة الصهيونية مثال ذلك ما يتعلق بمقاطعة البضائع الصهيونية ومنع التهريب ، فان القيام بأعمال لا يبطال أثر هذه الاجراءات والقرارات هو في الواقع وسيلة لتمكن اقامة الصهيونية في فلسطين عن طريق التشجيع الاقتصادي ، وكان لابد من اعتباره شكلا من أشكال النشاط الصهيوني المحرم والمعاقب عليه .

وقد اجتمعت لجنة الاقتراحات والعرائض يوم ١١ يناير عام ١٩٤٨ ونظرت الاقتراح بالقانون المقدم من حضرة النائب عبد الرحمن نصير وتسعة من النواب لمكافحة الصهيونية في مصر وهؤلاء النواب هم : محمد محمود جلال ، محمد عبد الرحمن نصير ، سعد اللبان ، عبد الخالق منصور ، محمد خالد ، نجيب ميخائيل بشارة ، جعفرى بطرس غالى ، حامد العلايلي ، رضوان السيد ، محمد فتحى المسلمى .

وقد رأت اللجنة أنه اقترح بقانون وأنه مقبول شكلا لتوافر الشروط المنصوص عليها فى المادة ١١١ من اللائحة الداخلية لمجلس النواب وأنه جدير بالنظر . وبناء على ذلك وعلى نص المادة ١٠٣ من الدستور والمادة ١١٣ من اللائحة الداخلية تقترح اللجنة حالته على لجنة الشئون التشريعية .

وقد جاء بهذا الاقتراح بقانون أنه كل من انشأ أو أسس أو نظم أو أدار فى المملكة المصرية جمعيات أو هيئات أو نوادى غرضها أو من أغراضها الترويج للحركة الصهيونية أو مدها بالمعلومات أو مساعدتها ماليا أو بأية طريقة أخرى وكذلك كل من وجه أو سعى فى توجيه نشاط هيئة أو ناد أو جمعية موجودة فعلا الى غرض من هذه الأغراض .

كما جاء به تجريم كل من دعا بأية وسيلة علنية كانت أو غير علنية الى الانضمام الى جمعية أو هيئة أو ناد يزاوِل فى نشاطه كله أو بعضه شيئا مما ذكر سواء كان مقره أو مقرها داخل المملكة المصرية أو خارجها .

ويعاقب بالسجن كل من انضم بصفته عضوا أو بأى صفة أخرى الى جمعية أو هيئة أو ناد من المشار اليها وكذلك كل من قام بأية طريقة من الطرق بعمل من أعمال الترويج أو التمجيد أو

المساعدة للحركة الصهيونية أو اشترك فى شىء من ذلك .

فاذا كان مرتكب الجريمة موظفا أو مستخدما عموميا أو قائما بخدمة عمومية مستغلا فى ذلك سلطة وظيفته أو ارتكب الجريمة أثناءها أو بمناسبة تأدية وظيفته أو خدمته العمومية فتكون العقوبة بالأشغال الشاقة المؤقتة .

ونص الاقتراح أيضا على كل من تسلم مباشرة أو بالواسطة بأية طريقة من الطرق نقودا أو منافع من أى نوع أو حصل على وعد بشىء من ذلك فى سبيل القيام بأمر من الامور المذكورة فى هذا الاقتراح بقانون سواء تم هذا الأمر أو لم يتم ويحكم فى هذه الحالة فوق عقوبة السجن بغرامة تعادل ضعف قيمة المبلغ أو المنفعة التى استفادها المحكوم عليه أو التى وعد بها على الأقل وخمسة أضعافها على الأكثر ، ويعاقب بنفس العقوبة كل من شجع بطريقة المساعدة المالية أو المادية أو بأى طريقة أخرى على ارتكاب جريمة من الجرائم المذكورة فيما سبق الاشارة اليه دون ان يكون قاصدا الاشتراك فى ارتكابها ، ويقضى فى هذه الحالة فوق عقوبة السجن بغرامة تعادل ضعف المبلغ المدفوع أو الموعود به على الأقل وخمسة أمثاله على الأكثر .

وتقضى المحكمة دائما عند الحكم بالادانة فى الأحوال المبينة بحل التشكيلات المذكورة واغلاق أمكنتها وبمصادرة النقود والأمتعة والأوراق وغيرها مما استعمل فى ارتكاب الجريمة أو تحصل منها .

وفى حكم ما سبق يقصد بالصهيونية كل فكرة أو مشروع أو حركة أو منظمة أيا كان الشكل الذى تتخذه يكون غرضها نقل المهاجرين اليهود الى فلسطين أو تمكين اقامتهم فيها بأية وسيلة كانت أو السعى فى تكوين دولة أو حكومة يهودية فى فلسطين أو تأييد هيئة تزعم لنفسها هذه الصفة أو العمل على أحباط أو عرقلة

تنفيذ القوانين أو القرارات والاجراءات التي تتخذها الحكومة المصرية والحكومات العربية لمقاومة هذه الأغراض .

ومن خلال هذا الاقتراح والتقرير السابق تبين عدة نقاط هامة منها :

أولا - ان التصدى الوطنى للحركة الصهيونية كان نتيجة للارهاب العنيف والمسلح الذى كانت تمارسه هذه الأخيرة من أجل تحقيق أهدافها . وما يمكن أن يحدثه ذلك من تورط وطنى فى مشاكل دولية .

ثانيا - ان هذا التصدى العربى العام لهذا العنف الصهيونى وان الطائفة اليهودية المصرية استنكرت هذا الارهاب خشية على وضعها وموقفها الوطنى داخل مصر وكذلك لرفضها لذلك الأسلوب المنفر وخوفا من رد فعل انتقامى من جانب الآخرين نتيجة هذا الارهاب .

ثالثا - وقد طالب مقدمو الاقتراح ادراج هذا القانون او هذه المواد الجديدة لقانون العقوبات بحيث تصبح رادعة ومؤثرة فى هذا العنف والارهاب الصهيونى .

رابعا - ان هذا الاقتراح قد أخذ بالمنهج الوقائى أو الردع السابق لآى نشاط صهيونى وخاصة ما يتعلق بمقاطعة البضائع الصهيونية ومنع التهرب وكان ذلك قبل صدور قرارات الجامعة العربية بهذا الموقف الاقتصادى للتصدى لوجود اسرائيل الصهيونى فى فلسطين .

خامسا - ان اللجنة قد فرقت بين الصهيونية واليهودية عندما تصدت لتحديد مفهوم الصهيونية كحركة لاقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين والهجرة اليهودية الى فلسطين لتحقيق هذا الغرض -

ومن هنا كانت هذه التفرقة واجبة منعاً للخلط بين اليهودية كدين سماوى والصهيونية .

واذا كان اليهود المصريون قد مارس نوابهم قوميتهم المصرية تحت قبتي مجلسى النواب والشيوخ . الا أنه تثار عدة تساؤلات هامة عن مدى تفرقة هذه الممارسة قبل وبعد حرب ١٩٤٨ بين اليهودية . . والصهيونية فماذا عن الموقف الرسمى من هذه الطائفة اليهودية المصرية من قبل أجهزة الحكم والمؤسسات الدستورية أثناء فترات الصراع العربى - الاسرائيلى قبل هذا وذاك ؟ وهل كانت هناك حساسية أو حرج لكل من هذه الطائفة أو الأغلبية المسلمة أو الأقلية القبطية وسط هذا الصراع ؟ وهل كانت هناك حواجز فى مناقشة كل ما يمس موضوع هذا الصراع بشكل أو بآخر ؟ .

والعديد من الأسئلة التى تدور حول هذا الأمر . منجد بعض اجاباتها من خلال بعض المواقف التى أثرت فى البرلمان . . ولنضعها نصب الأعين وصولا الى نتيجة محددة فى هذه القضية الوطنية .

وكانت بداية التعبيرات الاسرائيلية التى وردت الى البرلمان . . كانت تهينة من رئيس الطائفة الاسرائيلية بالاسكندرية بمناسبة افتتاح مجلس النواب لدورته العادية حيث تلا رئيس مجلس النواب رسالته التى جاء بها .

ترجمة تلغراف :

رئيس البرلمان بمصر :

مجلس الطائفة الاسرائيلية بالاسكندرية يرجوكم قبول تمنياته لرفاهية البلاد وعظمتها بمناسبة افتتاح البرلمان .

الرئيس - الفريد ثلثى

وقد تجددت هذه التهنئة أيضا فى الدور العادى الرابع والذى امتد من ١٨ نوفمبر ١٩٢٦ حتى ٢٨ مارس ١٩٢٧ .

وفى الرابع من يونية عام ١٩٣٨ تقدم النائب محمد عبد المجيد العبد بسؤال الى وزير المالية عن فرض ضريبة على الاملاك الواقعة فى الضواحي . وبعد عشرة أيام فى ١٤ يونية نوقش هذا السؤال وقد عرضه النائب قائلا :

استطاع بعض المرابين الاسرائيليين الاستحواذ على اراض زراعية فى ضواحي عدة بلاد كالاسكندرية والقاهرة وحلوان ، واستخدموا وسائلهم المشهورة فى الحصول على مساعدة بعض القائمين بالشئون العامة فى ادماج هذه الاراضى ضمن النطاق الذى يعتبر تابعا لهذه المدن وفتحت فيها الشوارع العامة ومدت بالماء والانوار مما كان سببا فى رفع قيمة هذه الاملاك دون فضل المالك بل تبعا لحركة العمران العامة .

ألا يرى صاحب الرفعة فرض ضريبة تتناسب مع الأرباح الفاحشة التى يجنيها هؤلاء الملاك دون أى مجهود وهى ضريبة تفرضها بعض الممالك الأوروبية (٢٥) ١٩ .

ثم تحدث حسين سرى باشا وزير الاشغال بالنيابة عن وزير المالية ولم يعتبر حديثه ردا أو ايجابا انما بدا حديثه تعقيبا أو عتابا على كلام النائب فقال الوزير يؤسفنى الا أستطيع الاجابة عن هذا السؤال لأنه مصوغ بأسلوب غير برلمانى ولأن به طعنا على فريق كبير من سكان مصر وتعريضا خطيرا ببعض موظفى الحكومة المصرية .

فرد عليه النائب قائلا : أنا لم أقصد الطعن على الفريق الذي يشير اليه معالي الوزير ، وكل ما في الأمر أن العبارة الخاصة بالقائمين بالشئون العامة قد يفهم منها فكرة غير التي قصدتها .
وهنا تدخل محمد محمود خليل بك رئيس مجلس الشيوخ فقال : لم يفت الرئاسة ما ورد في عبارة هذا السؤال ولذلك تحدث في شأنها مع حضرة الشيخ المحترم مقدمه فوافق - مع الارتياح التام - على ان يقدم سؤالا جديدا في صيغة جديدة .
فرد النائب باستنكار منفعلا بقوله : لكني الآن سأقدم استجوابا .

وقد يبدو من هذا الحوار القصير عدة نقاط تلفت النظر وهي :
١ - لو كان النائب مقدم السؤال قد اقتنع بتجديد سؤاله بصيغة أخرى لكان قد تقدم به ولا يدرج السؤال المشار اليه في جدول أعمال المجلس المستول عن وضعه هيئة مكتب المجلس برئاسة رئيس المجلس الذي أشنار على النائب بتجديد السؤال بصيغة جديدة .

٢ - وحيث أن هذا لم يحدث . فان الغرض منه ليس ابداء اليهود في مشاعرهم كما ألمح بذلك الوزير انما الهدف منه حينذاك دق ناقوس الانتباه والخطر لنمو الصهيونية في مصر من خلال بعض منها لا يمثل اليهود المضرين لأنها في حقيقتها جالية أجنبية يهودية قد حصلت على الجنسية المصرية وهذا ما دعا الوزير الى الأسف لمنع خرج يصيب هذه الطائفة اليهودية .

٣ - بل قصد الوزير أيضا انه لو كان حديث النائب صحيحا . فلا مجال لاستخدام هذا الاصطلاح السياسي واستخدام اصطلاح طائفي انما يكون السؤال عاما حول بعض المبادئ دون تحديد عقيدتهم أو مذهبهم وبالتالي يكون الأمر بعيدا عن إثارة الفتنة .

٤ - **وازاء ملاحظات رئيس المجلس** ورفض الوزير للاجسابة فمن الطبيعى ان ينفعل النائب محتجا على رد فعل سؤاله ويهدد بالتقدم باستجواب وهذا ما لم يحدث طبقا لاستقراء ومتابعة هذا الأمر .

الا أنه فى ذات الجلسة . وفور ذلك أيضا . فقد كان هناك سؤال آخر لنفس النائب موجه الى وزير الداخلية حول استخدام الشركات والبيوت الاسرائيلية للمهاجرين اليهود وتفضيلهم على الشبان المصريين ؟ .

وقد عرض النائب محمد عبد المجيد العبد لسؤاله فقال :
كثير من الشركات والبيوت الاسرائيلية التجارية لازالت تتشبت بروح الانانية الطائفية التى تتنافى مع حقوق مصر القومية وتقاطع اللغة العربية فى دوائرها والبضائع المصرية فى متاجرها وهى بذلك تساعد على زيادة عدد جيوش العاطلين من شبان مصر المتعلمين وتفضل بدلهم شبانا من مهاجرى اليهود الذين وفدوا على مصر كالجرادة (٢٦) .

ألا يرى وزير الداخلية ان هذه المسألة تحتاج الى يقظة واجراءات ملزمة لهم بالعدول عن هذه الخطة حتى لا يثيروا انشقاقا فى هذا البلد الهادى خصوصا ان الكثير من شباننا العاطلين يكاد يجمع أمره على التجمع والذهاب الى تلك المحال ومطالبتها باستخدام جانب منهم ؟ .

فأجاب حسن صبرى باشا وزير الحربية والبحرية بالنيابة عن وزير الداخلية حيث رد فى كلمات قائلا :

تنبتهت وزارة الداخلية من عدة سنوات الى الضرر الذى ينجم من السماح للأشخاص الذين يهاجرون الى القطر المصرى للازتراق فوضعت تعليمات مشددة أبلغت الى أقلام الجوازات والى القنصليات المصرية فى الخارج بالأى يسمح لهؤلاء المهاجرين بدخول القطر المصرى

بحيث انه لم يدخل فى مدة الثلاث سنين الأخيرة الا ستة أشخاص لهم ظروف خاصة بررت قبولهم .

فكتب النائب بغضب بقوله : ليس فى هذا الرد اجابة عن سؤالى ! :

ومن هذا الحسوار أيضا يبدو الآتى :

١ - اصرار النائب على الاصطلاح السياسى « الشركات والبيوت الاسرائيلية » فى سؤاله الثانى .

٢ - اشارته الى انها تستخدم يهودا وفدوا الى مصر فهذا يؤكد تفسيرنا السابق بأنها جالية أجنبية يهودية حصلت على الجنسية المصرية .

وان هذا يتعارض مع حقوق مصر القومية لهو مقصود ان تشغيل هذه الطائفة لبنى عقيدتها فقط فانما يؤدى ذلك الى تفشى روح الانانية الطائفية بين أبناء الوطن الآخرين .

٣ - ان أجنبية هذه الطائفة يؤكدها عدم استخدام اللغة العربية فى دوائرها .

٤ - الا أن النائب يلمح الى نمو الصهيونية فى هذه الطائفة وبالتالي تخوفه ان تصيب الطائفة الوطنية اليهودية هذه الانانية التى لم تكن قائمة من قبل ومن خلال هذا المنظور فهو محق تماما فى تخوفه وحماسه الوطنى .

٥ - ومن جهة أخرى فان الوزير يؤكد على معنى أجنبية هذه الطائفة واستقبالها لستة آخرين أجانب . بل ان السلطات فطنت الى ذلك وأتخذت حذرهما حتى لا تتسرب أو تتسلق الحركة الصهيونية داخل الطائفة اليهودية المصرية .

● النواب لليهود
وتقسيم فلسطين
... والحرب

الفصل
التاسع

(النواب اليهود • • وتقسيم فلسطين والحرب ؟)

وإذا كنا قد تعرضنا لموقف المؤسسات الرسمية من الطائفة اليهودية في خضم الصراع العربى - الصهيونى قبل قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين فإن هذا القرار لا شك - أنه يعد حدا فاصلا لما هو يهودى أو صهيونى من هذه الطائفة المصرية من الناحية الرسمية والسياسية التى قد بدت على مسرح الأحداث السياسية فى مصر حينذاك •

ولا جدال أيضا أنه إذا كان للنواب اليهود موقف متعاطف أو متضامن مع القومية المصرية نحو قضية فلسطين • • إلا أنه يمكن القول بداءة تفسيرا لهذا الموقف أنه رد فعل الموقف الرسمى المصرى تجاه وضع الطائفة اليهودية المصرية فى مصر •

ومع ذلك فبقدر ما كان هناك تعاطف وتضامن كما سيتبين بعد إلا أن ذلك لا ينفى أن هذه الجالية قد تفرقت على نفسها من الناحية العملية فى موقفها تجاه اسرائيل • فمنهم من هاجر إليها ومنهم من هاجر الى أوروبا والولايات المتحدة وكندا ومنهم من فضل البقاء فى مصر بعد قرار التقسيم وحرب فلسطين الأولى عام ١٩٤٨ •

فقد كان هناك رد فعل برلمانى لقرار التقسيم الصادر من الأمم المتحدة حيث تقدم عشرة أعضاء فى مجلس الشيوخ باقتراح بمشروع قرار باستنكار هذا القرار • وهؤلاء العشرة هم : محمد

محمد الوكيل - علي زكي العرابي - محمد العشماوي - فؤاد
سراج الدين - محمد علي علوبة - عباس الجمل - محمد حلمي
عيسى - أحمد رمزي - الدكتور زكي ميخائيل بشارة - جمال الدين
أباظه - أصلان قطاوي - توفيق دوس *

**ويلاحظ أن هؤلاء ينضمون تحت لواء القومية المصرية بما فيهم
الأعضاء المسلمون والاقباط واليهود أيضا والمثليون في أصلان
قطاوي بك ***

**وعرض الاقتراح في الثامن من ديسمبر ١٩٤٧ أي بعد أسبوع
واحد من صدور قرار التقسيم *** وجاوب أحمد رمزي بك - وهو
أحد الموقعين - أن يقترح تعديلا بسيطاً على حد قوله إلا أن رئيس
مجلس الشيوخ الدكتور محمد حسنين هيكل باشا أشار عليه
بالانتظار حتى يتلو مشروع القرار ونصه :

« يعلن مجلس الشيوخ المضرى استنكاره للقرار الذي أصدرته
الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ بتمزيق
فلسطين وتقسيمها إلى دولتين معتدية في ذلك على أقدم حقوق
أهلها ومخالفة في ذلك نصوص ميثاق الأمم المتحدة الواجب عليها
العمل به واحترامه تحت تأثير وسائل لا يقرها قانون ولا عرف
ولا خلق *

ويعلن المجلس شكره للأمم التي وقفت إلى جانب الحق عند
صدور القرار المشئوم *

ويدعو المجلس الحكومة إلى التعاون مع جميع الحكومات العربية
ومن يناصرها من الحكومات الأخرى إلى الحيلولة دون تنفيذ هذا القرار
بكل الوسائل الممكنة *

**ودارت مناقشات حول هذا الاقتراح وتحدث على زكى العرابى
باشا . .**

وكذلك توفيق دوس باشا والذي أشار بقوله الى أن هناك
فرقا كبيرا جدا بين اليهودية والصهيونية ، فاليهودية دين
والصهيونية مذهب سياسى نستنكره جميعا ثم أضاف :

**ولأول مرة فى التاريخ نرى دولة تقام على أساس دينى وفى هذا
خطأ شديد اذ يترتب عليه وعلى سوء فهمه ان اليهود فى البلاد الأخرى
ستكون لهم جنسيات مختلفة وأعتقد أن هذا القرار المشتموم الذى صدر
يضر اليهود أكثر من سواهم .**

**ثم توجه بثناء بقوله : لذلك أرجو أن توفق الدول العربية
جميعا واليهود معهم الى درء هذا الخطر عن فلسطين ، وأن يؤيد
اليهود الدول العربية فى الدفاع عن فلسطين العربية لتبقى عربية
لجميع ساكنيها على اختلاف أديانهم ومذاهبهم على السواء .**

**ثم تحدث حسين الجندى معارضا لصدور مثل هذا الاستنكار
مبررا ذلك : بأنه لا يصح أن تأتى أمة عظيمة كمصر ممثلة فى
مجلس شيوخها الموقر وترسل برقية لتلك الهيئة التى ينسب الى
بعض أعضائها أن أصوات ممثليها اشترت بالمال لتعطى صوتها
ضد عرب فلسطين .**

**وقد طالب الأعضاء باستبعاد هذا الاقتراح المعروض لأنه
لا يساوى الورق الذى سيكتب عليه اذ أنه لا فائدة منه . ثم دعا
المجلس الى الموافقة على اقتراح له بنضج الحكومة بالانسحاب من
هيئة الأمم المتحدة .**

ولكن رئيس المجلس أراد توضيح مفهوم أو معنى هذا المشروع بقرار حيث قال : أنه لا يراد به تبليغه لأية هيئة إنما هو يدعو الحكومة إلى التعاون مع جميع الحكومات العربية ومن ينصرها من الحكومات الأخرى للحيلولة دون تنفيذ قرار هيئة الأمم المتحدة بكل الوسائل الممكنة .

ولكن اقتراح الانسحاب من هيئة الأمم المتحدة قد لقي موافقة محمد بدير باشا عضو المجلس إلا أن هذا الأخير قد وافق على صدور هذا الاستنكار وتلك الدعوة .

بل أن حاخام اليهود المصري حاييم ناعوم قد تحدث أمام الصحافة باسم الطائفة حيث أعلن « أن اليهود المصريين موالون لمصر » كما أعلن أيضا أن على يهود مصر أن يدافعوا عن بلدهم ضد الصهيونيين ، وحثهم على التبرع لعرب فلسطين وللجيش ، فسأهم يهود الاسكندرية بمبلغ ٨٠٠٠٠ دولار ويهود القاهرة بمبلغ ١٦٠٠٠٠ دولار (٢٧) .

وبعد عشرة أيام من اعلان قيام اسرائيل وحيث بدأت الحرب فقد تقدم في ٢٤ مايو ١٩٤٨ الاستاذ ابراهيم زكي بسؤال الى رئيس الوزراء ونصه :

هل يفضل رئيس مجلس الوزراء والحاكم العسكري العام بأجابتي عما اذا كان يرى وضع أموال الصهيونيين أفسرادا وجماعات وشركات تحت الحراسة العامة للحكومة نظرا لما ثبت من موقفهم تجاه مسألة فلسطين التي أخذت مصر على عاتقها الدفاع عنها ؟

وبعد ما يقرب من أسبوعين وبالتحديد في ٧ يونيو ١٩٤٨ وتحت قبة المجلس اجاب احمد عبد الغفار وزير الزراعة بالنسابة عن

رئيس الوزراء فقال :

ان الموضوع الذى يسأل عنه حضرة الشيخ المحترم ما هو الا حلقة فى سلسلة المسائل التى استرعت نظر الحكومة فى الآونة الأخيرة ، وعكفت على مراقبتها بيقظة واهتمام بالغين ، ولما تجمع لديها - مع الأسف الشديد - من المعلومات ما يقطع بقيام بعض الاشخاص والهيئات الذين تظلمهم سماء مصر من المصريين وغيرهم ممن لهم أموال فيها بأعمال ضد أمن الدولة وسلامتها الأمر الذى يهدد فى الوقت ذاته سلامة جيوشنا التى تقاتل خارج الأراضى المصرية رثى من الضرورى اتخاذ التدابير اللازمة لاحتياط تلك المحاولات الضارة وكف أيدي هؤلاء الأشخاص عن ادارة أموالهم للمحيلولة بينهم وبين مواصلة أى نشاط من شأنه الاضرار بمصالح البلاد العليا وفى مقدمتها سلامة جيوشنا وجيوش الدول العربية الأخرى .

واستدرك الوزير قائلا :

وتحقيقا لهذه الغاية أصدر الحاكم العسكرى العام الأمر رقم ٢٦ بتاريخ ٣٠ مايو ١٩٤٨ بتحويل وزير المالية سلطة اخضاع أموال أولئك الاشخاص من الأفراد والهيئات سواء كانوا فى الاعتقال أم تحت المراقبة تنفيذًا لتدابير الاحكام العرفية أم كانوا موجودين خارج المملكة المصرية ولهم نشاط ضار بالدولة على الوجه المتقدم ذكره لادارة خاصة تعمل تحت اشرافه ويتولاها مدير عام يعينه الوزير لهذا الغرض .

وعقب أحمد عبد الغفار حيث لا تفوته فرصة التنويه بأن سؤاله كان باعثا ودافعا لصدور هذا الأمر الذى أشار إليه الوزير فقال معقبا :

لقد تقدمت بسؤالى هذا فى ٢٤ مايو وفى يوم ٣٠ مايو صدر الأمر العسكرى وكنت أود أن يكون ذلك الأمر عقب إعلان قيام جيوشنا لتأديب الطغاة البغاة من الصهيونيين الذين لم يدخروا وسعا فى محاربتنا بشتى الوسائل ، وكنت أود أن يكون هذا الاجراء سابقا للوقت الذى صدر فيه الأمر العسكرى الخاص بوضع أموال هؤلاء الناس تحت الحراسة .

ثم أردف حديثه بقول الله سبحانه وتعالى : « واما تخافن من قوم خيانة فأنبذ اليهم على سواء ان الله لا يحب الخائنين »

ثم قال : وأود أن يكون الصهيونيون واليهود على الاطلاق فى مصر ...

وعند هذا المقطع من الحديث : وقعت ضجة بالمجلس من الأعضاء حتى لا يستطيع أحد عبد الغفار فى حديثه ويسبب حرجا أو يثير حساسية للطائفة اليهودية المصرية الوطنية ولا سيما وجود مثلها أصلا قطاوى بك والذى سبق أن شارك فى التوقيع على استنكار مجلس الشيوخ لقرار التقسيم .

وأثناء هذه الضجة أيضا تدخل رئيس المجلس الدكتور محمد حسين هيكل باشا وأعلن أنه لقد نصت اللائحة الداخلية على التعليق المختصر على الاجابة وحضرة الزميل المحترم قد أسترسل فى التعليق وهذا غير جائز بحكم اللائحة .

وفور ذلك أيضا ، نودى على سؤال آخر . . . تقدم به أصلا قطاوى بك فى الرابع والعشرين من مايو ١٩٤٨ ، لوزير الاشغال العمومية ونصه :

ألا ترون معاليكم أن الأمر يدعو بصفة عاجلة إلى إعادة الكوبريين على ترعة الزمر العمومية والواقعين على يمين ويسار محطة بولاق الدكرور ، إلى حالة سليمة ، حيث أن حالتها الآن - للمرور - تعرض الجمهور للخطر ؟

وهل بلغ علم معاليكم أن إحدى عربات الكارو قد انقلبت يوم ٢٧ إبريل الماضي على أحد هذين الكوبريين وأن اثنين من ركبها قد غرقا في الترعة ؟

ثم تحدث عن الاخطار الفعلية لمضمون سؤاله حيث قال :

وقد شاهدت بنفسى الحادثة حيث احتجزت عجلتان من عجالات العربى المذكورة فى فجوة تقع فى وسط الكوبرى مما كان سببا فى انقلاب تلك العربى .

وهل بلغ معاليكم كذلك أن أحد الكوبريين قد منع المرور عليه أخيرا مما يضطر معه الأهالى إلى السير من طريق آخر أطول من طريق الكوبرى بأكثر من أربعة كيلو مترات ؟

ألا ترون معاليكم أن الأمر من الأهمية بحيث يقتضى عدم الاقتصار على اصلاح طفيف حيث توجد تلك الفجوة بل إعادة تجديد سطح هذين الكوبريين بطريقة فعالة يمكن معها مرور العربات عليهما ويجعلهما صالحين للأغراض التى انشأ من أجلها .

وإذا كان السؤال السابق قد تقدم به أصلا قطاوى بك عضو مجلس الشيوخ فى غضون حرب ١٩٤٨ ودلالته على التفرقة بين نيابته البرلمانية فى إطار الوطنية المصرية وبين ما يقع فى فلسطين من جانب الصهيونية ، وربما يعنى بذلك تأكيد هذه التفرقة فإن أصلا قطاوى لم يتوان عن متابعة تنفيذ ما طالب به رغم أن الوزير أحمد مرسى بدر بك وزير العدل بالنيابة عن وزير الاشغال

قد أجابه فى ٣٠ يونيو ١٩٤٨ ، بأن الوزارة قد أصدرت التعليمات اللازمة لاصلاح الكوبريين المشار اليهما بسؤال حضرة الشيخ المحترم .

وكما سبق القول فانه قد تابع مدى تنفيذ ما جاء بهذه الاجابة حيث توجه بسؤال لاحق لنفس الموضوع فى ٢٧ نوفمبر ١٩٤٨ وكانت صيغته واضحة اللوم والتأنيب للحكومة حيث جاء به :

سبق أن أعلن حضرة صاحب المعالي وزير الاشغال العمومية بجلسة ٣٠ يونية ١٩٤٨ ، أن الوزارة أصدرت التعليمات اللازمة لاصلاح الكوبريين ، ولما كان لم يتخذ بعد أى اجراء نحو الاصلاح المذكور ومازال أحد الكوبريين على حالة الموصوفة فى سؤالى سالف الذكر ، فهل لمعالى الوزير ان يتفضل باعارة هذا الأمر عنايته العاجلة لوضع حد لهذه الحالة المعطلة للمرور ، ولصالح الاهالى ومعظمهم من الفقراء الذين هم أولى برعاية الحكومة وعطفها ؟ وهل يتفضل معاليه بإفادتى عن الوقت الذى سيتم فيه اصلاح الكوبرى المشار اليه ؟

فرد عليه أحمد عبد الغفار باشا وزير الاشغال العمومية بالنيابة قائلا :

لقد رست عملية اصلاح الكوبريين موضوع السؤال على المقاول ومن المنتظر انهاؤها فى مدى ثلاثة أشهر من تاريخه .
وهذا الموقف البرلمانى الرقابى قد اتخذ طابع الحيدة والمتابعة ويبدو ذلك متسقا مع موقف سابق وهو التضامن مع الموقف المصرى الرسمى ازاء قرار تقسيم فلسطين . ومن هنا فلا حرج على هذا النائب اليهودى فى ممارسة نشاطه البرلمانى محاولا التأكيد على قوميته المصرية من خلال تلمس بعض قضايا الخدمات بالذات والتي تمس الجماهير .

● هجرة اليهود
المصريين
إلى إسرائيل

الفصل
العاشر

(هجرة اليهود المصريين الى اسرائيل)

ولعل من الضروري أن نستوفى مع ذلك - كيف
هاجر اليهود المصريون الى اسرائيل ؟ وما هي الفترات التي
شهدت تلك الهجرة ومداهها ؟

وما هي دلالات ومؤشرات هذه الهجرة ومدى حجمها
من هجرة يهود الدول العربية الى اسرائيل وخاصة في
فترة الصراع من أجل استصدار قرار التقسيم ثم الحرب
الأولى عام ١٩٤٨ وما بعدها ؟!

الهجرة اليهودية من آسيا وأفريقيا من ١٥ مايو ١٩٤٨ حتى
٣١ ديسمبر ١٩٥١ وهي : (٢٨)

١٩٥١	١٩٥٠	١٩٤٩	١٩٤٨	آسيا
١١٩٨	٢٤٣٩	٢٦٢٩٥	٤٣٦٢	تركيا
٨٩٠٨٨	٣٢٤٥٣	١٧٠٩	١٥	العراق
٩٤٤٤	١٠٥١٩	١٧٧٨	٤٣	ايران
٦٩٨	٨٦٥٠	٣٥٤٢٢	٢٧٠	اليمن
٢٨٩٩	٣٦٩٩	٦٣٥١	٤٦	بلدان أخرى
١٠٣٣٢٧	٥٧٧٦٠	٧١٥٥٥	٤٧٣٦	الإجمالي
أفريقيا :				
٢٠٨٦	٧١٨٧	٧١٤٥	١٨٩	مصر
٦٥٧٠	٨٩٥٦	١٤٣٥٢	١٠٦٤	ليبيا
٣٤٦٩	٤٧٩٢	—	—	تونس
٧٦٣١	٤٢١٣	—	—	مراكش
٢٦٩	٤٥٧	١٧٣٥٤	٦٨٢١	الجزائر
٤٢	٤٢١٣	—	—	جنوب أفريقيا
٥٦	—	٣٠٧	١٧٩	بلدان أخرى
٢٠١٢٤	٢٥٧٨٤	٣٩١٥٨	٨٢٥٣	اجمالي

وأما الإحصائية الثانية فهي قد قدمت من جانب الوكالة اليهودية الى اللجنة الانجلو - أمريكية عام ١٩٤٦ وهى خاصة بعدد السكان اليهود فى البلاد العربية كما يلي :

• سوريا ولبنان ١٦ - ١٨ ألف يهودى

• اليمن وعدن ٤٥ - ٥٠ ألف يهودى

• العراق من ١٢٠ - ١٣٠ ألف يهودى

• مصر من ٧٠ - ٨٠ ألف يهودى

• تونس من ٧٠ - ٨٠ ألف يهودى

• الجزائر ١٢٠ ألف يهودى

• مراکش الفرنسية ١٧٠ - ١٩٠ ألفا

• مراکش الاسبانية وطنجة ٣٠ ألف يهودى

مناطق أخرى (حضرموت - البحرين - السودان - الخ) ٣ الاف

يهودى أى أن عدد اليهود فى البلاد العربية يقارب ٨٠٠.٠٠٠ ألف فى

التاريخ المشار اليه وهو عام ١٩٤٦ وكان يتمثل حينذاك من ٥ - ٦٪

من مجموع اليهود فى العالم .

وإذا استعرضنا هذه الإحصائيات فإنها ستلقى لنا ببعض

النقاط الهامة :

أولا - ان الهجرة فى عام ١٩٤٨ لم تكن كبيرة بقدر ما زادت

بصورة ملحوظة بعد تأسيس دولة اسرائيل وقد تبدى ذلك واضحا

فى عام ١٩٤٩ وما بعده .

ثانيا - أنه فى الفترة المذكورة من عام ١٩٤٨ حتى ١٩٥١ فإن

الإحصائيات تشير الى أكبر الجاليات أو الطوائف اليهودية العربية

المهاجرة الى اسرائيل كانت من العراق ١٢٣٢٦٥ ثم ليبيا ٣٠٩٤٢ ،

الجزائر ٢٥٠٠١ مصر ١٦٦٠٧ ، واليمن ١٥٠٤٠ ، ومراكش

١١٨٤٤ ، وتونس ٨٢٦١ ، ويكون اجمالى هذه الهجرة ٢٣٠٩٦٠ ر٢٣٠ ألف يهودى •

ولكن اذا كانت هذه الاحصائية حتى عام ١٩٥١ فان هناك احصائية أخرى تحصر الهجرة من ١٥ مايو ١٩٤٨ حتى مايو ١٩٦٠ ولا سيما أن حرب عام ١٩٥٦ والتي شاركت فيها اسرائيل للعدوان على مصر تتخلل هذه الفترة الأخرى وبالتالي فقد ساهمت فى تزايد الهجرة الى اسرائيل •

وهذه الاحصائية هي : (٢٩) من العراق الى اسرائيل ١٣٠٠٠ ر١٣٠ ألفا ومن اليمن ٥٠ ألفا ومن تونس والجزائر ومراكش ١٥٠ ألفا ومن مصر ٢٥ ألفا ومن ليبيا ٣٢ ألفا وبالتالي يصل الاجمالى الى ٣٧٧ ألف يهودى بالاضافة الى المهاجرين من بلاد عربية أخرى كعدن وحضرموت ودول الخليج العربى •

ثالثا - واذا كانت الهجرة وصلت الى ٣٧٧ ألفا الى اسرائيل فان هناك ١١٣ ألف يهودى قد فضلوا البقاء فى البلاد العربية حتى بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ وقد حاولت اسرائيل تهجيرهم الا انها فشلت فى هذا •

رابعا - واذا كان اجمالى اليهود المهاجرين الى اسرائيل ٣٧٧ ألفا والباقي بالبلاد العربية ١١٣ ألفا فان هناك ما يقرب من ٣٠٠ ألف ممن كانوا بالبلاد العربية أيضا قد هاجروها ولكن ليس الى اسرائيل وانما الى بلاد أوروبا وخاصة فرنسا وانجلترا وكندا والولايات المتحدة الامريكية وبلجيكا وهولندا • وهذه الفئة معظمها ممن كانوا يحملون جنسيات أجنبية فى البلاد العربية وان كانوا أيضا قد اعتبروا من المتوطنين فيها منذ سنوات طويلة •

وأما بالنسبة لهجرة اليهود المصريين الى اسرائيل فمرجعها:
أربعة دوافع وهى :

أولا - ما كانت تجرية الوكالة اليهودية والحركة الصهيونية من نشاط فى مصر لدفع هذه الهجرة الى اسرائيل مستخدمة فى ذلك وسائل الارهاب والعنف الذى كان من أجله وافق مجلس النواب فى يناير ١٩٤٨ على مشروع قانون بمكافحة الصهيونية فى مصر . ولعل أبرز هذه النشاطات فضيحة لافون فى عام ١٩٥٤ والتي أدت الى اجراء بعض الترتيبات وقبض على شبكتها وهى فى حالة مشروع لتخريب آخر .

ثانيا - ان اشتراك اثنين من اليهود المصريين فى هذه الشبكة التى وصل عددها الى اثنى عشر واعدامهم كان سببا مباشرا فى هجرة البعض أيضا بالاضافة الى عدوان اسرائيل عام ١٩٥٦ على مصر مما سبب حرجا لهؤلاء اليهود رغم أن رجال ثورة ١٩٥٢ قد حرصوا على رعاية الطائفة اليهودية والاهتمام بها ومشاركتها فى احتفالاتها الدينية وخاصة يوم الكيبور حيث كان هناك مندوب من رئاسة الجمهورية يشاركهم الاحتفال دائما .

ثالثا - حركة التأميمات والمصادرات التى تمت فى أعقاب حرب ١٩٥٦ وقبلها تمصير بعض الشركات والبنوك وإن كانت حركة عامة الا أن جزءا منها خاص باليهود والجدير بالتنويه بأن اليهود المصريين قد كونوا اتحادا خاصا بهم فى اسرائيل بعد الهجرة .

رابعا - وهذا السبب الأخير وإن كان يعد الأول حقيقة حيث كان قد بدا على سطح الحياة السياسية عقب حرب ١٩٤٨ من جانب بعض السياسيين ولا سيما البرلمانيين منهم . وقد تبدى ذلك فى موقفين :

أولهما - ما تقدم به النائب عثمان أباطه من سؤال لوزير الحربية والبحرية ونصه : هل صحيح أن الوزارة تعقد صفقات مع محال يهودية ؟ فاذا كان الرد بالاجاب أفلا يرى معالى الوزير أنه من الأفضل ان يحصل الجيش على حاجته من هذه المحال اليهودية عن طريق الاستيلاء اذا لم تكن موجودة فى محال تجارية أخرى غير يهودية ؟ (٣٠) .

**فأجاب وزير الشؤون الاجتماعية بالنيابة عن وزير الحربية
فقال :**

ان الطريقة الأساسية في حصول الوزارة على حاجياتها هي
طريقة الشراء العادية بالمناقصة طبقا للتعليمات والقواعد المالية مراعية
ان يكون تعاملها قاصرا على المصريين أو الشركات المصرية بفدر
الامكان ، اذ يتعذر معرفة مدى نصيب رؤوس الأموال اليهودية في
بعض الشركات .

ولكن النائب المتسائل عقب على ذلك بقوله :

ان الحكومة لم تعمل مناقصة ولم تلجأ الى الاستيلاء في الوقت
الذي تكون فيه البضاعة متوفرة في المحال اليهودية وغيرها ، والذي
كانت تتبعه الحكومة هو أن تبعث ببعض الضباط الشبان الى المحال
اليهودية للشراء بالمساومة من غير نظر الى معرفة الأسعار في المحال
الأخرى .

وهناك خطر كبير في تردد هؤلاء الشبان على المحال اليهودية ،
وكنت أود أن يكون معالي وزير الحربية والبحرية حاضرا الآن ليعد
المجلس بأنه لن يلجأ الى هذه الطريقة مرة أخرى ، وأنه سيغير هذا
الوضع الشاذ .

وثانيهما - سؤال من النائب سيد جلال عضو مجلس النواب
موجه الى وزير التجارة والصناعة حيث تساءل بقوله : هل صحيح ان
لجنة احتياجات الجيش بوزارة التجارة والصناعة قد اتفقت مع أحد
التجار اليهود على توريد ٢٠ ألف زوج من الأحذية للجيش بسعر
٣٩٧ مليما للزوج الواحد وذلك بتاريخ ١٧/١/١٩٤٩ دون اخطار
اصحاب المصانع المصريين المختصين والمعروفين لهذه اللجنة ؟
وهل يعلم معالي الوزير أن وزارة الحربية والبحرية عملت
مناقصة بتاريخ ١٧/٢/١٩٤٩ عن توريد ٢٥ ألف زوج من النوع
نفسه فرست المناقصة على المصريين بسعر ٢٨٥ مليما للزوج ؟ .

واذا كان هذا صحيحا فما هي الحكمة من أن اللجنة اشترت بغير
اجراء مناقصة عامة ؟ (٣١) .

فأجاب الوزير بقوله :

انها أحذية خاصة بالألعاب الرياضية ، بقصد استعمالها للطوارئ .

وقد نشرت المناقصة العامة في الأهرام بالعدد ٢٢٧١٩ وجريدة المصرى بالعدد رقم ٣٩٨٦ بتاريخ ١٩٤٨/١١/٣ ، وقد رست المناقصة على ثلاثين وشركاء بسعر ٣٩٠ مليما للحذاء الأبيض و ٣٩٧ مليما للحذاء البنى ، وكانت الأخيرة مطابقة للمواصفات من حيث السعر وعينة سلاح الاسلحة والمهمات ، أما المحلان الآخران اللذان شاركوا في العطاءات فقد تقدموا بعينات لا تنطبق عليها المواصفات الموضوعة وهى الشركة المصرية لصناعة الكاوتشوك والأحذية ومحل سليم وعبدى بدران .

ولكن النائب سيد جلال عقب قائلا :

كان من الواجب على وزارة التجارة واللجنة ان تفضل الموردين المصريين ولو كان السعر الذى يتقدمون به يزيد على ما تقدم به الصهيونى خصوصا وان هذا الأخير لا يؤمن جانبه بالنسبة للجيش اذ قد يحدث ان يدس فيما يورده أشياء أخرى ضارة بالجيش .

ومن خلال هذين الموقفين تبين مدى الحساسية التى كانت لدى البعض من التعامل مع اليهود . . . ومنهم من أشيع عنه أنه صهيونى ولا شك ان لمثل هذه المواقف ، ظللا على اليهود الآخرين ولا سيما التجار منهم ورجال الأعمال والذين هاجروا - بعد حركة التأميمات - الى اسرائيل حيث كانت هذه الاجراءات حاسمة وقاطعة لتواجدهم المالى والتجارى ومصالحهم الخاصة .



● اليهود ودورهم
في السعي نحو
السلام مع مصر

الفصل
الحادي
عشر

(اليهود ودورهم في التسمي نحو السلام مع مصر)

رؤسهم أن موقف المؤسسات الرسمية في مصر هو رفض ومعارضة ومناقضة الصهيونية واقامة وطن قومي لليهود في فلسطين - والمشاركة الرسمية أيضا من جانب ممثلي الطائفة اليهودية المصرية في ذلك الموقف الرسمي والذي قد تجلى في رفض قرار تقسيم فلسطين وبعض التبرعات وأيضا اعلان ممثلي الطائفة بأنهم موالون لمصر .

الا أن بعضا منهم قد هاجر بالفعل الى اسرائيل كما سبق الإشارة الى ذلك ولم يكتف بذلك . . بل أن بعض أقطاب هذه الطائفة قد ساهموا في ايجاد جسور سرية بين بعض الاقطاب السياسيين في مصر وبين مؤسسي دولة اسرائيل .

واذا تعرفنا مدى هذه الجسور وبنائها . . فاننا نجد ان اسماعيل صدقي باشا وهو من السياسيين الكبار في مصر ورئيس وزرائها الأسبق كان له دور في هذه الجسور وقد كان رئيسا لمجلس إدارة شركة كؤم أمبر لاستصلاح الأراضي والتي كانت تملكها أسرة قطاوى باشا أبرز أسرة يهودية مصرية . . وكانت رئاسته لهذه الشركة تختلف عما اذا كان في منصب رسمي أو غير ذلك .

فعندما كان رئيسا للوزراء أو وزيرا فهو يكون رئيسا لمجلس الإدارة شرفيا وعندما يترك المناصب الرسمية فهو رئيس فعلي للشركة .

وعلى هذا • كان لاحد أفراد هذه الأسرة القطاوية دور فى بناء جسر بينه وبين الياهوساسون رئيس القسم العربى بالوكالة اليهودية بفلسطين •

وربما كان الموقف الرسمى لاسماعيل صدقى باشا من حرب عام ١٩٤٨ حيث كان مجلس النواب قد انعقد فى جلسة سرية لتقرير ما اذا كانت مصر تخوض هذه الحرب من أجل فلسطين أم لا ؟ وكان موقف اسماعيل صدقى رافضا ومعارضاً لهذا التدخل العسكرى المصرى وان كان قد غلف هذا الرفض بأن مصر ليس لديها الاستعداد والامكانيات الكافية وموقف مصر الدولى •• إلا أن من أسباب هذا الرفض وتلك المعارضة - لا شك هذا الجسر الممتد بينه وبين الياهوساسون والد السفير الاسرائيلى بالقاهرة فى عام ١٩٨٥ •

وهذه الاتصالات السرية قد بدأت فى منتصف الاربعينات حتى بداية الخمسينات • ولعل من تفحص الوثائق الاسرائيلية التى أفرج عنها الآن •• تطالعنا ببعض خبايا هذه الاتصالات •• وذلك الجسر •

فى الخامس من يونيو عام ١٩٥٠ ، كان قد تقدم عضو مجلس الشيوخ أحمد أبو الفتوح بسؤال للحكومة الوفدية التى كانت فى الحكم حينذاك ، عما أشيع عن مفاوضات تجرى بين دولة اسماعيل صدقى باشا ومندوبين من اسرائيل بجنيف (٣٢) ••

ولم تتصد الحكومة للإجابة عنه ، انما وقف أحد الأعضاء وهو ابراهيم رشيد يستأذن رئيس المجلس محمد حسين هيكل باشا فى الحديث فقال : ان هذا السؤال يتعلق بشخص ليست له صفة

رسمية وليس موجودا بيننا ، ولا يمكن للحكومة ان تعرف هل التصرفات التى نسبت اليه حصلت أم لا ؟ بل أن السؤال يتعلق بتصرفات فوضت فى أن أذكر لحضراتكم أنها غير صحيحة . فلم يحدث اتصال بين دولة صدقي باشا ومندوبى اسرائيل فى جنيف ، ولهذا أرجو من المجلس ان يستبعد هذا السؤال من جدول أعماله .

فعقب مقدم السؤال بقوله : لقد وجهت سؤالى الى معالى وزير الخارجية عما أشيع عن مفاوضات تجرى بين دولة صدقي باشا ومندوبين من اسرائيل ، وعن مدى معلومات الحكومة عن حقيقة المسألة وللحكومة ان تجيب على ذلك .

ولكن رئيس المجلس تدخل بعرض الاقتراح باستبعاد هذا السؤال على الأعضاء ، فوافق المجلس على هذا .

وبعد هذه السنوات الطويلة . . ماذا عن حقيقة ما طرحة العضو فى سؤاله ١٩ وما حقيقة الاجابة التى فوض فيها العضو الآخر ١٩ .

نجد الاجابة عن هذا السؤال فى رسالة من الاسكندرية الى القدس حيث بعث الياهو ساسون رئيس الشئون العربية بالوكالة اليهودية الى موسى شرتوك رئيس قسم الشئون السياسية بالوكالة ومؤرخة بتاريخ ١٦/٩/١٩٤٦ وقد جاء بها :

فى مكتب اسما عيل صدقي باشا رئيس الوزراء ، أجريت معه مقابلة قد استمرت خمسا وأربعين دقيقة ، وكان حديثنا وديا ومريحا للغاية ، حتى أنه خيل لى بأننى جالس فى مكتبى بالوزارة مع أحد أصدقائى . نتجاذب أطراف الحديث معا .

وقد بادرنى رئيس الوزراء المصرى بتوجيه شكره على المساعدة

الكبيرة التى قدمت لها سواء فى انجلترا أو الولايات المتحدة • وكان مقتنعا بأننا نفى بوعدنا •

وعندما حاولت أن أشرح له بأن طريق كل منا غير منفصلين فى لندن وأن الخلاف الوقتى مع بريطانيا لن يقحم قى مساعينا لصالح القضية المشتركة قاطعنى بقوله :

لا تكن متواضعا لهذه الدرجة ، وأننا اذا نظرنا الى المفكرات الدبلوماسية والانباء التى توفرت لدى فى خلال الاسبوعين الماضيين لوجدنا انكم فعلتم الكثير وكان هناك مقابل لاعمالكم ، فلقد قرر الانجليز تجديد المحادثات وايانا مع الاستجابة لعدد من مطالبنا •
عندئذ انتقل فى حديثه معى ، فعرض اختلاف وجهات النظر بينهم وبين الانجليز فى مسألة الجلاء البريطانى . عن مصر والدفاع المشترك والسودان ، هذا وقد أكد مرارا فى حديثه معى على أن هذه الامور سرية ، لكنه رغب فى اطلاعى عليها حتى اتمكن من عرضها جيدا فى لندن :

واسماعيل صدقى يأمل ان أقدم القضية المصرية فى زيارتى للندن وفى أحاديثى مع رجال مكتب « بورين » وأمام الصحافة فى العاصمة البريطانية بالصورة التى يرغبها وترغبها حكومته مثلما سأفعل بالنسبة لقضية اليهود •

ثم سألته عن التغيير فى تأليف حكومته وهل سيكون هذا التغيير سببا فى منعه من الوفاء بالتزامه نحونا ، فأجاب بالسلب ، ثم أضاف قائلا : فى الواقع أنا أحدد السياسة الخارجية لبلدى •

وسألته عن موقف رجاله فى لندن وهل فى استطاعتهم ابلاغ « بومين » وزملائه أنه أى رئيس وزراء مصر يقصد الرأى فيما يتعلق بحل مسألة أرض اسرائيل على أساس التقسيم أجاب بقوله :

لا يجب ان يفسر الأمر على أنه اضرار بالعالم العربى أو يفسر على أنه محاولة للحصول على تنازلات لصالح مصر على حساب مصالح عرب أرض اسرائيل ، وكان من رأيه ابلاغ « بورين » بأنهم لم يقوموا بتهيئة العالم العربى من أجل انجاح مؤتمر لندن ، وكان أيضا يرى أنه على بريطانيا ان تقوم أولا باجراء محادثات منفردة مع كل دولة عربية على حدة ، ثم بعد ذلك تقوم بعقد مؤتمر لندن .

ومن الواضح انهم لا يدركون أنه لا يوجد مندوب واحد فى أى بعثة عربية يغامر أو يجرؤ على أن يوافق على أقل مما يطلبه عرب أرض اسرائيل وعليه أيضا ابلاغهم بأن هذا التقدير للموقف هو تقدير دولته ودول العالم العربى كله .

وبريطانيا تعلم ان العلاقات بين الدول العربية ليست على ما يرام بالرغم من إقامة الجامعة العربية ، فالمستشارون السياسيون البريطانيون فى الشرق العربى همزوا فى العمر وفى وجهات نظرهم أيضا ، فلديهم أفكار عتيقة عن كل شيء ، ومنهم من يسير على خط سياسى تقليدى ولا يزغبون فى الترحيح عنه . كما قال : أنه من الواضح انهم لا يدركون الخطر الشيوعى المتربص بالعالم العربى .
وفى مجرى الحديث ، أشار اسماعيل صدقى باشا بعصبية الى الضيف الموقر الذى وجد ملجأ فى بلنته بعد فراره من باريس . (أقصد مفتى القدس الحاج الحسينى) وقد وصفه بأنه شخص يسعى الى مصالح الشخصية فقط ، ولا يكثر بدمار العالم العربى كله فى سبيل تحقيق ما يريد ، لذا فقد اقترح على ان تقوم بالعمل معنا على كشف مخططات مفتى القدس ودعواه فى مصر والدول العربية الأخرى .

كما كان محدثى من المؤيدين بحماس لضم الضيف الموقر للبعثة المدعوة الى لندن ، ويأمل بهذا اصطياد عصفورين بحجر واحد وهو

ان يبدو أمام الآخرين بأنه صديق لمفتى القدس وفي نفس الوقت التخلص منه ، وقد استجبنا لطلبه بالعمل على الحصول على معلومات وأخبار عن نشاطه « العنيف » ورجاله في مصر واسرائيل والدول المجاورة الأخرى .

وفي سياق استعراض اسماعيل صدقي لزيارتي الى لندن ، طلبت منه ان يصلني برسوله في المحادثات أو بمندوبه في العاصمة البريطانية ، ولكنه قال : أن ما أطلبه منه غير مرغوب فيه من جانبه ، لأن رجاله لن يتفهموا الهدف من التعاون بيننا ، وسيفسرون هدفه ووجهات نظره تفسيراً مشوهاً ، وقد أعرب عن أسفه الشديد لأن مندوبه الرئيسي في العاصمة البريطانية ، وهو موضع ثقته التامة يتواجد حالياً في القاهرة ومنشغل تماماً في المحادثات المصرية البريطانية ، لكن اذا أمكننى زيارة سفير مصر في باريس أستطيع أن أتبادل معه وجهات النظر وأطراف الحديث ، فقد سمع عنى وعلى علم بالتعاون القائم بيننا .

وقد قال رئيس الوزراء المصرى : أنه من الواضح ان المحادثات فى لندن لم تتقدم ، فكلا الطرفين سواء الجانب العربى أو البريطانى ، فان كلا منهما متمسك بموقفه بالاضافة الى اقتناع الجانب العربى بأنه متفق تماماً مع بريطانيا بعرض « المشروع الفيدرالى » على اليهود والعرب وأن كل المحادثات ما هى الا خداع وتلاعب فقط . .

وفي الختام كان الوداع . . وداعاً حاراً .

وفي خطاب آخر بعث به اليها هوساسور من لندن الى الادارة السياسية فى القدس . . ومؤرخ بتاريخ ١٩٤٦/٩/٣٠ جاء به :

ان اسماعيل صدقى رئيس وزراء مصر والذي حددت معه ونظمت ما تم الاتفاق عليه بيننا قدم استقالته فى أعقاب فشل محادثاته

مع بريطانيا وكل محادثاته ، ووعوده أصبحت بالنسبة لنا ماضيا
سيسطره التاريخ فقط ولم يعد لها أية قيمة فعلية الآن •

ويفسر البعض فى اسرائيل ان فشله مع بريطانيا جاء نتيجة
ان انجلترا قد تسرب اليها ان له علاقة مع الاسرائيليين من خلال
علاقاته التجارية مع رجال الأعمال اليهود فى مصر مما أثار عليه
غضب الانجليز حيث قرروا أن موقفه من تأييد مشروع التقسيم كان
بسبب هذه العلاقات وكذلك الاتصالات السرية •

مما أفشلوا محادثاتهم معه •• وبالتالى اضطراره الى
الاستقالة •

ولن نعلق على محتويات هذه الرسالة لضيق المكان •• كما
انها ترتبط بخطوط أخرى ليس هنا مجال عرضها •• انما سيكون
ذلك فى معرض دراسة أكبر •

وهنا تنتهى هذه الدراسة التاريخية •• والتي تبدو لمحة عن
تاريخ اليهود السياسيين قبل الثورة - ولا سيما من خلال نيابتهم
البرلمانية وممارسة نشاطهم النيابى الى حين تتاح الفرصة لأن تكون
هذه الدراسة ذات حيز واسع تتوافر لها مقومات توسيعها وكبرها ••
ان شاء الله ••



المراجع

- ١ - مضبطة الجلسة الثامنة من الجمعية التشريعية - ٢٢ يناير عام ١٩١٤ •
- ٢ - مضبطة الجلسة الثامنة عشرة - الاثنين - ١٤ أبريل ١٩٢٤ •
- ٣ - المضبطة الثالثة - شيوخ - الثلاثاء - ٢٢ ديسمبر ١٩٣١ •
- ٤ - مضابط مجلس الشيوخ - ٢١ مارس ١٩٢٧ •
- ٥ - مضابط مجلس الشيوخ - ٢٦ أبريل ١٩٢٧ •
- ٦ - مضابط مجلس الشيوخ - ١٦ مايو ١٩٢٧ •
- ٧ - مضبطة الجلسة ٢٣ - شيوخ - الاثنين ٢١ مايو ١٩٣٤ •
- ٨ - جريدة الوقائع المصرية - العدد ١٨ - صدر في ١٥ فبراير ١٩٢٥ •
- ٩ - جريدة الوقائع المصرية - العدد ٢٠ - السنة ٩٥ - صدر في ٥ يناير ١٩٢٥ •
- ١٠ - جريدة الوقائع المصرية - العدد ١٨ - السنة ٩٥ - صدر في ١١ فبراير ١٩٢٥ •
- ١١ - جريدة الوقائع المصرية - العدد ٢٦ - السنة ٩٥ - صدر في ٩ مارس ١٩٢٥ •
- ١٢ - جريدة الوقائع المصرية - العدد ٣١ - السنة ٩٥ - صدر في ١٩ مارس ١٩٢٥ •

- ١٣ - جريدة الوقائع المصرية - العدد ٣٣ - السنة ٩٥ - صدر
في ٢٣ مارس ١٩٢٥ ملحق *
- ١٤ - جريدة الوقائع المصرية - العدد ٤٤ - السنة ٩٥ - صدر
في ٢١ أبريل ١٩٢٥ *
- ١٥ - جريدة الوقائع المصرية - العدد ٢١ - السنة ٩٥ - صدر في
٢٦ فبراير ١٩٢٥ *
- ١٦ - مضبطة الجلسة ٤٥ لمجلس الشيوخ - يوم الاثنين -
٢١ مايو ١٩٢٨ *
- ١٧ - مضبطة الجلسة ٤٥ لمجلس النواب - ٢٩ مارس ١٩٣٩ *
- ١٨ - مضبطة الجلسة ٢٦ لمجلس النواب - ٣ ، ٤ ، ٥ أغسطس
١٩٤٢ *
- ١٩ - مضبطة ٤١ - مجلس الشيوخ - ٢ سبتمبر ١٩٤٢ *
- ٢٠ - مضبطة مجلس النواب الثلاثاء - ١٣ يونيو ١٩٣٩ *
- ٢١ - مضبطة مجلس الشيوخ - جلسة ٧٥ - ١٢ يولييه ١٩٤٤ *
- ٢٢ - مضبطة مجلس الشيوخ - جلسة ١٧ - أول مايو ١٩٥٠ *
- ٢٣ - يهود البلاد العربية - د. علي ابراهيم عبده وخيرية قاسم *
- ٢٤ - لجنة الاقتراحات والعرائض بمجلس النواب - ١١ يناير
١٩٤٨ *
- ٢٥ - مضبطة مجلس الشيوخ - ١٤ يونيو ١٩٣٨ *
- ٢٦ - المرجع السابق *
- ٢٧ - يهود البلاد العربية وعلي ابراهيم عبده وخيرية قاسم *

- ٢٨ - المصور جامعة النول العربية - الهجرة اليهودية الى فلسطين •
- ٢٩ - معهد البحوث والدراسات العربية - الهجرة اليهودية الى فلسطين المحتلة •
- ٣٠ - مضبطة مجلس النواب - ١٦ - الاثنين ٢١ فبراير ١٩٤٩ •
- ٣١ - مضبطة مجلس النواب - ٣٠ - الاثنين ٣٠ مايو ١٩٤٩ •
- ٣٢ - جلسة مجلس الشيوخ - ٢٤ - الاثنين - ٥ يونيه ١٩٥٠ •

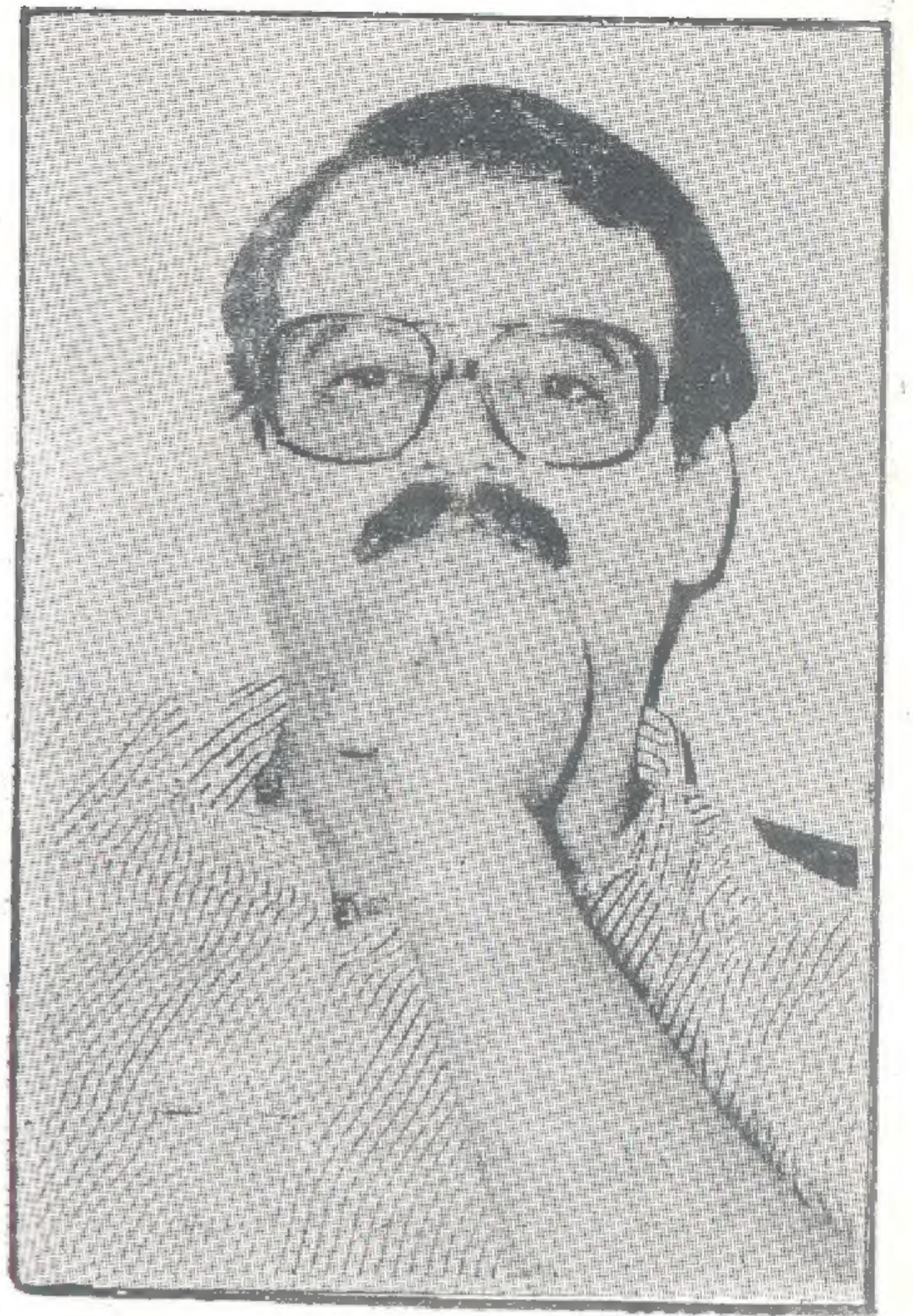


المفهرس

صفحة	
٣	□ المقدمة
	● الفصل الأول :
٦	□ أول تمثيل يهودى للقومية المصرية
	● الفصل الثانى :
٢٦	□ أول ... وآخر وزير يهودى ...
	● الفصل الثالث :
٣٦	□ يهودى ... يستجوب الحكومة ...
	● الفصل الرابع :
٥٨	□ اليهود ... والآثار الفرعونية ...
	● الفصل الخامس :
٦٤	□ اليهود ... وحماية الصحة العامة ...
	● الفصل السادس :
٧٠	□ اليهود ... والتوفير والقطن ...
	● الفصل السابع :
٨٤	□ اليهود ... والخدمات ...
	● الفصل الثامن :
٨٨	□ اليهودية ... والصهيونية فى مصر ...
	● الفصل التاسع :
١٠٢	□ النواب اليهود ... وتقسيم فلسطين والحرب ...
	● الفصل العاشر :
١١٢	□ هجرة اليهود المصريين الى اسرائيل ...
	● الفصل الحادى عشر :
١٢٠	□ اليهود ودورهم فى السعى نحو السلام مع مصر ...
١٢٧	□ المراجع

رقم الايداع ١٩٨٨/٢٦٠٢

مطابع دار الكتب والوثائق بالقاهرة



الكتاب والمؤلف

■ هذا الكتاب يتحدث عن دور اليهود في التجربة النيابية المصرية ، وسيكشف القارئ أن مصر العظيمة كانت ومازالت تتمتع فيها جميع الطوائف بكافة حقوقها الوطنية وسيكشف القارئ أيضا أن هناك يهودا اعتلوا منصب الوزارة فكان منهم وزراء للمالية وللمواصلات ، ومسجد القارئ أن هناك نوابا من هذه الطائفة كان لهم موقفهم الوطني المعلن من قرار تقسيم فلسطين وحرب ١٩٤٨ .

تري هل كان الاعتبار الطائفي هو الذي كان يحكم دورهم في الحياة النيابية والسياسية المصرية ام أن الاعتبار القومي كان يغلب على الاعتبار الطائفي ؟

■ هذا هو ما تحاول هذه الدراسة أن تصل الى اجابة محددة عنه .. وهو الجهد الذي يستحق مؤلف هذه الدراسة — الكاتب — الاستاذ محمد الطويل — شكرنا وتقديرنا لانه يقدم اضافة جديدة للمكتبة موضوع يستلزم المزيد من الضوابط والتحجيس .

Bibliotheca Alexandrina



0579660

قرش جنيه
١ ٢٥